



KOP  
210  
M.  
ASTH BY.





280

ASTORIA







57.





\* \* بسم الله الرحمن الرحيم \* \*

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه المنطق والميزان والصلوة والسلام على محمد الذي هو حجة وبرهان وعلى آله واصحابه الذين هم معرفات ودلائل الى دخول الجنان ووصول رضاء الرحمن اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الهادي السيد عمر بن صالح الفيضي التوقادي احسن الله حالهما في الغائب والتأدي هذه حواش جديدة واثار مفيدة على متن ايساغوجي الذي صار كالامطار في الاقطار واشهر كالامثال في الامصار وقد صرف جمع من الفحول اعنة الافكار الى كشف الاسرار المحجوبة تحت الاستار لاسيما الفاضل الفخاري قد الم به حسن الامام ولكنه مستصعب على الفهم لايزال صعبه ولايكشف نقابه لكل ذي علم وقد كان الولد الاعز الموصوف بمكارم الاخلاق والمنعوت بمحاسن الاداب على الاطلاق سمي عثمان ذي النورين بالاتفاق فهو نوري عن انوري على ما هو الحق قد قرأ على هذا المتن اللطيف والسفر الشريف في سنة عشر ومائتين والفا مع الف

انيق فبذل جل جده في تحصيل معانيه وصرف كل وسعه في تبين معانيه وسعي في تحصيل رضائي معتمدا على ربه جعل الله سعيد مشكورا وعلمه مبرورا وخاطره المكسور محبورا ونال ما اراده مبسورا فبعثني صدق الهمة له وحسن النظر اليه ان اهدي له هدية مذكرة بعد مماتي واعطى تحفة غير منسية غب وفاتي فاردت ان اشرحه شرحا تظهر دقايق معضلاته وتبسط حقايق مشكلاته وترفع عن نفائس لطائفه الحجاب وتكشف عن عرائس حقايقه النقاب فجاء بحمد الله تعالى درا منيرا مستخر جاعن بحر لا يدرك غوره ولا ينتهي قعره وسميته الدر الناجي على متن ايساغوجي ليكون منجيا لهذا الولد الراجي وسائر الطلبة المحصلين عن الدياجي راجيا من الله ان يجعل له سببا انجاسي عن النيران ورفعته درجاتي في روضات الجنان فبايها الاخوان ادعوا لنا بالغفران من جناب الرحمن هو المعطي المنان وعليه الاعتماد والتكلان بسم الله الرحمن الرحيم بدأ كتابه باسم الله تعالى اقتداء بالكتاب الكريم وامثالا بحديث البسملة وجريا على سنان السلف الصالحين وحديث البسملة مشهور وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالبسملة فهو ابتر خرج من المدي وابن مسعود والرهاوي عن ابي هريرة رضى واعترض على هذا الحديث بوجوه اربعة الاول ان الامثال به محال لانه يستلزم الدور والتسلسل لان البسملة ايضا امر ذو بال فيقتضي بسملة اخرى وكل امر شانه كذا فالامثال به محال فالامثال بهذا الحديث مح واجب اولابنوع الصغرى مستند ابانا لانه لزوم الدور والتسلسل لان قوله صلعم امر ذي بال مفيد بمقصود بدوه والبسملة ليست كذلك



فلا يلزم المح وتاليا بمنعها ايضا وحل امر ذي بال على اطلاقه  
 لكن البسملة الواحدة كما انها بسملة للمق كذلك انها بسملة لنفسها  
 فلا يحتاج الى بسملة اخرى ونظيره الدرهم الواحد من اربعين  
 المعطى للزكاة كما انه زكاة لتسعة وثلاثين كذلك زكاة لنفسه  
 واجيب ايضا بمنعها مستندا بالتخصيص والاستثناء العقلي  
 بمعنى ان العقل خصص واخرج البسملة من عموم كل امر ذي بال  
 كما انه تعالى خصص من قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير  
 فلا يلزم الدور او التسلسل والفرق بين هذا الجواب والجواب الاول  
 واضح لان الجواب الاول مبني على التقييد وهذا الجواب مبني  
 على تخصيص العقل بدون التقييد في اللفظ والثاني ان هذا  
 الحديث معارض لحديث المجدلة وهو قوله عم كل امر ذي بال  
 لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع اخرجته النسائي و ابوداود وكل  
 امرشانه كذا فلا يمكن الامتثال به لانه لا يمكن اجتماعهما في مبدأ  
 واحد فهذا الحديث لا يمكن الامتثال به واجيب بمنع الصغرى  
 ايضا باننا لانم انه معارض لم لا يجوز ان يكون المراد بالابتداء  
 في حديث البسملة الحقيقي وفي حديث المجدلة العرفي والاضافي  
 والفرق بينهما ان العرفي ما قدم على المقصود والاضافي  
 ما قدم بالنظر الى الشيء الثاني اعم من المق وغيره وكل عرفي  
 اضافي بدون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلق والجواب  
 بحمل الابتداء في حديث المجدلة على الحقيقي وفي حديث البسملة  
 على العرفي والاضافي وان كان دافعا للتعارض اكنهه مخالف  
 للاجماع والواقع لان البسملة مقدمة على المجدلة واجيب ايضا  
 بحمل الابتداء في احدهما على الثاني وفي الاخر على الثاني

ولك ان تحمل الباء في الحديثين على الملازمة والاستعانة  
 ولا شك ان التلبس بشيء لا ينافي التلبس بشيء اخر وكذا الاستعانة  
 فلا تعارض وما يقال في الجواب بان الابتداء هنا بمعنى التقديم  
 مطلقا ففيه ان المتبادر من التقديم الابتداء الحقيقي فيرد عليه  
 ما يرد عليه مع انه على هذا الحمل يلزم الركعة في معنى الحديث  
 فتدبر والثالث ان هذا الحديث يخالف للواقع اذ رب امر ذي بال  
 لا يبدأ بالبسملة فلا يكون ابتداء بل يكون اتم ورب امر ذي بال يبدأ  
 بالبسملة فيكون ابتداء فلا يتم كما هو المشاهد في زماننا واجيب بانه  
 انما يرد هذا السؤال لو كان المراد بالابتداء الابتداء الحسي وليس كذلك  
 واما لو كان المراد بالابتداء الشرعي فلا يرد هذا السؤال والمراد بالابتداء  
 الشرعي ان لا يكون هذا الامر معتداه عند الشارع وان كان  
 معتداه عند الناس ظاهرا والرابع ان هذا الحديث خارق  
 للاجماع الوارد على تركه هضم لنفسه يتخيل ان كتابه ليس ككتب  
 السلف كرسالة ابن الحجاج في النحو لان هذا الترك كترك  
 الصلوة والصوم هضم لنفسه وذا لا يجوز واجيب بان الحديث  
 لا يقتضي كونه جزءا من الكتاب بل يكفي ان يكون مذكورا باللسان  
 فلا يكون خارقا للاجماع لان المراد بالحديث الذكر باللسان  
 وبالاجماع الوارد على تركه الترك في الكتابة وهي امر استحسناني  
 فلا يكون كترك الصلوة والصوم هضم لنفسه فلا يلزم الخرق  
 والحاصل انه ان اريد بترك اهل الاجماع الترك اللساني فلام  
 تركهم لانهم يدكرون باللسان وان اريد به الترك في الخط والكتابة  
 فستلكنه غير مفيد لانه يجوز لان الكتابة غير واجبة فالباء  
 في البسملة حرف جرف لا بد له من متعلق سواء كان مذكورا او محذوفا



وهنا محذوف وهو اما عام او خاص وعلى كلا التقديرين فالظرف  
مستقر لان التحقيق انه اذا كان متعلقا محذوفا فالظرف مستقر  
سواء كان عاما كالشئ والوجود والكون والاستقرار والابتداء  
او خاصا كالقراءة والتأليف وان كان مخالفا المشهور كما بينه البركوي  
في الاظهار وايضا التحقيق والختار عند الكشف ان المقدر  
خاص وهو القراءة هنا وكذا كل بسملة يذكر في مقامات متعددة  
يتعلق باؤها بفعل مناسب بهذه المقامات كالكلمة وشربت  
في مقام الاكل والشرب وهكذا وان قال الجمهور ان المناسب  
بلفظ الحديث ان يتعلق بالابتداء في كل مقام وايضا المناسب  
ان يكون الباء الملائمة وقد يعبر عنها بالمصاحبة ويجوز ان يكون  
الاستعانة لكنه غير مناسب لاشعاره بالية اسمه تعالى ولا يخفى  
فبحة وعلى كلا التقديرين فالظرف مستقر حال من فاعل الفعل  
المحذوف وان قال مولى خسرو بان الظرف لغوا اذا كان الباء  
للاستعانة لمخالفة التحقيق السابق آنفا وايضا المناسب ان يقدر  
مؤخرا لكونه ادل على الاختصاص وادخل في التعظيم واوفق  
للوجود فيكون اهم وانما سقطت الهمزة من اللفظ لكثرة استعمال  
ومن الخط لبشر بانه متصل بالاسم والاسم ليس غير المسمى  
فلا يرد الاعتراض بان تقديم الباء ولفظ الاسم على لفظة الجلالة  
يخل التعظيم ويشعر بهذا انه سأل بعض السالكين عن علي  
كرم الله وجهه فقال ما معنى العلم في قول النبي عم في حقك  
انما دينه العلم وعلى بابها قال علي رضي الله عنه العلم نقطة  
كثرتها الجاهلون ثم سألوا ما معنى النقطة قال علي رضي الله عنه  
كل سر من اسرار الله تعالى في الكتب السماوية وكل سر

في الكتب السماوية في القرآن العظيم وكل سر في القرآن العظيم  
في سورة الفاتحة وكل سر في سورة الفاتحة في البسملة وكل سر  
في البسملة في باء البسملة وكل سر في باء البسملة في نقطة البسملة  
وانا هذه النقطة التي تحت الباء ويشير بان الشخص اولم يبح اثابته  
لم يستحق ولم يستعد الى اضافة الله تعالى ووجهه انه اذا حذف  
همزة انا بقي ما الذي يدل على النفي المحض في الفارسية فيدل  
على زوال الانانية وازداد الاسم اما للتعظيم ان كان الاضافة  
الاستغراق كانه قال ابتداء بكل اسم الله واما للفرق بين اليمين  
واليمين ان كان الاضافة للعهد ايضا ويجوز ان يكون اراده  
لاستيناس العاشق بالله والمعشوق الى الله الى ذكر الجلالة لانه  
يحرق اذا ذكر جفاة على ما لا يخفى على اهل الحال والعشق فتأمل  
ووجه اضافة الاسم الى لفظة الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى  
اما لكونه اسما للذات المستجمع بجميع الصفات فكأنه اضيف  
الى جميع الاسماء واما لدفع التوهم الناشئ من الاضافة الى سائر  
الاسماء المشتقة مثلا لوقيل باسم الرزاق يوهى ان ذكره تعالى  
لنزيقه تعالى لان ترتيب الحكم على المشتق يوهى عليه مأخذ  
الاشتقاق بخلاف الاضافة الى الجلالة وهو ظاهر الرحمن الرحيم  
هما صفتان مشبهتان من الرحمة بمعنى رقة القلب لكن  
هذا المعنى الحقيقي يمنع في حقه تعالى انتزعه عن القلب  
ورقته فيحمل على غاية رقة القلب وهي الانعام والاحسان  
فيكون مجازا مرسل من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب  
لان رقة القلب سبب للانعام والاحسان والرحمن ابلغ  
من الرحيم اما كيفما فلان معنى الرحمن هو المعطى للجلائل



النعيم والرحيم هو المعطى لصغار النعم بالنسبة الى الجلائل  
وان كان كلها جليلة بالنسبة الى صدورها منه تعالى واما كما فلان  
معنى الرحمن المعطى نعم الدنيا لكل احد مؤمنا كان او كافرا ومعنى  
الرحيم المعطى نعم الآخرة للمؤمنين خاصة اذا عرفت هذا فاعلم  
ان قضية البسملة قضية محصورة كلية على تقدير ان تكون اضاف  
الاسم للاستغراق او شخصية على تقدير ان تكون للعهد فحاصل  
الاول كل اسم الله ابتدأ به وحاصل الثاني اسم معهود له تعالى  
ابتدأ به فان الشيء قد يكون موضوعا معنى وان كان فضلا لفضا  
كما في مررت بزيد لان تقديره زيد ممرور به هذا على تقدير الاطلاق  
واما على تقدير الجهة فقضية دائمة على رأى مولى خسرو فتقديره  
كل اسم الله او المعهود منه ابتدأ به دائما واختاره الخادمي في شرح  
البسملة ومطلقة عامة عند البعض اذا اعتبر فعلية النسبة في  
المستقبل فتقديره ح كل اسم الله او المعهود منه ابتدأ به بالفعل  
واما قياسها فقضية البسملة كبرى ونضم اليها صغرى سهلة الحصول  
من الشكل الاول هكذا صورته هذا الابتداء باسم الله تعالى لان  
هذا الابتداء ابتدائي وكل ابتدائي باسم الله فهذا الابتداء باسم الله  
وكبرى هذا القياس غير يئنه محتاجة الى البيان فالرحمن دليلها  
صورته هكذا كل ابتدائي باسم الله لان كل ابتدائي باسم من فاض منه  
رحمة الدنيا ونعيم الآخرة وكل اسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم  
الآخرة فهو اسم الله فابتدائي باسم الله وكبرى هذا القياس غير  
يئنه محتاجة الى البيان فالرحيم دليلها صورته هكذا كل اسم من  
فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الآخرة فهو اسم الله لان كل اسم من  
فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الآخرة فهو اسم من فاض منه نعيم

الآخرة خاصة بالايجاد وكل اسم من فاض منه نعيم الآخرة خاصة  
بالايجاد فهو اسم الله ينتج كل اسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم  
الآخرة فهو اسم الله قال الشيخ القول بجي لمعان والمراد هنا  
التكلم والتلفظ وههنا التفات على مذهبين لان الالتفات عند  
السكاكي ان يكون التعبير عن المعنى الواحد بواحد من الطرق  
الثلاثة مقتضى الظاهر ويترك هذا ويرتكب خلافة لكتبة سواء  
سبق التعبير عنه بطريق اخر من الطرق الثلاثة ام لا كقول الشاعر  
تطاول ليلك بالاثمد \* والالتفات عند الجمهور هو التعبير عنه  
بطريق من الطرق الثلاثة بعد سبق التعبير عنه بطريق اخر  
من الطرق الثلاثة فههنا التفات على مذهب السكاكي سواء  
كانت البسملة جزءا من الكتاب ام لا لان مقتضى الظاهر  
ان يقول قات ترك وعدل الى صيغة الغيبة اعني قال وايضا هنا  
التفات على مذهب الجمهور اذا كانت البسملة جزءا من الكتاب لان  
المصعب عن نفسه بانا في ضمن ابتداء المقدر على المختار في البسملة  
وههنا عبر عن نفسه بصيغة الغيبة اعني لفظ الشيخ واما اذا لم يكن  
البسملة جزءا من الكتاب فلا التفات على مذهب الجمهور والفرق  
بين المذهبين عموم وخصوص مطلق لانه كلما تحقق الالتفات  
لجمهور تحقق الالتفات للسكاكي ولبس بالعكس كما في تطاول  
ليلك بالاثمد وفيه ايضا تجريد من قبيل قول الشاعر \* فلئن بقيت  
لارحلن بغزوة تحوى الغنائم او يموت كريم \* والتجريد لا ينافي  
الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه عن ذاته ويجعلها  
مخاطبة للكتبة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والاستعطف  
في قول ابن ادهم الهى عبدك العاصي اناك وغير ذلك والالتفات



نكتتان عامية وخاصية فالنكتة العامية تنشيط القلوب بتغيير  
الاسلوب والخاصية اجراء الصفات المأدحة على نفسه فان  
قبل لوقال قلت لا يمكن اجراء الصفات المأدحة عليه بان يجعل  
صفة لفاعل قلت اعني تاء الضمير او بدلا عنه قلنا لا يمكن لان  
الضمير لا يوصف ولا يوصف به ولان المظهر لا يبدل من المضمّر  
الا اذا كان غائبا وفيما نحن فيه متكلم ويجوز ان يكون النكتة  
الخاصية هضم النفس ودفع الانانية فان قلت هذا ينافي بمدحه  
بالصفات المأدحة قلت يجوز ان يكون تحديشا للنعمة لا تمدحا  
والتعير بالماضي حقيقة على تقدير تأخير الديباجة وان كان متقدمة  
ففيه استعارة مصرحة اصلية وتبعية حيث شبه القول في المستقبل  
بالقول في الماضي في تحقق وقوعه استعارة اصلية ثم اشتق  
من القول بمعنى المستقبل قال فاستعمل بمعنى يقول استعارة تبعية  
كما في قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر الشيخ في اللغة مصدر  
بمعنى اسم الفاعل اي الشيخ وهو المضي ويطلق في العرف على  
الكبير سنا وهو من يتجاوز اربعين وعلى الكبير علما كالشيخ ابن  
الحاج لان المشهور انه قتل شابا وعلى الكبير عملا كالشيوخ  
المنصوفة والمراد هنا الثاني مفردا ومجتمعا مع الاول او الثالث  
او كليهما وسن الانسان من ولادته الى السبع سن طفولية ومنه  
الى خمسة عشر سن تمير ومنه الى ثلثين سن ازياج ونماء ومنها  
الى اربعين سن وقوف ومنها الى ستين سن انحطاط خفي ومنها الى  
الوفاة سن انحطاط جلي وههنا قاعدة لطيفة ذكرها الحسن  
الزبياري في حاشية الاستعارة وهي ان اللام الداخلة على المظهر  
الموضوع موضع المضمّر للعهد الخارجي لان ذلك الضمير ان كان

للغائب فلا بد من تقديم ذكره في الجملة والمعرف باللام الموضوع  
موضع المضمّر المتقدم ذكره في الجملة متقدم ذكره في الجملة فيكون  
للعهد الخارجي وان كان المتكلم او المخاطب وهما متعينان عند  
المخاطب فيكون من قبيل اغلق الباب وخرج الامير تدبر الامام  
مصدر بمعنى المأموم واسم المايء ثم به سواء كان انسانا يقتدى بقوله  
وفعله او كتابا او غير ذلك محققا او مبطلا كالامام العادل والامام  
الجابر وجعله ائمة وقد يكون الامام جمع ام كخفاف جمع خف والمراد  
ههنا هو الاول بمعنى المقتدى به في العلم والدين العلامة من يكون  
جامعا بين العلوم العقلية والنقلية كالشيخ ابن الحاجب وتأوه  
اما للنقل من الوصفية الى الاسمية كالكافية والشافعية واما للفرق  
بين الخالق والمخلوق لانه يقال لله علام الغيوب وللعباد علامة  
كان العباد بمنزلة الاناث في جنب الله تعالى واما اللبالة بكاء جرى  
وهو الانسب افضل العلماء المتأخرين لا بد في استعمال افعل  
التفضيل من احد الشروط اما المعرف باللام او المضاف اليه  
او الموصول بمن وهم ناسم عمل بالاضافة وح اما ان يكون الزيادة  
مطلقة او بالنسبة الى المضاف اليه كما في يوسف احسن اخوته  
واذا قصد الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه يشترط ان يكون  
المفضل جزءا من المفضل عليه كما صرح به النحاة لا يقال يلزم  
على هذا تفضيل الشيء على نفسه لانا نقول انه داخل في المضاف اليه  
لغة خارج عنه مرادا كما في الاستثناء المتصل والمق تفضيله  
على ما يشار به في هذا المفهوم فلا يلزم التفضيل على نفسه كذا  
حققه بعض المحققين في مثل هذا التركيب فليحفظ وسيجيء جواب  
آخر عن قريب ان شاء الله تعالى والمراد من المتأخرين الشيخ



ابو علي سينا وابو النصر الفارابي ومن بعدهما والمراد من المتقدمين  
من قبلهما من افلاطون وسقراط وبقرات وجالينوس وغيرهم  
قدوة الحكماء الراشدين القدوة بكسر القاف وضمها مصدر  
بمعنى المفعول او اسم لمن يقتدى به كما سبق آنفاً والحكماء جمع  
حكيم من الحكمة وهي العلم بالشيء على ما هي عليه في نفس الامر  
بقدر الطاقة البشرية والفرق بين المتكلمين والحكماء ان الشخص  
اما ان يكون متمسكا بالشريعة ام لا والاول اما ان يكون علمه بالمبدأ  
والمعاد بطريق الاستدلال او بطريق الرياضة والاول المتكلمون  
والثاني المتصوفون والثاني اما ان يكون علمه بطريق المشي  
في الركاب او بطريق الكشف والاول الحكماء المشايخ والثاني  
الحكماء الاشراقيون والراشدين من الرسوخ بمعنى الثبوت والتقرر  
في العلم كما في قوله تعالى والراشدين في العلم اثير الدين اما لقب للشيخ  
فيكون مفردا كعبد الله علما والفرق بين اللقب والكنية والعلم مشهور  
مستغن عن البيان او مركب اضافي كغلام زيد فعلى الاول عطف  
بيان او بدل من الشيخ جى به الممدوح كما في قوله تعالى جعل الله  
الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف ببيان للكعبة جى به  
الممدوح كما صرح في الكشف والايضاح باسم مختص به اول التقرر  
والثاني كيد وعلى الثاني صفة بعد صفة للشيخ واثير فعيل بمعنى  
مفعول فالاضافة بمعنى في اي مختار في الدين او بمعنى فاعل فالاضافة  
الى معموله اي مختار الدين والدين الطاعة والجزاء والمراد ههنا  
الشريعة فان الشريعة من حيث انها تطاع لهما تسمى ديناً ومن حيث  
انها تجمع عليها تسمى ملة ومن حيث انها ترجع اليها تسمى مذهباً وايضا  
قد يفرق بان الدين منسوب الى الله فان الدين وضع الهى سائق

لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات والملة منسوب الى  
النبي عم يقال ملة ابراهيم وملة محمد وملة عيسى عم والمذهب بنسب  
الى المجتهد يقال مذهب الامام الاعظم ومذهب الشافعي الابهرى  
بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة والباء نسبة واما الابهرى  
بسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور ولذا قيل اعلم ابهر او اقر ابهر  
طيب الله ثراه اعترض للدعاء والمراد من الترى القبر والضمير راجع  
الى الشيخ والظانه مجاز من قيل ذكر المحل وارادة الحال اعنى  
حال الشيخ والمعنى طيب الله حال الشيخ في ثراه ويجوز ان يحمل  
على الحقيقة والمعنى طيب الله قبره وجعله روضة من رياض  
الجنة فيلزم ان يكون حال الشيخ مطيباً بطريق النكابة وهذه  
الجملة خبرية مستعملة في معنى الانشاء مجاز في النسبة على طريق  
الاستعارة المصرحة الاصلية والتبعية بان يشبه النسبة الانشائية  
الكائنة في لطيب الله بالنسبة الاخبارية الكائنة في طيب الله في تحقق  
الوقوع فهذا التشبيه استعارة اصلية عند المحققين ثم استعملت  
الصيغة الموضوعية للنسبة الاخبارية اعنى طيب الله في النسبة  
الانشائية اعنى لطيب فهذا استعارة تبعية ونظيرها استعارة  
رحم الله ليرحمه الله وقد يعكس كما في قوله عم من كذب على متعمداً  
فليتوب مقعده من النار بمعنى يتوب مقعده والنكبة في العدول عن  
الحقيقة الى المجاز والاستعارة اما التقول كانه دعى واستجيب وتحقق  
وقوعه ومضى واما اظهار الرغبة والحرص على وقوعه كانه لكمال  
حرصه تخيل وقوعه فغير بالماضي واما الاحتراز عن صورة الامر لانها  
اساءة الادب مع الله تعالى وجعل الجنة ثواب لفظ جعل  
يستعمل على معنيين احدهما بمعنى خلق ويتعدى الى مفعول واحد



نحو وجعل الظلمات والنور والثاني بمعنى صير نحو الذي جعل لكم  
الارض فراشا ويتعدى الى مفعولين وههنا بمعنى صير والجنة كل  
بستان ذي شجر يستريح به الاشجار والارض وقد تسمى الاشجار  
الساكنة الجنة نحو وجنات الفسفا والمثوى من ثوى يثوى ثواء  
وهو الإقامة مع الاستقرار ومنه قوله تعالى وما كنت ثاويا في اهل  
مدين فالمثوى المستقر قيل ان الجنة مفعول ثان لجعل ومثواه  
مفعول اول له قدم الثاني على الاول رعاية للقافية والفاصلة  
لكن فيه نظر وتكلف فتفطن حتى فتح الله عليك محمد الله وفيه  
اشعار بان المقدر في التسمية يتقدم على صيغة نفس المتكلم مع الغير  
ايكون على وتيرة التسمية ويجوز ان يتعلق باؤها يقال اوبنحمد ولا يخفى  
عليك ان الفضل بين البسملة والحمدلة بشئ لا يخلو عن سوء الادب  
ومخالف لسيرة السلف فاوجه فصل المصدر بين التسمية والحمد  
بقال الشيخ اه واجيب بوجهين الاول انه ليس من كلام المص بل  
من كلام بعض تلاميذه ذكره ليصح عليه الاعتماد والثاني ان مدح  
النفس راجع الى مدح النقاش فيكون هذا مدح الله في المال فيكون  
حمد في المعنى فلا فصل على التقديرين وقوله محمد الله اه ح حمد  
صريح بعد الاشارة اليه اهتماما بشان الحمد لان المقام مقام الحمد  
آثر الحمد على الشكر لان الحمد رأس الشكر فن لم يحمد الله لم يشكره  
كما ورد في الحديث وللشعار بان حده ثابت سواء وصل النعمة  
منه تعالى اليه ام لا اذا الحمد هو الثناء باللسان سواء تعلق بالفضائل  
ام بالفواضل والشكر لا يكون الا في مقابلة النعمة لان الشكر فعل  
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان  
واعتقادا بالجان او خدمة بالاركان فورد الحمد هو اللسان وحده

ومعلقه يعنى النعمة وغيرها ومورد الشكر يعنى اللسان وغيره ومعلقه  
النعمة وحدها فاذا بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما  
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وصدق الحمد بدون الشكر  
في الثناء على العلم والشجاعة وصدق الشكر بدون الحمد في الثناء  
بالجان او بالاركان في مقابلة الاحسان وههنا تفصيل لكن يكفي  
لمبتدئ هذا القدر وآثر الجملة الفعلية على الاسمية للدلالة على  
التجديد والاستمرار والاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد لان الجملة  
الاسمية المعدولة تدل على الدوام وان لم تدل الاسمية الاصلية على  
الدوام وللتنصيص على صدور الحمد عن نفسه وللانفتاح وآثر  
من بين الجمل الفعلية صيغة نفس المتكلم مع الغير لدفع الانانية  
والاشارة الى ان هذا الامر امر عظيم يحتاج الى الاستعانة وآثر  
لفظة الجلالة لما ذكرنا في البسملة ويجوز ان يكون اشارة  
الاستلذاذ والتبرك في موضعين وهذه الجملة اخبار صورة انشاء  
معنى على توفيقه فيه اشارة الى انه تعالى كما يستحق الحمد  
لذاته تعالى كذلك يستحق لوصفه تعالى على ما يشعر الترتب  
على الوصف بعد الترتب على اسم الذات ولفظة على الداخلة  
على الحمد ودعليه بمعنى لام الاجلية فيكون علة لقوله محمد الله  
وهو دعوى وقوله على توفيقه اشارة الى صغرى القياس وكبراه  
مطوية ترتيب القياس هكذا الله مستحق الحمد لانه تعالى موفق  
وكل موفق مستحق الحمد فالله مستحق الحمد فان اعتبر توفيقه  
تعالى اليه يتحقق الحمد في ضمن الشكر لانه من النعمة الواصلة  
اليه فيكون من مادة الاجتماع وان اعتبر الى غيرنا يتحقق الحمد  
بدون الشكر فيكون من مادة الافتراق ويجوز ان يكون على بمعنى في



او بمعنى مع في اصل المعنى فحمد الله حال كوننا محفوظا ومحاطا  
في توفيقه او مقارنا او مصاحبا مع توفيقه فيكون اشارة الى عدم  
القدرة على حده تعالى من قبيل قول صاحب المطالع اللهم  
انا نحمدك والحمد من آلائك تدبر وضافة التوفيق الى الضمير  
من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والتوفيق لغة جعل الاسباب  
موافقة المسبب وعلى هذا يتم التوفيق الخير والشر وهو غير  
مراد ههنا لانه لا يصلح لكونه محمودا عليه اللهم الا ان يخص  
الاسباب بالاسباب الخيرية وعند الاشعري واكثر تابعيه هو  
خلق القدرة على الطاعة ورد هذا التعريف بانه يلزم ان يكون  
الكافر موقفا لكونه قادرا على الايمان والطاعة وان لم يكن مؤمنا  
ومطيعا بالفعل اللهم الا ان يراد بالقدرة القدرة التامة التي يتحقق  
مع الفعل كما هو مذهب اهل السنة من ان الاستطاعة مع الفعل  
وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة وهو الظ والانسب بهذا  
ان يفسر بجعل الله فعل عبادته موافقا لما يحبه ويرضاه وهذا  
قريب مما ذكره امام الحرمين في المأل وان كانا متغايرين ظاهرا  
والظ ان هذا الحمد انشاء معلل بالتوصيف لانشاء معلل بالاضافة  
كما سبق الاشارة اليه فان قيل كل محمود عليه يجب ان يكون  
اختياريا وههنا الانعام ليس باختيارى لانه راجع الى صفة  
التكوين وهو من الصفة الذاتية الصادرة عنه تعالى بالايجاب  
عندنا والا لكانت حادثة ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقصد  
والاختيار كان حادثا على ما بين في محله فكيف يصح جعله  
محمودا عليه قلنا يجوز ان يكون هذا مبنيا على مذهب الاشعري  
لان التكوين عنده من الصفات الاعتبارية الحادثة ويمكن

ان يجاب بتعميم الاختيارى من الحقيقى والحكمى والصفات  
الذاتية وان لم تكن اختيارية حقيقة لكنها فى حكم الاختيارى  
لاستقلال الذات فيها وعدم احتياجه فيها الى امر خارج كما هو  
شان بعض الافعال الاختيارية هذا وقد يجاب عنه بحمل  
الاختيارى على معنى ما صدر من المختار لا على معنى ما صدر  
بالاختيار وح تكون الصفات اختيارية فيصح كونها محمودا عليه  
ولو سلم كونه بمعنى ما صدر بالاختيار لكن لم لا يجوز ان يكون  
سبق الاختيار سبقا ذاتيا لازما كما هو مذهب الامدى فلا اشكال  
ونسئله الظ ان الواو عاطفة وهذه الجملة معطوفة على جملة  
نحمد الله آه ويجوز ان تكون حالية فتكون حالا من ضمير نحمد  
ويحمل ان تكون اعتراضية معترضة بين الجملة الجمدية والصلواتية  
ففسادة هذه الجملة رفع المحب عن نفسه الذى اشعر تمدحه به  
من كونه شيخا اما ما علامه افضل المتأخرين قدوة الحكماء  
از اسخين وكونه موقفا كانه استغفر الله عما اشعر به كلامه  
السابق والسؤال استدعاء المال او نحوه من الجنان والرضاء  
وغيرهما او استدعاء المعرفة ونحوها فاذا كان السؤال  
لاستدعاء المعرفة ونحوها يتعدى الى المفعول الثانى تارة بنفسه  
وتارة بمن نحوه يستلوثك عن الروح فاذا كان لاستدعاء المال  
ونحوه يتعدى بنفسه تارة ويتعدى بمن تارة نحوه واسألوا الله  
من فضله والحاصل ان السؤال ان كان الاستكشاف ودفع الشبهة  
فقد يكون متعديا الى الثانى بنفسه وقد يكون بمن وان كان  
اشيل العطاء والكرم من المسؤول عنه فقد يكون متعديا اليه بنفسه  
نحو واذا استلوثهم وقد يكون بمن والظان السؤال هنا من قبيل



الثاني والفرق بين السؤال والالتماس والامر ان طلب الالتماس من الاعلى فهو سؤال ودعاء وطلب المساوي من المساوي التماس وطلب الاعلى من الالتماس امر نحو اقيموا الصلوة واتوا الزكاة واشار صيغة الفعل والتكلم مع الغير كما مر في بحمد الله هداية طريقه الهداية عند الاشاعة الدلالة الموصلة الى المط يعني الاتصال بالفعل وعند المعتزلة هي الدلالة على ما يوصل الى المط يعني اراءة طريق المطلوب سواء وصل بالفعل ام لا وبعضهم عكس البيان فاعطى الاول للثاني والثاني للاول والخيار الاول وتقض الاول بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستجبوا العمى على الهدى فان التعريف الاول غير شامل له لانه بمعنى الاراءة بقرينة فاستجبوا آه فلا يكون التعريف الاول جامعا واجيب بانه من قبيل ذكر السبب واردة السبب لان الاراءة سبب الاتصال في الجملة والمعرف الهداية الحقيقية فلا يضر خروجه واجيب ايضا باننا لانم خروجه من التعريف لان المراد واما ثمود فاوصلناهم الى الحق فتركوه وارتدوا واجاب السعد في حاشية الكشف بان الهداية المتعدية الى المفعول الثاني لفظا او تقديرا بنفسه بمعنى الدلالة الموصلة الى المط فلذا يستدل الى الله خاصة بكقوله تعالى انه هديناهم سبلنا وان الهداية المتعدية بحرف الجر سواء كان باللام او بالي بمعنى الدلالة على ما يوصل الى المط فيستدل تارة الى النبي عم بكقوله تعالى انك لتهدي الى صراط مستقيم وتارة الى القرآن بكقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم فيجوز ان تكون هذه الالية من قبيل المتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر والتقدير

واما ثمود فهديناهم الى الحق والحق فاستجبوا الى آخره فلا تقض وتقض الثاني بقوله تعالى انك لاتهدي من احببت فان الهداية في هذه الالية بمعنى الاتصال لانه المنق عن الرسول عليه السلام لا بمعنى الاراءة لانه هاد ومرى الطريق الى جميع الخلق فيخرج عن التعريف الثاني مع انه من افراد المعرف واجيب ايضا بانه من قبيل ذكر السبب واردة السبب على عكس الالية السابقة والمعرف الهداية الحقيقية فلا يضر خروجه ويمكن ان يجاب عنه بان الهداية يجوز ان تكون بمعنى الاراءة والتقدير ان اراءة الطريق لكل امة وان صدرت عنك ظاهرا لكنها غير صادرة عنك حقيقة بل عكسا بكقوله تعالى ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى فلا تقض ايضا والمراد في كلام المص المعنى الاول موافقا لمذهب الاشعري لان المعنى الثاني موجود في كل الناس فلا حاجة الى السؤال واعلم ان الهدى والهداية مترادفان في اللغة لكن الشرع فرق بينهما بان الهدى مخصوص بما تولاه الله واعطاه بنفسه دون ما هو الى الانسان والهداية اعم فيبينهما عموم وخصوص مطلق واما الاهتداء فمخصوص بما يتخراه الانسان على طريق الاختيار اما في الامور الدنيوية والاخرية فيقبله فيكون مطاوعا لكليهما على ما فصله الراغب في مفرداته والطريق هو السبيل الذي يطرق بالارجل اي يضرب وجهه طرق واما الطرائق فجمع طريقة نحو ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق واضافته الى ضميره تعالى قرينة على انه استعارة شبه الافعال المحمودة والخصال المدوخة الموصلة الى رضا الله تعالى بالسبيل الموصول الى المط



في الايصال ثم استعمل لفظ الطريق الموضوع للشأن في الاول  
استعارة مصرحة هذا واعلم ان الطريق قديد كروقد يوثت  
لكن استعماله مذكرا اكثر ونصلي عطف على نحمد لاعلى  
نسئله فافهم وهو فعل مضارع متكلم مع الغير من صلى يصلي صلوة  
اذا دعى وقياس مصدره التصلية لكنها مهجورة وفي القاموس  
يقال صلى يصلي صلوة لا تصلية كذا في اكثر كتب اللغة قيل  
التصلية مستعملة في شعر ثعلبية وهو تركت القيان وعرف القيان  
واذ منت تصلية وابتها لا اي تضرعا وايضا ذكره الزوزني في مصادره  
فقال التصلية نماز كردن ودرود زادن ويمكن ان يقال انما تركها اكثر  
اهل اللغة لان عنايتهم بالمصادر السماعية دون القياسية وهي  
من المصادر القياسية وايضا يجوز ان يكون تركهم لدفع الابهام لان  
التصلية كما تكون مصدر صلى بمعنى دعى كذلك تكون مصدر  
صليت بالشاراي عذبت بها اذا عرفت هذا فاعلم ان لفظ الصلوة  
مشارك بين الرحمة والدعاء والاستغفار اشتراكا لفظيا عند الشافعي  
والمختار عندنا انها مشتركة بينهما الشراكا معنويا بمعنى ان معناها واحد  
وهو العطوفة وافرادها متعددة بحسب الاسنادات وترك السلام  
رد للامام النووي فانه قال ان القصر على الصلوة مكر وهمة  
والاصح انه ليس بمكروه لكن الجمع مستحب فان قلت ان استعمال  
الصلوة بعلى يدل على المضرة فبشعر الدعاء عليه قلت هذا  
مخصوص بلفظ الدعاء دون الصلوة فافهم واعلم ان ذكر الصلوة  
بعد التسمية لم يكن في الصدر الاول وزمن الخلفاء الراشدين وانما  
احث ذكرها بعدها في المكاتب والمراسل والرسائل بنو العباس  
فضى به عمل الناس في اقطار الارض فصار بدعة حسنة ومنهم

من ختم به ايضا واختلف في اول من كتبه فقيل السفياح عبد الله  
بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وقيل هارون الرشيد  
وماروي من قوله عم من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له  
ما دام اسمي مكتوبا في ذلك الكتاب اوردته الجوزي في موضوعاته  
وقال ابن كثير انه غير صحيح وقال الطبراني والخطيب وابو الشيخ  
والمستغري وصاحب الترمذي بسند ضعيف واولم يحسنه فلا يدل  
على المط هذا قول قاضي عياض رح في الشفاء وردده الشهاب  
في شرحه ناقلا عن الواقدي بسند ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه  
كتب الى عامله طرف بن هاجر ماصورته بسم الله الرحمن الرحيم  
من ابي بكر خليفة رسول الله عم الى طرف بن هاجر سلام عليكم  
بما صبرتم فاني احمد الله الذي لا اله الا هو البك ونسئله ان يصلي  
على محمد عم امامنا وهذا يدل على انه سنة قديمة موجودة  
في الصدر الاول وهو المختار على محمد هو علم شخص نبينا صلعم  
وفيه معنى اللقب من حيث اشعاره بالمدح منقول من اسم مفعول  
حمد بالتشديد سماه به جده عبد المطلب لموت ابيه في سابع ولادته  
بالالهام تفلا بان يكثر حمد الخلق له وفي السير قبيل لعبد المطلب  
لم سميت اشك محمد اوبس من اسماء ابائك وقومك قال رجوت ان يحمد  
في السماء والارض وقد حقق رجاءه لما سبق في علمه تعالى وهذا يدل  
على انه اسم مفعول من حمد وقيل منقول من المصدر لان هذه  
الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو المشهور كذلك تكون مصدرا  
كما في قوله تعالى ومن قناهم كل ممزق وقال بعضهم هو علم مرتجل  
بل صرح الزجاج بان الاعلام كلها مرتجلة خلافا لسيبويه فانه  
قال كلها منقولة والصواب ان الدليل ان دل على النقل فهو منقول



والافهم ومرتجل وقول عبدالمطلب السابق دليل على النقل فلا دليل  
على الارتجال وما يقال ان قول حسان فذوالعرش محمود وهذا  
محمد يدل على الارتجال ففيه نظر لانه لا يدل على انه مرتجل فان قيل  
التصريح باسم العلم ينافي التعظيم بل الاولى ان يقال على رسولنا  
وغير ذلك قلنا منافاته للتعظيم انما هو في صورة الخطاب واما فيما  
عداها فلا كما قال عم اذا صليتم على فعموا وقواوا اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد اه وانما قال هكذا على محمد امته الا لامر الرسول عم  
على ان هذا الاسم عين التعظيم لرسول الله عم فلا منافاة اصلا  
فان قيل لم يرجع هذا الاسم على سائر اسمائه عم مع انه قيل اسم احد  
افضل لانه يفيد المبالغة في الحامدية ولانه لا يسمى باسم احد احد قبل  
ولادة النبي عم واما اسم محمد فسمي به قبل ولادته خمسة عشر رجلا  
وقد حكى الله تعالى عن عيسى عم حيث قال الله تعالى ومبشرا  
برسول يأتي من بعدى اسمه احمد قلنا ذكر البخاري في شرح الارشاد  
ان للنبي عم الف اسماء وقيل ثلثمائة وقيل تسعة وتسعون اسمها  
وافضلها محمد وهو يفيد المبالغة في المحمودية وهي تستلزم المبالغة  
في الحامدية فيكون افضل منه واما التسمية قبل ولادته فالتفأل  
والتبرك باسمه عم واما قوله تعالى من بعدى اسمه احمد فيعارضه  
قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه وقوله تعالى وما محمد  
الارسول قد خلت من قبله الرسل وقوله تعالى ما كان محمدا با احد  
اه وعترته الاولى ان يقول وعلى عترته ليكون ردا على الشيعة  
لانهم ينكرون دخول علي بين محمد وبين آله وينقلون في ذلك  
حديثا وهو من فصل بيني وبين آلي على لم ينل شفاعةي واهل  
السنن يدخلون علي بينهما ويقولون لانهم صحة الحديث لانه لم ينقل

من الثقات واول سلم صحته فلا شبهة انما نشأ من وضع حرف  
الحر مقام الاسم العلمي والمراد من الحديث ان من فرق بيني وبين  
آلي بعلي رضه عنه ورجحه على ابي بكر الصديق وعمر الفاروق رضه  
عنهما كما هو مذهب الشيعة لم ينل شفاعةي فيكون المراد منه  
ذم الشيعة فيكون عليهم لالهم والعزة بكسر العين وسكون التاء  
يطلق في اللغة على فرع الرجل من اولاد الاولاد واولاد العالم وقد  
يطلق على اصله على ما يده صاحب الاخرى وقال في الصحاح  
عزة الرجل نسله ورهطه الادنون كالعشيرة فالمراد همنا الاقرباء  
والاتباع من قيل ذكر المقيد وارادة المطلق ولو قال وعلى آله  
لكان اولى ليكون ممثلا للحديث لفظا ومعنى اجمعين تا كيد  
معنوي والفرق بين اجمعين وبين جميعا ان اجمعين لا يستعمل  
الا تا كيدا ولا يصح نصبه على الحال كقوله تعالى فسجد الملائكة  
كلهم اجمعون واما جميعا فانه قد ينصب على الحال ويؤكده  
من حيث المعنى نحو قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا كما قال  
البيضاوي واعلم انه يرد على المص وسائر المؤلفين ان يكون خطبتهم  
وديما جتهم خداجا ونقصانا لقوله عم كل خطبة لبس فيها  
تشهد فهي كاليد الجذماء رواه الترمذي وحسنه وصححه النووي  
والبيهقي وفي ترك التشهد في اكثر الديباجة والخطبة ترك العمل  
بهذا الحديث واجاب بعضهم بحمل الحديث على خطبة النكاح  
او خطبة الجمعة لا على خطبة الكتاب والرسالة بدليل ورود في كتاب  
النكاح ورد هذا الجواب بان لفظ الحديث عام والعام يجري على  
عمومه وسبب النزول والورود لا يكون مخصوصا عندنا فلا يكون  
التخصيص صحيحا وما اجاب به بعضهم بان المراد بالتشهد الحمد



مردود بورود التثنية في رواية اخرى اعني كل خطبة لبس فيها  
شهادتان اه والتثنية صريحة في كلمة الشهادة دون الحمد مع ان اطلاق  
الشهادة على الحمد خلاف الظ من غير قرينة وبعضهم اجاب  
بحمل التشهد على اللسان دون الخط فلا يكون ترك الكتابة مضرا  
وفيه نظر فتدبر واجاب بعضهم بان ذلك الحديث ضعيف لا يعمل  
به ورد باننا لانم ضعفه كما ينسأه ولو سلم فالاحاديث الضعيفة تكفي  
في باب العمل فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين وبعد الوار  
عاطفة من قبل عطف القصة على القصة اي عطف مضمون  
ماسبق لغرض سبب التصنيف على مضمون ماسبق لغرض التبرك  
فلا يضر الاختلاف بالاخبار والانشائية وقيل الواو استنباطية  
وقيل زائدة لعدم ظهور العطف والاستنباط وقيل عوض  
عن كلمة اما على ما يشعر به وقوع اما موقع الوار في بعض النسخ  
كاسياني والمراد من ذكر هذا اللفظ تذكير الامور المنبركة حين  
الشروع وابداع المناسبة بين السابق واللاحق وهذا قيل  
انه فصل خطاب وقيل انه اقتضاب قريب من التلخيص على  
ما فصل في كتب البيان واختلف في اول قائل هذا اللفظ على خمسة  
اقوال اولها داود عم وهو المراد بقوله تعالى وآتيناه الحكمة  
وفصل الخطاب وثانيها انه قبس بن سعادة من فصحاء العرب  
وثالثها انه كعب بن اوى ورابعها انه يعرب بن قحطان وخامسها انه  
سبحان بن وائل كذا قيل ثم كان زيد بن النبي م ان يكتب في مكاتبه  
ومراسله فكان سنة قديمة وبعد في الاصل ظرف مكان ثم شاع  
في ظرف الزمان فصار حقيقة عرفية فيه قيل وفيه نظر يعرف  
وجهه بالتأمل وقال الراغب في مفرداته ان بعد يستعمل في التأخر

المنفصل غالبا يقال جاء زيد بعد عمر واذا كان مجيئه متراخيا  
ومتأخرا وقد يستعمل في التأخر المتصل وضده قبل في الوجهين  
لكن الاستعمال الغالب فيهما التأخر والتقدم الزماني نحو زمان  
المنصور بعد زمان عبد الملك وقد يستعملان في المكان كما يقول  
الخارج من اصفهان الى مكة الكوفة بعد بغداد وقد يستعملان  
في الترتيب الصناعي نحو النحو بعد الصرف وقد يستعملان في التأخر  
في المنزل نحو الحاج بعد عبد الملك انتهى فاعلم انه استعملان  
في الزمان والمكان كما صرح به الحموي في شرح الاشباه فهو امامهم  
للشرط المقدر او الجزاء المقدر لان تقدير الكلام مهما يكن من شيء  
بعد زمن الفراغ من البسملة والحمدلة والصلوة فاقول هذه رسالة  
ويكن فعل تام ومن في من شيء زائدة وشيء فاعل يكن اي مهما  
يوجد شيء وبعد متعلق بيبكن على التحقيق فيكون من تمة الشرط  
وقيل بعد متعلق باقول المقدر تحت الفاء فيكون من تمة الجزاء  
واعترض عليه بانه يلزم ح عمل ما في حير الفاء فيما قبله وهذا يجوز  
واجيب بان عدم الجواز مخصوص بما عدا الظرف واما ما فيه فيجوز  
عمل ما بعده فيما قبله لان الظرف معمول ضعيف فيتسع فيه ما لا يتسع  
في غيره وقيل بعد متعلق بالواو النائية عن اما المتضمنة لمعنى الشرط  
وفعله والعهدة عليه في ذلك فهذه القضية اتفاقية عامة وهي  
ما يحكم فيه بصدق التالي سواء صدق المقدم او لا والمراد من هذه  
القضية تحقيق التأليف وتأكيده التصنيف فهذه الفاء داخل  
على جواب اما المذكورة على تقدير وجودها على ما في بعض النسخ  
وهي اما بسيطة واما مركبة فالبسيطة فيها معنى الشرط والتوكيد  
والتفصيل اما الشرط فللزوم الفاء في جوابها وسيبئة الاول للثاني



واما التوكيد فان معنى قولك اما زيد فذا هب مهمما يكن من شيء  
 فزيد ذاهب فيكون كالمثبت بالدليل لانه لا يخلو الدنيا عن شيء مما  
 واما التفصيل فغالب حاله فتح وجب تكرارها والمركبة كما اتى  
 في قوله تعالى اما اذا كنتم تعملون فانها مركبة من ام المنقطعة  
 وما الاستفهامية واما هذه لمجرد التأكيده من غير تفصيل ويمكن  
 ان يوجد التفصيل لجمل ذهني سابق او المقدرة او الموهومة والفرق  
 بينهما ان اما المقدرة محذوفة في نظم الكلام مرادة في المقام واما  
 الموهومة فليست محذوفة في الكلام ولا مرادة في المقام بل زعم المتكلم  
 انه قال اما فاني بالغاء مع انه ما قال في الواقع او جواب للواو لانه عوض  
 عن اما والغاء ليس بجواب بل اتى لقطع توهم الاضافة الى ما بعده  
 او اتى تشبيها للظرف بالشرط كما في قوله تعالى والى ربك فارغب وهذه  
 التوجيهات الخمس على تقدير عدم اما في النسخ على ما في بعضها هذا  
 وقد يقدر الغاء في جواب اما في الموضعين احدهما لضرورة  
 الشعر نحو اما القتال لا قتال لديكم وثانيهما ما في ادخل الغاء على القول  
 المقدرنحو واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم  
 ولفظة هذه الواقعة في اوائل الكتب اما اشارة الى اللفاظ الدالة  
 على المعاني المستحصنة او الى النقوش الدالة على تلك المعاني  
 بالواسطة او الى المعاني من حيث كونها مدلولات لتلك اللفاظ  
 او النقوش او المسائل المستحصنة او الى التصديقي بتلك المسائل  
 عن دليل عند بعض او مطلقا عند بعض آخر او الى الملكية  
 الاستحصانية الحاصلة من تكرار تلك التصديقات عند الجمهور  
 او الاستنباطية عند البعض او الى مجموع المسائل والمبادئ التصورية  
 والتصديقية والموضوعات على القول المشهور او الى مفهوم كلي

شامل لكل واحد من الاربع الاخيرة وصادق عليه وح اما ان يكون  
 ذلك الكلي موضوعا له او آلة لوضع العلم بازائه فصارت الاحتمالات  
 المفردة خمسة عشر بل ستة عشر واذا اعتبرت هذه الاحتمالات  
 مركبة من الثنائي والثلاثي والرابعي الى ستة عشر يحصل احتمالات  
 كثيرة واذا اعتبرت هذه الاحتمالات في لفظ الرسالة المحمودة على  
 لفظة هذه فضررت على الاحتمالات المتبعة في لفظة هذه يحصل  
 اكثر من ان يحصى فتفكروا حسب حتى تأتينا اليك اليقين لكن المختار ان  
 الرسالة واجزاؤها عبارة عن اللفاظ والنقوش على ما تقر في محله  
 من ان المختار في اسامي الكتب انها عبارة عن اللفاظ او النقوش  
 بخلاف اسامي العلوم فان المختار فيها المسائل فتح المشار اليه في  
 فهذه ههنا ايضا اللفاظ او النقوش لان الرسالة محمولة على هذه  
 والمحمول متحد مع الموضوع في الخارج وان تغاير في الذهن هذا  
 اذا اخرجت الديباجة واما اذا قدمت فالمختار ان هذه اشارة الى  
 المعاني المستحصنة في الذهن وما قيل من ان هذه اشارة اليها  
 سواء قدمت الديباجة او اخرجت على المختار فهو فيما اذا لم يكن  
 المحمول نحو الرسالة والكتاب وما يشبههما لانها عبارة  
 عن اللفاظ والنقوش على القول المختار فان قيل ان اسيم  
 الاشارة موضوعة الموجود في الخارج والمحسوس بالبصر والمعاني  
 المستحصنة ليست بموجودة فكيف تكون محسوسة واللفاظ  
 وان كانت موجودة في الخارج لكنها ليست بمحسوسة بالبصر  
 والنقوش الجزئي وان كانت محسوسة بالبصر اكن الاشارة  
 ليست اليها بل الى النقوش الكلي وهو ظ فكيف اشارة اليها  
 بهذه قلنا ان لفظة هذه ههنا استعارة مضرحة شبه المعاني



المستحضرة او الالفاظ الغير المحسوسة بالبصر والنقوش الكلية  
بالامور المحسوسة بالبصر في الظهور والوضوح واستعمل لفظ هذه  
الموضوعة للامور المحسوسة في هذه الامور الغير المحسوسة استعارة  
مضروحة اضالية والنكته في هذا المجاز اما التنبيه على ذكوة الطالب  
كانه علم الامور الغير المحسوسة بالبصر مثل البصرات الذكوة  
واما التنبيه على غيباوتها كانه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا  
من الاشياء الا بالاخساس والابصار واما التنبيه على اتقان المعاني  
والكليات بحيث كانها صارت محسوسة وبصيرة بالبصر نعم  
اذا كانت الاشارة بهذه الى النقوش الجزئية كانت حقيقة لكنها ليست  
بمحمية لانه يلزم ان يكون النقوش الصادرة من المص مدوحه  
دون ما عداها وان لا يكون ما عداها مسمى بهذا الاسم وهو  
بط وبطلانه ظاهر رسالة قدمر ان الاحتمالات المذكورة  
جارية في الرسالة والكتاب واجزأتهما لكن المختار انهما عبارتان  
عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة او النقوش كذلك وهي  
في اللغة عبارة عن الكلام الذي ارسل الى الغير وفي الاصطلاح  
عبارة عن الكلام المشتمل على القواعد العلمية على سبيل الاختصار  
والمراد ههنا والمعنى الاصطلاحي واما الرسالة الشرعية والفرق  
بينها وبين النبوة فليس بينهما متعلقا بهذا المقام وسنبين في مقام  
مناصب ان شاء الله تعالى والفرق بين الرسالة والكتاب ان الكتاب  
اعم مطلقا من الرسالة لانه هو الكلام المشتمل على القواعد العلمية  
شواء كان على سبيل الاختصار او لا واما الرسالة فاشتمالها يكون  
على سبيل الاختصار فقط وهذا قال رسالة ولم يقل كتاب في المنطق  
الجار مع الجوز طرف مستقر صفة للرسالة لان الجار والمجوز

اذا كان ما قبله نكرة يكون صفة واذا كان معرفة يكون حالا وهذه  
الظرفية مجازية بتقدير البيان لان بيان المنطق كما يكون بهذه  
الرسالة كذلك يكون بغيرها من الرسائل كالشمسية فيكون بيان  
المنطق اعم من هذه الرسالة فشبه شمول بيان المنطق بهذه الرسالة  
واحاطته المعنوية لها بشمول الظرف الحقيقي للظروف واحاطته  
الحسية له فهذا التشبيه استعارة اضالية ثم استعمل كلمة في الموضوع  
للظرف الحقيقي والاحاطة الحسية في شمول بيان المنطق لهذه الرسالة  
واحاطته لها فهذه الاستعارة تهيئة كذا حقق في نظائرهما فلا يلزم  
ظرفية الشيء لنفسه وللمباينة فتدبر ويجوز ان يكون في معنى اللام  
الاجلية كما في عذبت امرأة في هرة فيكون المعنى فهذه رسالة  
مسرودة ومسوقة لبيان المنطق ولفظ المنطق اما مصدر ميمي فيكون  
اطلاقه على هذا الفن للمبالغة من قبيل رجل عدل فكان هذا  
الفن لكمال مدخليته وسيدته في المنطق كانه عين المنطق واما اسم  
مكان كان هذا الفن مكان اعم من الظاهري والباطني لانه بهذا الفن  
ينقوى كلا طرفي المنطق ولا يجوز ان يكون اسم زمان والمنطق وسائر  
اسامي العلوم كالنحو والصرف اما موضوعه للمسائل سواء كانت  
مدللة اولوان قيد البعض بالمدللة او للتصديقات بها او للملكة  
الحاصلة من تكرر تلك التصديقات على المختار واللفهوم الكلي  
الشامل لهذه الثلاثة او غير ذلك من الاحتمالات المبينة فيما سبق  
وقوله في المنطق دون في علم المنطق اشارة الى ان علم هذا العلم هو المنطق  
ولامدخل للفظ العلم في المنطق بل اضافته الى المنطق من قبيل اضافة  
المسمى الى الاسم كما في قوله تعالى اية القدر اوردنا فيها لفظ ان  
هذه الجملة صفة للرسالة ويجوز ان يكون اسليا قايما بانها جواب



لما قيل ما الغرض من هذه الرسالة وما المورد فيها فاجاب بها وتعبير  
المص عن نفسه بنون العظمة اما الدفع الانانية واما التنبيه على ان  
هذا التأليف امر جليل يحتاج الى الاعانة واعلم انه ان كان  
التصنيف قبل الديباجة فالماضي باق على حقيقته وان كان بعدها  
ففيه استعارة مصرحة اصلية وتبعية شبه الاراد في المستقبل  
بالاراد في الماضي في تحقق الوقوع فهذا التشبيه استعارة اصلية  
ثم استعمل اوردا المأخوذة من الاراد في الماضي في نوردا المأخوذة  
من الاراد في المستقبل فهذا الاستعمال استعارة تبعية ونكتة هذا  
المجاز مثل ما مر في طيب الله من التقال واطهار الحرص في وقوعه  
دون الاحتراز عن صورة الامر فانه لا يجري ههنا ما يجب  
استحضارها الظان كلمة ما عبارة عن المسائل والقواعد المنطقية  
وح فالظرفية مبنية على المسامحة اما بتقدير مضاف اي دوال  
ما يجب آه واما لان الالفاظ قوال المعاني فالرسالة ظرف الالفاظ  
وهي ظرف المعاني فالرسالة ظرف المعاني والمداول بالواسطة  
وقوله يجب آه اشارة الى ان المنطق واجب لكن الوجوب اما شرعي  
فيكون واجبا شرعيا واما استحسانا فيكون مستحبا وعلى  
كلا التقديرين فالتحقيق به كفر اذ لا شك في استحباب تخصيصه ولا  
في انه فرض كفاية وانما الشك في كونه فرضا عينيا ولذا قيل يجب  
على السلطان نصب العالم بالمنطق في محل يقصر الصلوة فيه  
وان لم ينصب السلطان فيجب على اهاليه النصب واذا خلى  
مدة السفر عن مثل هذا العالم انما وجب نعم قرأة المنطق على  
سبيل التباهي والتفاخر حرام لكن هذا مشترك في كل علم وحل  
الوجوب على العقلي بعيد كل البعد الان يحمل على المبالغة كما قال

الامام الغزالي من لا معرفة بالمنطق لا ثقة بعلمه ويجوز ان يراد  
بما الالفاظ الدالة والنقوش الدالة على المعاني لكن الوجوب ح  
مبنى على الالف والعادة لاستيناس الالفاظ بفهم المعاني عن الالفاظ  
واسنة صعب فهم المعاني المجردة بدون الالفاظ والضمير  
في استحضارها راجع الى ما باعتبار المعنى على ما في اكثر النسخ  
وفي بعض النسخ استحضار به ذكر الضمير باعتبار لفظ ما لمن يتدبر  
في شيء من العلوم اللام متعلق بيجب لالاستحضار تدبر ولفظ من  
من الالفاظ العموم وفيه تنبيه على ان الوجوب لا يختص بالمذكر  
بل لوعلم المؤنث بسقط الاثم على تقدير كونه فرض كفاية ومعنى  
الشيء سيحى ان شاء الله تعالى والعلوم جمع محلى باللام فيفيد  
الاستغراق فيلزم ان يكون مقدما على كل علم حتى الصرف والتحو  
واعترض عليه بانه يلزم توقف الشيء على نفسه لان المنطق علم  
من العلوم فلو توقف الشروع في شيء من العلوم على المنطق  
يلزم توقف الشروع في المنطق على المنطق وهو مح واجب بان  
المنطق مخصص من العلوم بالاستثناء العقلي من قبيل قوله تعالى  
ليلة القدر خير من الف شهر لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه  
وعلى امثاله تأمل مستعين بالله حال من فاعل اوردا فان قلت  
فعلى هذا يلزم ان يقال مستعينين لان ذا الحال في حكم الجمع  
قلت نعم الان نون العظمة في الواقع كناية عن الواحد الحقيقي  
ولذا افرد في اللفظ انه مفيض الخير والجود تعليل الاستعانة على  
طريق الشكل الاول فهذه صغرى له وكبراه مطوية تقديره هكنا  
الله مستعان لانه مفيض الخير والجود وكل شيء شانه كذا فهو  
مستعان فالله مستعان والافاضة اسالة المساء بطريق الانصباب



والفيضان سيلانه كذلك كما في مفردات الراغب في الكلام استعارة  
مكنية وتخيلية شبه الخير والحدود بالماء المنصب في الكثرة والمنفعة فم هذا  
استعارة مكنية ثم اسند ما يلائم المشبه به اعني الماء الى المشبه اعني  
الخير والحدود فم هذه استعارة تخيلية وتفصيل المذهب في المكنية  
والتخيلية موكول الى محله والخير يستعمل على ثلاثة اوجه احدها  
انه صفة مشبهة مخفف خير بالتشديد كيت وميت وسيد وسيد وثانيها  
انه افعال تفضيل واصاله اخير والياء حرف علة متحركة وما قبله حرف  
صحيح ساكن فنقلت حركة الياء الى الخاء فحذفت الهمزة كما في الامر  
فصار خير وثالثها انه مصدر اكن قد يراد به الحدث وقد يراد به الحاصل  
بالمصدر والمراد ههنا هو هذا والخير نوعان مطلق ومقيد والمطلق  
ما يكون مرغوبا عند الكل كالعدل والمقيد ما يكون مرغوبا  
لواحد مردودا عند الآخر كالمال والمراد ههنا المطلق والحدود العطاء  
ايساغوجي اي هذا باب ايساغوجي فحذف المبتدأ والمضاف او منها  
اي من الاصطلاحات المنطقية ايساغوجي فايساغوجي مبتدأ  
محذوف الخبر اعني منها فرجعهما واختار جهمما فايساغوجي  
لفظ يوناني مركب من ايس و آغو واجي فمخفف بتلين الهمزة  
الاولى وحذف الثانية ومعناها انت انا ثم ركب وجعل علما للشخص  
اولورد ثم نقل الى الكلبيات الخمس ووجه المناسبة بين المنقول عنه  
والمنقول اليه ان ايساغوجي اسم لحكيم استخراج هذا الباب ثم  
نقل اسمه اليه فعلى هذا يكون تسمية للمستخرج باسم مستخرجه  
وقيل ان ايساغوجي اسم لتلميذ فقرأ الكلبيات الخمس من حكيم ثم نقل  
اسم التلميذ اليها فعلى هذا يكون تسمية للمقر وباسم قارنه وقيل انه  
اسم لورد له خمسة اوراق ثم نقل منه اليها فعلى هذا يكون تسمية

لاحد الشيهين باسم الاخر والظاهر ان هذا الوجه من قبيل  
الاستعارة المصروفة شبه الكلبيات الخمس بورده خمسة اوراق في  
العند فاطلق اسم الورد الذي هو ايساغوجي عليها من قبيل رأيت  
اسدافى الحمام واما الوجهان الاولان فن قبيل المجاز المرسل من قبيل  
اطلاق اسم السبب على المسبب وقيل انه اسم للكاتب الذي كتب  
الكلبيات الخمس بعد استخراج الحكيم اياها تسمية المكتوب باسم  
الكاتب وهذا غير مشهور اقول يفهم من الوجه الاول ان واضع هذا  
الفن حكيم مسمى بايساغوجي والمشهور ان واضع هذا الفن  
ومبدعه ارسطو وانه لم يوجد لمن تقدمه غير كتاب المعقولات وبه  
قال الشيخ شمس الدين الاكفائي تأمل توفيق واعلم ان ابواب  
المنطق تسعة عند الجمهور الكلبيات الخمس ثم القول الشارح ثم  
القضايا ثم القياس ثم البرهان ثم الجدل ثم الخطابة ثم الشعر  
ثم المقالة وان جعل البعض عشرة يجعل مباحث الالفاظ بابا مستقلا  
من المنطق لشدة ارتباطها به وكال دخلها فيه والحق ان مباحث  
الالفاظ ليست بابا على حدة من المنطق بل لما كان الافادة والاستفادة  
والتعليم والتعلم والتفهيم والتفهم موقوفة على الالفاظ صار  
مباحثها مقدمة من هذا الفن لكن يمكن ان يكون مراد البعض من كونها  
جزأ من المنطق الجزء العدى لا الحقيقي كعدم كبرى الافتتاح جزأ  
من الصلوة فم يرجع الى قول الجمهور فلا تراعى بينهما واعلم ايضا ان  
المنطق طرفين طرف التصورات وطرف التصديقات والتصورات  
طرفان مباد ومقاصد وكذلك للتصديقات ايضا طرفان مباد  
ومقاصد فمبادى التصورات الكلبيات الخمس ومقاصدها القول  
الشارح ومبادى التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها



القياس وهو المطلب الاعلى والمقصود الاقصى من الفن واعلم  
ايضا ان الكليات الخمس انما هي معان الجنس والفصل والنوع  
والخاصة والعرض العام واما الفاظها فمقصودة بالتبع وبالعرض  
لتوقف فهم المعاني على الالفاظ في الالف والعادة وفهم المعاني  
من الالفاظ موقوف على دلالاتها عليها فيكون معرفة الكليات الخمس  
موقوفة على الالفاظ فيكون الالفاظ موقوفة عليها للكليات الخمس  
ولذا قدمها عليها ولما كان الالفاظ دالة عليها ومعرفة الدال  
من حيث هو دال موقوفة على معرفة الدلالة قدم مباحث الدلالة  
عليها فقال اللفظ الدال بالوضع اللام في اللفظ للجنس فالتمس  
منه تقسيم اللفظ الى الدلالات الثلث فان قلت اذا كان اللام للجنس  
يلزم ان يكون التقسيم للماهية مع ان المشهور ان التعريف للماهية  
والتقسيم للأفراد قلت هذا القول وان كان مشهورا لكنه بطلان  
الحق ان التقسيم كالتعريف للماهية حتى قال الساچقلى المرعى  
ان التقسيم لتحصيل انواع الماهية فيكون المراد من المقسم ايضا  
الماهية فلا ضير في حمل اللام على الجنس وتجويز الفاضل  
الجامى كون اللام للعهد في الكلمة بناء على ان المراد بها الكلمة  
الجارية في السنة النحاة غير مناسب لان المراد من العهد كونه حصة  
من الجنس وهمنا لبس كذلك على ما قاله الفاضل البركوى  
في الامتحان واللفظ في اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة  
والمختار في تعريفه الاصطلاحى صوت من شأته ان يخرج  
من الغم معتمدا على المخرج سواء صدر من الحيوانات او الجمادات  
والتعريف المشهور المذكور في الجامى دورى والجواب المشهور  
بحمل اللفظ المذكور في التعريف على الاغوى غير ممكن ههنا تدبر

وهذا

وهذا اللفظ جنس من وجه وفصل من وجه لانه يخرج الدلالة  
الغير اللفظية على ما سيأتى تفصيله والدال صفة اللفظ واختراز  
عن المهملات كديزوبير وهو مشتق من الدلالة مثلثة الدال ذكره  
الازهرى والدلالة في اللغة الارشاد وفي الاصطلاح هي كون الشيء  
بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وال لزوم اعم من البين وغيره  
ليعم الاشكال الاربعة والعلم اعم من التصور والتصديق واليقين وغيره  
ومن زاد في التعريف او الظن به الظن بشئ اخر حمل العلم على  
الادراك اليقيني فالتعريف شامل للتصور الاربعة لزوم العلم  
اليقيني من العلم اليقيني وهو البرهان ولزوم الظن من العلم او من الظن  
وهو الامارة ولزوم العلم من الظن لكن الاخير لا يكاد يوجد الا بالنسبة  
الى المجتهدين فان ظنهم يؤدي الى اليقين بدليل من الشكل الاول  
كما بين في الاصول وهي منقسمة الى لفظية وغير لفظية واللفظية  
منقسمة الى وضعية وطبيعية وعقلية وكذا غير اللفظية منقسمة  
الى الاقسام الثلاثة وان انكر البعض الطبيعية من غير لفظية لكنه  
لبس بصواب اوجود امثلة الطبيعية من غير لفظية كدلالة حرة  
العاشق عند رؤية المعشوق وكدلالة ركض الدابة عند رؤية  
الشعير وامثلة الاقسام الخمس مشهورة والحصر الاول عقلى وهو  
الذى دار بين النفي والاثبات غالبا ولم يجوز العقل قسما اخر نحو  
المعالم اما موجود اولا والحصران الاخيران استقرائيان وهو  
الذى جوز العقل قسما اخر ولم يوجد في الخارج وان دار في بعض  
الصور بين النفي والاثبات لتقليل الانتشار وتسهيل الضبط نحو  
العنصر اما نار اولا والثانى اما هواء اولا والثالث اما ماء اولا  
وهو الارض فتح يكون القسم الاخير مرسل وحصر الدلالة اللفظية



الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام عقلي لانه حصر الشيء في النفس والجزء والخارج ولا ينافي الاستدلال عليه كون الحصر عقليا لانه يحرج الى الحصر القطعي وهو داخل في العقلي كما ان الحصر الجملي داخل في الاستقرائي واشترط اللزوم في الدلالة الالتزامية لا يضر الحصر العقلي ههنا لانه شرط خارج عن ماهية الدلالة الالتزامية واعتراض عليه ان التعريفات الثلاثة مقبدة بقيود الحثيات فكيف يكون الحصر عقليا وجود الاحتمالات الكثيرة وان لم يوجد في الخارج على ما بين مير ابو الفتح في حاشية التهذيب واجيب بان هذا الاعتراض انما يرد لو كانت الحثيات تقييديات اما لو كانت الحثيات تعليلات فلا يرد لان الحثيات تستعمل في معان ثلث انتقيد والتعليل والاطلاق واعلم ان الفرق بين الدال والدليل عموم وخصوص مطلق لان الدليل لا يستعمل الا في التصديقات والدال يستعمل في التصديق والتصور وقوله بالوضع احتراز عن اللفظية الطبيعية والعقلية والوضع مطلقا تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم بالوضع وهو الاخصر واما الوضع اللفظي فتعين لفظ معين بنفسه لغني وجعله بازائه وهو على نوعين شخصي ونوعي والوضع الشخصي هو الذي يكون نفس ذلك اللفظ مخصوصه موضوعا لمعناه وهو اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين اولا والاو كوضع الاعلام فان الواضع لاحظ وتصور ذات زيد بخصوصه مثلا ووضع لفظه بازائه والثاني لا يخلو اما ان يكون الوضع والموضوع له فيه عامين او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا والاو كوضع الالفاظ بازاء المفهومات الكلية كوضع الاسم والفعل والحرف على

معناها فان الواضع لاحظ مفهوم الاسم مثلا على الوجه الكلي بانه مادل على معنى في نفسه غير مقترن به ووضع لفظ الاسم بازائه فآلة الملاحظة والموضوع له كلاهما كميان والثاني كوضع المبهمات والمضمرات والحروف فان واضع لفظ هذا مثلا لاحظ اولا جميع الافراد المشار اليها بمفهوم كلي وهو مفرد مذكر مشار اليه ثم وضع لفظ هذا لكل واحد واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي وكذا واضع لفظ انا مثلا لاحظ اولا جميع الافراد بمفرد متكلم وحده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي فآلة الملاحظة كلي والموضوع له كل واحد من جزئياته هذا هو التحقيق فعلى هذا يكون استعمال المبهمات والمضمرات والحروف في الجزئيات حقيقة لانها موضوع لها وبعضهم جعل الموضوع له المفهوم الكلي المعبر عن جميع الافراد لكن شرط استعماله في الجزئيات والافراد فعلى هذا يكون استعمالها مجازا لا حقيقة له وهذا المذهب مردود على ما بين في الرسالة الوضعية واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فلا يكاد يوجد ولذا حصر في الثالث بالاستقراء والوضع النوعي هو الذي لا يكون بخصوصه موضوعا بازاء معناه بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه كالأوضاع التي تعلق بالهيات والصيغ والمركبات كالضارب مثلا فان الواضع عين ذلك اللفظ اعني صيغة فاعل لنوع معناه اعني الذات المأخوذة مع بعض صفاتها وقس عليه سائر المشتقات وكذا زيد قائم فان الواضع وضع نوع هذا المركب اعني الجملة الخبرية لنوع معناه اعني الاخبار عن الواقع وقس عليه



سبا ثم المركبات هذا واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا  
 كما بين السيد السند في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز  
 موضوع بالنوع بمعنى ان كل لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله  
 في غير هذا المعنى اذا وجد علاقة من العلاقات المعتمدة لكن هذا  
 استعمال لا وضع ولو قيل نحن نسميه وضعنا فلا ضير اذا لمشاخنة  
 في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال  
 يعمها والكناية والمجاز والمراد من الوضع ههنا الشخصى لا النوعى  
 ولا الاعم وهو طر يبدل على تمام ما وضع له خبر للمبتدأ اعنى اللفظ  
 الدال فان قيل شرط افادة الحمل ان لا يكون الموضوع عين المحمول  
 ولا مشتملا عليه حتى قيل ان قولنا الحيوان الناطق حيوان لا يفيد  
 لاشتمال الموضوع على المحمول على ما بينه الخيال قلنا المحمول  
 ليس قولنا يبدل فقط بل مجموع قولنا يبدل على تمام ما وضع له  
 فيفيد لانها خاصان متسايران من قبيل قوله تعالى ان احسنتم  
 احسنتم لانفسكم وقوله على تمام لم يكتف بقوله ما وضع له وزاد  
 التمام مع ان ما وضع له لا يستعمل الا في تمام ما وضع له للتأكيد  
 او الرعاية لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع له ولم يقل  
 على جميع ما وضع له لاشعار لفظ الجميع بالتركيب ولم يقل على كل  
 ما وضع له لما سبق ولم يقل عين ما وضع له مع انه مرادف التمام  
 واخصر منه تنبيه على ان التمام لا يشعر بالتركيب ايضا لان  
 مقابله النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض وانما قال ما وضع له  
 بصيغة المجهول ولم يعين الفاعل لاختلافهم فيه فعند الاشعري  
 ان الواضع هو الله تعالى وذلك انه تعالى وضع الالفاظ ووقف  
 لعباده عليه اما بالتعليم بالوحي او بخلق الاصوات والحروف

في جسم واسماع ذلك واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم  
 ضرورى في احدها ووافقه كثير من المحققين وقال التفتازانى  
 وهو الظاهر وقال الامدى انه الحق وقيل الواضع هو آدم ع  
 ثم حصل التعريف بالاشارة والتكرار كما في الاطفال يتعلمون  
 اللغات بتزديد الالفاظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاشارة  
 وغيرها وعند ابى اسحاق الاسفرائنى ان واضع الالفاظ  
 التى يقع بها التنبيه الى الاصطلاح هو الله تعالى والباقي محتمل  
 والقاضى ابو بكر توقف وقال القاضى عضد هذا هو الصحيح  
 وفيه ايضا تنبيه على ان دلالة الالفاظ ليست بذاتها كما ذهب اليه  
 عباد بن سليمان وبعض المعتزلة فانه بط للقطع بوقوع وضع  
 اللفظ للشيء وضده كالفرد الحيض والطهر فلو كانت الدلالة  
 بذاته لزم ان يكون الضد ان مقتضى ذات اللفظ وهو بط فان قيل  
 اذا كان دلالة اللفظ بوضعه لا بذاته يلزم الترجيح بلا مرجح  
 فان تخصيص الواضع لفظ الضرب بالابلام ولفظ القتل بازالة  
 الحياة تخصيص من غير تخصيص اذ يجوز ان يعكس قلنا الواضع  
 فاعل مختار يجوز منه الترجيح بلا مرجح والتخصيص بلا تخصيص  
 لان ارادته مرجحة بالمطابقة الباء سببية متعلقة يبدل وكذا  
 قوله بالنضمن والالتزام ووجه التسمية بالمطابقة والنضمن والالتزام  
 ان كون المعنى المدلول مطابقة للمعنى الموضوع له وكونه في ضمن  
 الموضوع له وكونه لازما للموضوع له سبب لدلالة اللفظ عليه  
 والدلالة مسببة عن كل واحد من هذه الاكو ان فيكون التسمية  
 بهذه الاسامى من قبيل تسمية المسبب باسم السبب وقال  
 عصام الدين في حاشية التصورات ان التسمية بهذه الاسامى



من قبيل تسمية أحد المتجاورين باسم الآخر فإن المطابقة وكونه  
في ضمن الموضوع له وكونه لازما للموضوع له وصف مجاور للدلالة  
فإن كل واحد منهما صفة المعنى المدلول فسمى الدلالة باسم  
وصف المعنى المدلول تدبر فانه دقيق وعلى جزئه بالتضمن  
عطف على قوله على تمام ما وضع له وانما اعاد حرف الجر تعيينا  
للمعطوف عليه او تبيينا على استقلال كل من الدلالات الثلاث  
بمعنى ان كل واحد منها له ماهية مستقلة واسم مخصوص  
وان كان التضمن والالتزام تابعين للمطابقة في التحقيق ومعنى  
الدلالة على جزئه كون اللفظ دالا على جزء المعنى الموضوع له  
في ضمن الدلالة على تمام المعنى الموضوع له ولو ذكر اللفظ واريد به  
جزء المعنى الموضوع له كان مجازا مرسل من قبيل ذكر الكل  
وارادة الجزء مثلا لودل لفظ الانسان على الحيوان او الناطق  
في ضمن الدلالة على مجموع الحيوان والناطق لكان تضمنا ولو ذكر  
لفظ الانسان واريد به الحيوان فقط او الناطق فقط مع قطع النظر  
عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا ولم يكن تضمنا وكذا  
الالتزام كون اللفظ دالا على المعنى اللازم للموضوع له في ضمن تمام  
الموضوع له ولو اريد باللفظ لازم الموضوع له مع قطع النظر  
عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا مرسل من قبيل  
ذكر الملزوم وارادة اللازم وقد عرفت ان المجازات هل هي  
من قبيل المطابقة ام لا فان اعتبر في تعريف الوضع اللفظي قيد  
بنفسه كانت المجازات خارجة عن المطابقة ايضا وان لم يعتبر  
كانت المجازات مطابقة واعلم انه يجوز ان يكون قوله بالمطابقة  
وكذا بالتضمن وكذا بالالتزام ظرفا لغوا متعلقا ببديل لفظا او تقديرا

كما سبق آنفا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا اي دلالة ملتبسة  
بالمطابقة وح يكون مقعولا مطلقا لقوله بدل ويجوز ان يكون  
التقدير دلالة مسماة باسم المطابقة على حذف المضاف وعلى هذا  
القياس ان كان له جزء هذا اشارة الى ان بين المطابقة  
والتضمن عموم وخصوصا مطلقا بمعنى انه كلما تحقق التضمن  
تحقق المطابقة وليس كلما تحقق المطابقة تحقق التضمن ومادة  
الافتراق صور البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فان المطابقة  
تحقق فيهما ولا يتحقق التضمن لبسائطهما واما بين المطابقة  
والالتزام فعموم وخصوص مطلقا عند الجمهور بمعنى كلما  
تحقق الالتزام تحقق المطابقة وليس بالعكس لجواز ان يوجد  
الموضوع له ولا يوجد له لازم بين بالمعنى الاخص ومساواة  
عند الامام بمعنى كلما تحققت تحقق وكلما تحقق تحققت بناء على زعمه  
بانه لا يخفى معنى من المعاني عن لازم بين كذلك واقفه انه ليس غيره  
وسيجي جوابه ان شاء الله تعالى والحق انها لا تستلزمه واما الالتزام  
فببعض المطابقة قطعيا واما بين التضمن والالتزام فعموم  
وخصوص من وجه لوجود التضمن بدون الالتزام في معنى  
مركب ليس له لازم بين بالمعنى الاخص كما قال الجمهور ووجود  
الالتزام بدون التضمن في معنى بسيط له لازم ذهني كذلك  
ووجودهما في معنى مركب له لازم ذهني كذلك فتأمل واستخرج  
امثلة واما عند الامام فعموم خصوص مطلقا لان معنى  
من المعاني سواء كان مركبا او بسيطا لا يخفى عن لازمه كذلك عنده  
والالتزام يوجد في ضمن البسيط ولا يوجد التضمن فكلما تحقق  
التضمن تحقق الالتزام بدون العكس وعلى ما يلزمه معطوف



على القريب او البعيد وضمير الفاعل راجع الى ما والمفعول  
 الى الموضوع له في الذهن متعلق بيلازمه والذهن قوة للنفس  
 معدة لاكتساب العلوم وفيه دليل على ان الاشياء وجودا في الذهن  
 كما ان لها وجودا في الخارج كما هو مذهب المحققين من الحكماء  
 والمتكلمين وان انكر جمهور المتكلمين الوجود الذهني وقالوا  
 لا وجود للاشياء في الذهن حقيقة بل الموجود فيه ظلال  
 الاشياء واشباحها والا لا حرق الذهن بوجود النار فيه واخترق  
 بوجود الجبل بل فيه واجاب المحققون عنه بانه انما يلزم الاحتراق  
 والاختراق لو ترتب الاثار الخارجية الاشياء عليها في الذهن  
 وليس كذلك اذ ترتب الاثار يختلف باختلاف الحال كما هو المشاهد  
 ثم انه قيد بقوله في الذهن احترازا عن اللزوم المطلق وعن اللزوم  
 الخارجي وهو كون المسمى بحيث اذا تحقق في الخارج تحقق اللازم  
 فيه واللزوم الذهني وهو كون المسمى بحيث اذا تحقق في الذهن  
 تحقق اللازم فيه وهو على ثلاثة اقسام اللزوم الغير البين وهو الذي  
 لا يكفي تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بل احتاج الى دليل  
 كلزوم طلوع الشمس لوجود النهار واللزوم البين بالمعنى الاعم  
 وهو الذي يكفي تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم ولا يحتاج  
 الى دليل كالمثال المذكور ههنا على ما قاله الفساري وللزوم البين  
 بالمعنى الاخص وهو الذي يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم  
 كلزوم البصر لمفهوم العمى فانه يدل على البصر التام لانه  
 عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا وعدم البصر يلزمه  
 البصر في الذهن مع المعانة بينهما في الخارج فان قيل هذا  
 لا يصح ان يكون مثالا للترام لان شرطه ان يكون المداول

الا  
الا  
ذات  
هو  
هو  
من  
لا  
الله  
د  
الم  
الف  
ال  
مجموع  
اس  
بمقتضى  
وتف  
الا  
لله  
من  
على تف  
الانسان على و  
على المجموع تضمن وهذا القدر كاف في التمثيل بالضمين

وتقديم المفعول ههنا اوقع كما في قوله عز وجل بسم الله مجريا هو ميسرها  
 وقوله تعالى انما نعبد الله ونحسب اننا على الاختصاص وادخل في التقظيم  
 وادفع للوجود والاسم ان اراد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف  
 من اصوات مقطعة غير قارة وتختلف باختلاف الالتم والاعصار  
 ويتعدّد تارة ويتحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اراد به  
 ذات الشيء فهو المسمى لكن لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى  
 سبح اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته  
 عن التقايير يجب تنزيه الالفاظ الكريمة الموضوعات لها عز الرفعة  
 وسوء الادب او الاسم فيه مقسم تقدير سبح ربك وان اراد به  
 اسم دخل

الصفة كما هو رأي الشيخ ابى الحسن الاشعري انقسم انقسام  
 الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غير والى ما ليس هو

ولا غيره من القاضى كالوجود الخارجى  
 كالاجزاء والاصناف

كالحق والقدرة والعالم اسم لما يعلم كالخاتم والقالب  
 وانما جمع ليس لما تحته الاجزاء المختلفة وغلب العقلاء منهم جمعة  
 باليار والنون كسائر اوصافهم

على المجموع تضمن وهذا القدر كاف في التمثيل بالضمين



مذهب الدنيا هو  
أرى طالب الدنيا وأن طال عمره وقال في الدنيا سروراً وأنها  
كجنان بنى بنيانه فاقامه — فلما استوى ذلك البنا تركها  
ومدح تاركها

ان الله عباداً فطناً طلقوا الدنيا وخافوا الفتن  
نظروا منها فلما علموا انها ليست لحي ووطننا  
جعلوها حجة واتخذوا صالح الاعمال فيها فطنا

وكانت  
الاشياء  
تكون  
دائماً  
افضل

ولقي ابيهم ومفعول وحرف تقسيم الشيء الى  
جزئياتها لا الى اجزائها رضى

ما الفرق بين من التبيين والتبعض اذا كان ما قبلها  
اعلم من ما بعدها كقوله تعالى رجل مؤمن من آل فرعون  
هذا التبعض واذا كان ما قبلها اكثر من ما بعدها  
يكون للتبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان  
فيل هذا

لا يصح ان يكون مثالا للالتزام لان شرطه ان يكون المداول

الالتزامى

الالتزامى خارجاً عن الموضوع له وهنا جزء لا خارج قلنا التركيب  
الاضافى يستعمل على ثمة اوجه لان المضاف اذا اخذ من حيث  
ذاته يكون المضاف اليه والاضافة خارجين واذا اخذ من حيث  
هو مضاف فالاضافة داخلية والمضاف اليه خارج فعلى  
هذين التقديرين يصح المثال لكن المراد هنا الثانى لا الاول واذا اخذ  
من حيث المجموع يكون الاضافة والمضاف اليه داخلين وح  
لا يصح المثال لكنه ليس بمراد هنا والمعتبر في الدلالة الالتزامية  
اللزوم البين بالمعنى الاخص على ما اشير اليه بقوله بالالتزام  
دون اللزوم لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى فيشعر بان  
المعتبر فيه كمال اللزوم وهو اللزوم البين بالمعنى الاخص وتوجيه  
الفاضل القنارى في دفع السؤال الثالث الا ترى بحمله على اللزوم  
البين بالمعنى الاعم غير صحيح على مذهب الجمهور كما سيأتى  
كالانسان اى لفظه فانه يدل على الحيوان الناطق اى على  
مجموعهما من حيث هو المجموع بالمطابقة فاعلم انه لما كان  
استنباس الذهن بالجزئيات بواسطة الآلات جرت العادة  
بتمثيل القواعد الكلية والتعريفات بالامثلة الجزئية توضيحاً لها  
وتقريباً الى اذهان المبتدئين وعلى احدهما ان كان اضافة  
الاحد الى الضمير استغراقية وان جاز ان يكون الاضافة  
للعهد الذهنى والخارجى وحاصله ان دلالة الانسان على كل واحد  
من الحيوان والناطق في ضمن الدلالة على المجموع تضمن هذا  
على تقدير الاستغراق واما على العهد مطلقاً فهو ان دلالة  
الانسان على واحد غير معين او على واحد معين في ضمن الدلالة  
على المجموع تضمن وهذا القدر كافى في التمثيل بالتضمن



معطوف على قوله بالمطابقة كما ان قوله وعلى احدهما معطوف  
على قوله على الحيوان الناطق فهذا العطف من قبيل عطف  
الشبهين على معمولي عامل واحد فهو جائز بالاتفاق لان العامل لفظ  
يدل فيهما وانما النزاع في العطف على معمولي عاملين مختلفين  
وسيجي تفصيله ان شاء الله تعالى وعلى قابل العلم وهو حصول  
صورة الشيء في العقل او الصورة الحاصلة عند العقل عند الحكماء  
والمنطقيين او صفة توجب تمييز الاحتمال النقيض او صفة يتجلى بها  
المذكور لمن قامت هي به عند المتكلمين واختلف اهل من قبيل  
الكيف ام من قبيل الاضافة ام من قبيل الانفعال ام من قبيل  
الفعل ام العلم بكل مقولة عين تلك المقولة ذهب الى كل طائفة  
والختار عند جمهور الحكماء هو الاول وعند المتكلمين هو الثاني  
وعند محقق الحكماء هو الاخير على ما فصل في محله وسيجي  
ان شاء الله تعالى ومعنى القابل هو المتصف بالقوة سواء خرج  
الى الفعل ام لا لا القابل الحكيم لانه لا يجتمع مع المقبول كما بين  
المبيدي وصناعة الكتابة الظاهر انه معطوف على العلم اقربه  
لفظا ومعنى لان اللازم قابلية الصنعة لا الصنعة بالفعل  
كما لا يخفى في الصناعة بالكسر حرفة الصانع وقيل هي اخص  
من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والصنعة  
بافتح علمه والفرق بين العلم والصنعة ان الاول يستعمل  
في المعقولات والثاني في المحسوسات والكتابة تطلق  
عندهم على معنيين احدهما جمع الحروف في الخط والثاني  
التكلم بالكلام المشور ويقال به الشعر وهو التكلم بالكلام  
المنظوم والمراد ههنا المعنى الاول وانما اضاف الصنعة الى الكتابة

ولم يقل وعلم الكتابة لان الكتابة صنعة يتوصل بها الى الدنيا  
كما نقل عن علي رضه حسن الخط من مفاتيح الرزق بخلاف العلم  
فانه شريف لا يتوصل به الى الدنيا الحسيسة بالالتزام ويستفاد  
من هذه الامثلة الثلاثة دعاوى ثلث والتعاريف السابقة كبريات  
عليها والصغريات السهلة الحصول مطويات وتصوير القياس  
الاول هكذا دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لانها  
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وكل دلالة شائها كذا فهي  
مطابقة فهذه الدلالة مطابقة ففس عليه التصويرين  
الاخيرين واعترض في هذا المقام على ثلثة اوجه الاول  
ان التعاريف المستنبطة من التقسيم ههنا ينتقض كل واحد  
منها بافراد الاخيرين في مادة الشمس الموضوعه لمجموع الجرم  
والضوء والمجرم فقط وللضوء فقط مثلا دلالة لفظ الشمس  
على الجرم فقط او على الضوء فقط في ضمن الدلالة على المجموع  
تضمن مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة لانها دلالة اللفظ  
على تمام ما وضع له في الجملة وان لم يكن موضوعه دائما فلا يكون  
تعريف المطابقة مانعا ولا تعريف التضمن جامعاً فانتقض  
التعريفان طردا وعكسا وكذا دلالة لفظ الشمس الموضوعه الجرم  
فقط على الضوء التزام مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة  
لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في الجملة وكذا دلالة  
لفظ الشمس الموضوعه الجرم او الضوء على كل واحد منهما مطابقة  
مع انه يصدق عليها تعريف التضمن لانها دلالة اللفظ على جزء  
ما وضع له في الجملة فانتقض تعريف التضمن بالمطابقة وكذا  
يصدق عليه تعريف الالتزام بالنسبة الى الضوء لانها دلالة اللفظ



على لازم ما وضع له في الجملة وكذا دلالة اللفظ على الضوء  
في ضمن الوضع المجموع تضمن مع انه يصدق عليها تعريف  
الالتزام لانها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له في الجملة فتدبر  
وصور فالتقص التعريفات الثلاثة طردا وعكسا واجيب عنه  
بوجوه ثلاثة الاول ان مادة النقص الوارد على التعريف يجب  
ان تكون محقة ومادة الشمس الموضوع له هذه الثلث ليست  
بمحقة لعدم وضعها في اللغة فلا يرد النقص والفرقة بين الحقيقي  
والاعتباري في التحقق وعدمه تحكم مخالف لكتب الآداب  
والثاني ان التعاريف المستنبطة عن التقسيم لا يجب ان تكون  
جامعة ومائعة كما بين في محله والمق ههنا التقسيم لا التعريف  
فلا يضر نقضه والثالث ان قيود الحثيات معتبرة في التعريفات  
سواء ذكرت اولم تذكر فاصل التعريفات دلالة اللفظ على تمام  
ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له مطابقة ودلالة اللفظ  
على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له تضمن ودلالة اللفظ  
على لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له التزام فيخرج  
مواد النقص من التعريفات بقيود الحثيات فلا نقض فتبصر  
والثاني ان قيد في الذهن لغو لانه يكفي اللزوم مطلقا سواء كان  
خارجيا او ذهنيا والا لم يكن لزوما واجيب بان المق من اللزوم  
تصحح الانتقال من الملزوم الى اللازم واللزوم الخارجي لا يصح  
انتقال الذهن منه اليه لانه خارج عنه فلا يكفي فيها فالقيد  
لازم والثالث ان هذا المثال لا يطابق الممثل لانه لا يلزم لزومنا  
بالمعنى الاخص من تصور الحيوان الناطق تصور قابل العلم  
وصنعة الكتابة واللزوم البين بالمعنى الاخص شرط في الدلالة

الالتزامية واجيب بان هذا المثال فرضي لا وقوعي والفرضيات  
تكتفي في المثال مع ان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا  
عن الفاضلين واجاب المحقق الفخري بان هذا المثال مبني  
على مذهب الامام الاعلى مذهب الجمهور والامام يكتفي باللزوم  
البين بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية كما ترى والصواب ان يمثل  
بدلالة العمى على البصر كما سبق آنفا لكن لم يتعمق في باب المثال  
وههنا اشكال عجيب وسؤال غريب يتعجب منه الاذان وينحير  
فيه الاذهان وهو ان دلالة لفظ العام على بعض افراده ليست  
بمطابقة ولا تضمن ولا التزام مع انها داخله في المقسم لانه اللفظ  
الذال مثلا ان دلالة لفظ المسلمين والمشركون على زيد المسلم او عمرو  
المشرك ليست بمطابقة لانه ليس بتمام المعنى الموضوع له ولا تضمن  
لانه ليس بجزء المعنى الموضوع له بل جزئية وفردة والفرق  
بين الجزئية والجزئية سيجي ولا التزام لانه فرد داخل لا خارج  
والمدلول الالتزامي يجب ان يكون خارجا وايضا لو كان هذا الفرد  
خارجا وبقيته الافراد مثله فتكون خارجة فلا يوجد المسمى  
وح يكون هذا التقسيم باطلا واجاب بعض شارحي هذا المتن  
وهو ابو حفص القاشاني بانه تضمن وحل التعريف على الاكتفاء  
كانه قال وعلى جزئية او على جزئية فيكون من حذف المعطوف  
وايضا يمكن ان يجاب بان يجعل كل فرد جزئيا بالنسبة الى المفهوم  
وجزا بالنظر الى ما صدق عليه فيكون الجزء في تعريف التضمن  
اعم من الحقيقي والاعتباري فيشمل مثل هذه الصور فلا اشكال  
واجاب بعضهم بانه مطابقة لان العام يطابق كل فرد مثلا  
المسلمون يطابق زيدا لانه موضوع لصورة ذهنية وهي الذات



المتصفة بالاسلام وكذا المشركون وغيرهما من الكليات كرجل  
فانه اذا دل على زيد يكون مطابقة وكذا اذا دل على عمرو وغير  
ذلك وهذا الجواب بطر وبطلانه ظلاله مبني على عدم الفرق  
بين العام والمطلق مع ان بينهما فرقا وهو ان العام يصدق  
على افراده على سبيل الشمول واما المطلق فيصدق عليها  
على سبيل البدل والتأويل لا الشمول والصواب ان هذا الاشكال  
وان صدر عن بعض الفضلاء لكنه ليس بوارد ههنا لان العام  
خارج عن المقسم اذ المشهور في الالسنه والكتب ان العام  
لادلالة له على الخاص بوجه من الوجوه فلا اشكال خذ هذا  
ولا تكن من الغافلين ثم اللفظ كلمة ثم حرف عطف يقتضي  
تأخر ما بعدها عما قبلها اما تأخرا بالذات او بالزمان او بالرتبة  
وههنا للتأخر الرتبة بمعنى ان رتبة بيان تقسيم اللفظ الى المفرد  
والمركب متأخر عن بيان رتبة تقسيم الدلالة الى الثلاثة لان  
فهم المعاني موقوف على اللفظ وهو من حيث انه يفهم منه المعنى  
موقوف على الدلالة فيكون بحث اللفظ متأخرا عن بحث الدلالة  
رتبة كما فصل في المطولات واللام في اللفظ للعهد والمعهود اللفظ  
الدال بالوضع اعم من ان يكون مطابقة او تضام والتزاما كما هو  
الظ من اطلاق اللفظ وتقسيم المطلق الى القسمين لا يقتضي  
ان يكون كل قسم من المطلق منقسم الى قسمين ويمكن ان يراد  
من المقسم اللفظ الدال بالمطابقة فعلى هذا وجه تخصيص  
المقسم بالمطابقة اما لان هذا التقسيم لا يجري في التضمن  
والالتزام حقيقة وان صح تقسيم المطلق اليهما تأويلا واما  
لان المطابقة متبوع والتضمن والالتزام تابعان فبعد اللفظ

بالمطابقة تنبيهها على انحطاط رتبتهما عن رتبة المطابقة والوجه  
الاول مشهور والثاني مختار كما بينه القطب في شرح الشمسية  
وانما قسم اللفظ مع ان هذه الاقسام في الحقيقة اقسام المعنى  
دون اللفظ تقريبا الى افهام المبدئين وما قيل من ان المفرد  
والمركب قسمان للفظ في الحقيقة دون المعنى فخالف التحقيق  
لان الالفاظ قوالب المعاني قبضاع الالفاظ موافقة على المعاني  
اما مفرد لفظ المفرد قيد يطلق ويراد به ما يقابل المثني والمجموع  
اعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق  
ويراد به ما يقابل المركب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة والمراد  
ههنا المعنى الثالث بقرينة المقابلة قدم المفرد على المركب مع ان  
مفهوم المركب وجودي والوجودي هو الاشرف السابق فان قيل  
كيف يكون تعريف المركب وجوديا والحيال ان حرف السلب  
جزء من مفهوم المركب قلنا هذا السلب نفي النفي ونفي النفي اثبات  
وووجودي اما لان المقى هو التقسيم والمق منه هو الذات وذات المفرد  
مقدم على ذات المركب لان المفرد جزء المركب وذات الجزء مقدم  
على ذات الكل واما لان الاصل في الاشياء العدم والعدم الاصل  
مقدم على الوجود الطاري ويمكن ان يقال قدم المفرد الكون  
المؤلف غير مجوثر عنه في هذا الباب وانما ذكره ههنا استطرادا  
واستيفاء للاقسام وهو الذي اي اللفظ الذي لان تخصيص  
الموصول بمعونة المقام سنة سنبة وعادة قوية لا يراد بالجزء منه  
الظرف الاول لغو متعلق بلا يراد والثاني مستقر حال من الجزء  
الدلالة نائب فاعل لقوله لا يراد على جزء معناه وسيجي الفرق  
بين الجزء والجزئي ومعنى المعنى ما يستفاد من اللفظ وقوله على جزء



متعلق بقوله الدلالة والمصدر المعروف باللام وان كان عمله ضعيفا  
 لكن الممول ايضا ضعيف وهذا التعريف صادق على صور  
 ستة لعدم اقتضاء السلب وجود الموضوع كما في قولنا الغيب  
 ليس بمعلوم لله تعالى تأمل احدها ما لا يكون للفظه جزء  
 سواء كان لمعناه جزء كقوله علماء الشخص او لا كقوله علماء لما صدق  
 عليه النقطة وثانيها ان يكون للفظه جزء لكن لا معنى لجزئه  
 سواء كان لمعناه جزء كالانسان او لا كالنقطة وثالثها  
 ان يكون لجزئه معنى لكن لا جزء لمعناه المقى كواجب الوجود  
 ورابعها ان يكون للفظه ولمعناه جزء لكن لا دلالة لجزئه لفظه  
 على جزء لمعناه كعبد الله علما وخامسها ان يكون لجزئه لفظه  
 دلالة على جزء لمعناه لكن الدلالة ليست بمرادة كالحیوان الناطق  
 علما ان ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزئين للشخص  
 المعلم مراد عند العلم لانه لا يراد به الا الذات المعين مع قطع النظر  
 عن حقيقة الذات والسادس ان يكون للفظه جزء وجزئه  
 معنى ولمعناه جزء وجزئه لفظه دلالة على جزء لمعناه ويكون  
 الدلالة مرادة لكن الاجزاء غير مرتبة في السمع مثل ضرب  
 فان للفظه جزءا وهو المادة والهيئة والجزئين معنى  
 وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وفاعل معين وجزئه  
 دلالة على جزء لمعناه لكن الاجزاء غير مرتبة في السمع لانها  
 تدخل الاذن معنا بلا اذن اقول هذا التقسيم مبني على ما هو  
 المشهور من ان القصد والارادة شرط في الدلالة وح يتحقق  
 الفرق بين الرابع والخامس فيصح التقسيم واما على ما هو التحقيق  
 من ان القصد والارادة ليس بشرط فلا يتحقق الفرق فلا يكون

الاقسام ستة بل خمسة واما مؤلف قال السيد السند  
 في حاشيته الصغرى التركيب يراد في التأليف لانه جعل الاشياء  
 المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر في مفهومه  
 النسبة بالتقدم والتأخر فكذا التركيب واما الترتيب فهو اخص  
 منهما لدخولهما في مفهومه وقال في حاشيته الكشاف التأليف  
 جمع اشياء متناسبة كما يرشد اليه اشتقاقه من الالفه فيكون اخص  
 من التركيب كما ان الترتيب اخص منهما وسيجيء في بحث القياس  
 واما التنظيم فهو اخص من التأليف لانه يلزم فيما الوضع الخاص  
 البهيج والترتيب التأليف المحجب لانه مأخوذ من نظم اللواؤ  
 وهو الذي لا يكون كذلك اي يكون القيود الستة متحققة فيه  
 اي يكون للفظه جزء وجزئه معنى ولمعناه جزء وجزئه دلالة  
 على جزء لمعناه ويكون دلالة مقصودة ويكون الاجزاء مرتبة  
 في السمع واعترض على هذا التعريف بانه يصدق على نفس المفرد  
 لان المفرد ليس مثل المفرد بل هو عينه لان التشبيه يقتضي المغايرة  
 واجيب بان الكاف هو للقران والعينية ويسمى كاف الاستقصاء  
 اي لا يكون ذلك اي مفهوم المفرد كرامى الحجارة فان لفظ  
 الرامى يراد به الدلالة على ذات من صدر منه الرمي والحجارة تدل على  
 جسم معين واعترض عليه بان الحجارة لا تدل الاعلى حجارة ما اعلى  
 حجارة معينة واجيب بان المراد من التعيين النوع لا الشخصي  
 ورد هذا الجواب بان الرمي هو الشخص لا النوع واجيب بان المراد  
 النوع المرمي في ضمن الشخص فلا اشكال واعلم ان التقابل  
 بين المفرد والمركب تقابل العدم والملكة لا تقابل الانجاب  
 والسلب وهذا الكلام وان كان تقسيميا في اللفظ والتقسيم من قبيل



التصورات لكنه يستفاد منه قياس مركب من الصغرى المنفصلة  
المشتملة على جزئين ومن الكبرى الجمليّة المركبة من جزئين  
على عدد اجزاء المنفصلة تصويّره هكذا اللفظ اما مفرد واما  
مركب لانه اما ان لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد  
وكل ما لا يراد فهم ومفرد وكل ما يراد فهو مركب فاللفظ اما مفرد  
واما مركب وقس عليه نظائره وامثاله والمفرد الشئ اذا ذكر  
معرفة واعيد معرفة فالثاني عين الاول واذا ذكر نكرة فواو اعيد  
نكرة فالثاني غير الاول مثل قوله تعالى فان مع العسر يسرا  
ان مع العسر يسرا فلذا قال ابن عباس رضى عنه ان يغلب  
عسر يسرين واذا ذكر معرفة واعيد نكرة فهو غير الاول مثل  
\* صفحنا عن بني ذهل وقتلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجع  
قوما كالذي كانوا \* واذا ذكر نكرة واعيد معرفة فالثاني عين الاول  
كقوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فغصى فرعون الرسول وهما  
من قبيل الاول فيكون المراد من المفرد اللفظ المفرد الدال بالوضع  
واعلم ان المفرد على ثلثة اضرب اسم وفعل وحرف فالفعل كلى  
ابدا الصيغة حمله على كثيرين من القاعلين وشخص فاعله لا يقتضى  
تشخيص الفعل فحجاءنى زيد لجواز حمل الكلى على الجزئى كقولك  
زيد انسان فتعديرجاء زيد جاء صريح به السند المستند والحرف  
ليس بكلى ولا جزئى اذ لا معنى له في نفسه وفيه نظير تأمل واما الاسم  
فينقسم الى كلى وجزئى كالانسان وزيد فعلى هذا فالظان يراد  
بالمفرد الاسم المفرد لانتظام التقسيم ويجوز ان يعم المفرد لان تقسيم  
العام الى القسمين لا يقتضى تقسيم كل خاص داخل فيه الى قسمين  
فيجوز ان يكون التقسيم باعتبار الاسم دون ما عداه كما سبق اما كلى

قدم على الجزئى اما لان الكلى جزء الجزئى والجزئى كل لكلى والجزئ  
مقدم على الكل مثلا زيد جزئى مركب من الانسان الكلى  
والشخصات والانسان كلى وجزء من زيد فيكون زيد مجموع الحيوان  
الناطق والشخصات فتح يكون الانسان جزء منه والفرق بين الكل  
والكلى والجزء والجزئى ان الكلى يحمل على جزئياته واطاة نحو  
زيد انسان والكل لا يحمل على الجزء فلا يقال العسل معجون والحداد  
يدت وايضا ان الكلى يتقوم بالاجزاء كتقوم سكبجين بالخل والماء  
والعسل ولا يتقوم الكلى بالجزئيات بل بالعكس كتقوم زيد وعمرو  
مثلا بالانسان وايضا ان الكل موجود في الخارج بخلاف الكلى  
فانه ليس بموجود فيه على الاصح وايضا ان اجزاء الكل متناهية  
وجزئيات الكلى قد تكون غير متناهية كنم الحنة وان الكل لا بد له  
من حضور اجزائه معا في مكان والكلى لا يجب حضور جزئياته  
وهذه الوجوه متعارضة في المال لكن المشهور هو الاول لا يقال  
هذا الوجه للتقديم انما به مح لو كانت الشخصات والعوارض جزءا  
من الشخص وهو باطل لان الشخصات خارجة عند المحققين  
لا نقول لاشك ولا شبهة ان الشخصات داخلية في الشخص وانما  
النزاع في دخولها في الماهية فعند المحققين ليست بداخلة فيها بل  
هى خارجة عنها وهو الحق وعند البعض هى داخلية والكلام  
ههنا في كونها جزءا من الشخص ولا شبهة فيه فلا اشكال واما لان  
مفهومه عديم كما سبق واما لان ذكر الكلى اصلى وذكر الجزئى  
استطرادى وطبقلى لان المق من الفن الكلمات لا الجزئيات فلذا  
قدمه عليه وهذا الوجه الاخير اوجه في المقام وهو اى المفرد  
الكلى الذى اى اللفظ الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه اى



مفهوم اللفظ المفرد لان الموصول كناية عنه فلا يلزم ان يكون  
 المفهوم مفهوم نعم يلزم لو كان الموصول كناية عن المعنى وليس  
 كذلك لان المص اختيار التقسيم المجازي وقوله تصور مفهومه  
 فالتصور مصدر بمعنى المتصور واصله الى المفهوم من قبيل جرد  
 قطيفة اى مفهومه المتصور وانما قال تصور مفهومه ولم يقل  
 نفس مفهومه لان الكلية والجزئية من قبيل الامور الذهنية  
 لا الخارجية لانها من العقولات الثانية كالحق في بحث جهة  
 الوحدة ومعنى نفس اى مجرد تصوره فيغنى عن الحثية فكانه قال  
 لا يمنع تصور مفهومه من حيث انه متصور وانما زاد لفظ النفس لان  
 الواجب الوجود كلى مع انه اذا تصور مع دليل الوحدة يمنع عن  
 الشركة فيدخل في تعريف الجزئى فينتقض التعريفان طردا  
 وعكسا فراد قيد النفس يخرج مثل الواجب عن تعريف الجزئى  
 ويدخل في تعريف الكلى لان ملاحظة الواجب مجردا عن دليل  
 الوحدة يكون كليا ومع دليل الوحدة يكون جزئيا ولذا يدخل  
 الكليات الفرضية مثل الاشياء واللاوجود وشريك البارى تعالى  
 فانها وان لم يكن لها افراد في الخارج الا ان نفس تصورهما لا يمنع  
 الشركة بين افرادها الفرضية فتدخل في التعريف عن وقوع  
 الشركة متعلقا لا يمنع والشركة مصدر كالسرقة وحاصله ما يمكن  
 فرض صدقه على كثيرين سواء كانت تلك الافراد الكثيرة متممة  
 كشريك البارى او ممكنة ولم توجد كالانقضاء او وجد الواحد  
 منها فقط مع امكان غيره كالشمس او مع امتناع غيره كواجب الوجود  
 او وجد الكثير منها مع التناهي كالكوكب السيارة او مع عدم التناهي  
 كعلوم الله تعالى ومقدوره فان قيل اذا كفى فرض الصدق

في الكلية يلزم ان يكون كل جزئى كليا كزيد مثلا لانه يمكن فرض  
 صدقه على كثيرين بان يقال لو كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن  
 جزئيا وكذا عكسه فبطل تعريف الكلى قلنا الجواز ههنا بمعنى  
 التجوز العقلى والعقل لا يجوز صدق مثل زيد على كثيرين  
 لانه في التقدير المعبر في مقدم الشرطية فانه بهذا المعنى يتعلق بكل  
 شىء واجبا او ممكنا او ممتنعا وبالمعنى الاول لا يتعلق الا بالاولاين لا غير  
 فلا اشكال كالانسان واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور  
 مفهومه عن ذلك اى عن وقوع الشركة بين الكثيرين والاشارة  
 بلفظ البعد لانه عن الحس كزيد فانه لو لوحظ زيد مع هذيتيه  
 وتشخصاته لامتنع صدقه على كثيرين واعترض عليه بيضة معينة  
 من البيضات الكثيرة فان هذيتيه هذه البيضة لا تمنع عن الشركة بين  
 الكثيرين لان العقل يجوز ان هذه البيضة اما هذه واما هذه واما  
 هذه وكذا يجوز معين من الجوزات وكذا الوز معين من الوزات الى غير  
 ذلك من العدديات المتقاربة مع انها جزئية وكذا شيخ ضعيف  
 البصر يدرك شيئا ويجوز عقلة ان يكون زيدا او بكرة او عمرا او غيرها  
 مع ان المرئى جزئى فيلزم ان يكون كليا فانقض التعريفان طردا وعكسا  
 واجيب بان هذا التجوز على سبيل التناوب دون العموم والشمول  
 والصدق على سبيل التناوب لا ينساق في الجزئية ولا يقتضى الكلية لان  
 العقل لا يجوز ان يكون بيضة واحدة بيضات كثيرة وقس عليها ما  
 عداها فلا اشكال واما كون الطفل في مبدء الطفولية لا يميز بين صورة  
 امه وغيرها فلا تنقض بها اصلا لانه لا يدرك الكثرة ولا يجوز صدقها  
 على الكثيرين واعترض عليه ايضا بانه يلزم ان يكون الجزئى كليا  
 بقياس من الشكل الاول وهو ان الجزئى كلى لان الجزئى ما لا يمنع نفس



تصور مفهومه - ومنه عن وقوع الشراكة وكل ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة فهو كالي الجزئي كالي واجب بانه ان اراد المعترض من لفظ الجزئي الواقع في صغرى القياس ما صدق عليه الجزئي فصغرى القياس ممنوعة وان اراد مفهوم الجزئي فالقياس بجميع مقدماته مسلمة وبطلان كون مفهوم الجزئي كليا ممنوع وانما الباطل كون ذات الجزئي كليا وهو ليس بلازم هذا واعلم انهم اختلفوا هل يخص الجزئي بالعلم ام لا فقال بعضهم انه مختص بالعلم ولا يشمل سائر المعارف كالضمير واسم الاشارة والموصول وغيرها لانها موضوعة للكلي وقال الجمهور انه ليس بمختص به بل يشمل سائر من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص لانها معارف وهو المختار ومباحث هذا المقام يكاد ان لا يضبط لكن التطويل يوجب الاملال فليكتف بهذا القدر والكلي اما ذاتي قد عرفت ان الغرض من وضع المنطق استخراج المجهولات التصورية والتصديقية والجزئي لا يجري شيء فيه من ذلك والذا ترك الاهتمام بشأن الجزئي واعرض عنه واشتغل بالكلي تعريفا وتقسما فقال والكلي اما ذاتي وتقديم الذاتى على العرضى مستغن عن البيان وهو اى الذاتى الذى اى اللفظ المفرد الكلي يدخل في حقيقة جزئياته والمراد من الدخول عدم الخروج بطريق المجاز المرسل من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم لان الدخول يستلزم عدم الخروج وقرينة هذا المجاز عدم المص النوع من اقسام الذاتى فيما سيجى والظ ان الثانى عين الاول فيما اعيد معرفة ويجوز ان يحمل التعريف على ظاهره والدخول على حقيقة توضح يشمل التعريف الجنس والفصل ولا يشمل النوع فيكون واسطة بين الذاتى والعرضى فيكون اقسام

الكلي ثلاثة ذاتى وهو الجنس والفصل وعرضى وهو الخاصة والعرض العام وما ليس بذاتى ولا بعرضى وهو النوع وهو مذهب الجمهور فان قلت فبح كون تقسيم المص الذاتى الى الاقسام الثلاثة تقسيم الشيء الى قسميه والى متباينه لان الجنس والفصل قسمان له والنوع متباين له قلت يجوز ان يكون المراد من الذاتى المذكور في المرتبة الثانية الذى هو المقسم للثلاثة ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فان قلت هذا لا يجوز بناء على القاعدة المقررة فيما سبق من ان الشيء اذا اعيد معرفة يكون عين الاول والذاتى المذكور اعيد معرفة فكيف يكون غير الاول قلت هذه القاعدة قاعدة يعدل عنها كثيرا كما ان قاعدة اعادة النكرة نكرة تكون غير الاول قاعدة يعدل عنها كثيرا كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله على ان هذه القاعدة انما تكون فى مقام ضمير لا يعدل عنه الى الظ واما فى مقام ضمير يعدل فيه الى الظ فالثانى غير الاول فان قلت هل لا يجوز التعبير فى الثانى بالضمير بحمله على الاستخدام قلت يمكن لكنه بعيد اذا لظ من الضمير ان يكون عين الاول والاستخدام مجاز فان قلت ما الاستخدام قلت هو ان يكون للفظ معنيان سواء كانا حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا فاربدا بالظ احد معنييه وبالضمير ارجع اليه معناه الاخر كقول الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم رعيتاه وان كانوا غضايا لان المراد بالسماء المطر وبالضمير ارجع اليه النبات والمراد من الحقيقة اعم من الماهية الموجودة والاعتبارية كالاعتناء رطبة لنظر الفن وان كان المتعارف ان الحقيقة مختصة بالماهية الموجودة وان الماهية اعم من الموجودة والمعدومة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا واما الهوية



فمختصة بالمساهمة المعروضة للشخصيات فيكون اخص منها  
والاولان كلبان والثالث جزئي والجزئيات جمع جزئي لاجزئية  
لان كل مذكر لا يعقل يجمع بالالف والتاء مثل المؤنث تشبيهه اليه  
كالصافيات والسجلات والمرفوعات والجزئي قسمان احدهما  
حقيقي وهو الذي سبق ذكره والثاني اضافي وهو كل اخص  
مندرج تحت الاعم فيشمل الحقيقي ايضا فيكون اعم منه مطلقا كزيد  
بالنسبة الى الانسان والانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة  
الى الجسم النامي وهو بالنسبة الى الجسم المطلق وهو بالنسبة  
الى الجوهر فان قلت ما مراد المص من الجزئي ههنا اضافي ام حقيقي  
قلت المراد من الجزئي اعم من الحقيقي والاضافي فان قلت يلزم  
على هذا الجمع بين الحقيقة واليجاز لان الاضافي جزئي مجاز لانه  
كلى حقيقي قلت المراد من الجزئي ما يطلق عليه لفظ الجزئي على  
طريقة عموم الجواز وهو ان يراد من اللفظ معنى يشمل الحقيقة  
واليجاز كما في قول النحاة المستثنى اما متصل واما منقطع فان قلت  
فعلى هذا يلزم ارتكاب الجواز في التعريف بلا قرينة وهو لا يجوز  
قلت ههنا قرينة وهي التمثيل بالاضافي حيث قال كالحیوان بالنسبة  
الى الانسان والفرس بالنظر الى الظ مع ان التعبير بالجمع المضاف  
يشعر بذلك ايضا فان قلت يلزم من اضافة الجزئيات الى الضمير  
الذي يرجع الى ما الذي هو عبارة عن اللفظ المفرد الكلى ان يكون  
تلك الجزئيات للفظ وليس كذلك لان الجزئي والكلى انما يكونان  
المفهوم لللفظ قلت في الكلام مضاف محذوف تقديره في حقيقة  
جزئيات مفهومه فيكون الجزئيات لمفهوم اللفظ لا اللفظ فلا محذور  
ويمكن ان يجاب بحمل الاضافة لادنى ملائمة كقولك في وعاء الجار

وعائ ويمكن دفعه ايضا بما سبق من ان هذا التقسيم مجازي  
تقريبا الى افهام المبتدئين فيكون الجزئيات للفظ بناء على التقسيم  
المجازي فلا اشكال كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس  
ان اريد حقيقتهم النوعية فالتمثيل مبنى على الجزئي الاضافي كما هو اللفظ  
وان اريد افراد حقيقتهم فالتمثيل مبنى على الجزئي الحقيقي  
فان قلت كما جعل المص الجنس والفصل من الذاتي كذلك جعل  
النوع ذاتيا ايضا مع ان النوع ليس بذاتي لان الذاتي هو المنسوب  
الى الذات ولا شيء من النوع بمنسوب الى الذات لانه عين الذات  
والنسبة تقتضي التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه فلا يصح  
قولهم النوع ذاتي قلت ان اريد بالذاتي المعنى اللغوي فالسؤال  
متوجه لان التغاير مبنى عليه واما اذا كان المراد المعنى الاصطلاحي  
اعني ما لا يخرج من حقيقة جزئياته فالنوع داخل فيه ايضا فلا وجه  
السؤال لانه لا يكون اسما موضوعا لهذا المفهوم لاسما منسوبا  
حتى يقتضي التغاير واجاب الفاضل القناري بحمله على اللغوي  
بان قال الذاتي كما يطلق على نفس المساهمة النوعية كذلك يطلق  
على افرادها ورجح يجوز ان يراد من الذات الافراد وينسب النوع  
الى افرادها فالمنسوب غير المنسوب اليه فلا اشكال ويمكن ان يجاب  
ايضا بانهم اختلفوا في ان الشخصيات داخلية ام خارجية فعلى الاول  
فالنسبة صحيحة وعلى الثاني فهي غير صحيحة فتأمل جدا لان  
قصة شيئا مستور عن الاذهان يكشفه الاعيان وههنا اجوبة  
مذكورة في الشرح لاسمى ولا تغني عن القروح وما هي الاجروح  
على جروح ولا فائدة في اراد الكلام المقروح واما عرضي ليس المراد  
بالعرض ما يقابل الجوهر اعني ما لا يقوم بذاته بل المراد الخارج



المحمول على الشيء وهو الذي يخالفه المخالف التقابل والتقابل  
بين الشئين على أربعة أقسام تقابل العدم والملكية كالعمى والبصر  
وتقابل الإيجاب والسلب كزيد قائم وزيد ليس بقائم وتقابل  
التضاد كالبياض والأسود وتقابل التضاد كالعالية والمنخفضة  
والوحدة والكثرة ونظائرهما فهنا ما تقابل التضاد وما تقابل  
العدم والملكية كما أوضحنا بالنسبة إلى الإنسان فإن الضحك  
خارج عن حقيقة الإنسان لأن حقيقة الحيوان الناطق فإن قلت  
عد الناطق ذاتيا والضحك عرضيا تحكم تحت لأن نسبة كل منهما  
إلى الإنسان سواء لانهما لاحقان للإنسان بعد وجوده سواء كان  
الناطق ظاهريا وباطنيا قلت يفرق الذاتي من العرضي بطريقتين  
أحدهما بوضع اللفظ فما دخل في معنى اللفظ ومعناه الموضوع له  
فهو ذاتي والآخر عرضي ولما قلنا كتب اللغة ووجدنا أن الإنسان  
موضوع للحيوان الناطق فقط لا غير كان الناطق داخلا كالحیوان  
والضاحك خارجا فلذلك كان الناطق ذاتيا والضاحك عرضيا  
والثاني بفرض العقل وهو أن يفترح العقل ويعرف حقيقة  
مركبة من شئين مثلا فيكون ما عداها خارجا عنها فاذا قيل  
ما يسمى سكرنجين فنقول أنه جن أن الخيل والسكر ولما قلنا ففراء  
أو غيرهما فأمور خارجة وذلك لما جاء من وضع سكرنجين أو اعتبار  
العقل والحاصل أن تمييز الذاتي من العرضي سهل في المعاني اللغوية  
والمفهومات الاعتبارية العقلية والموضوعات الاصطلاحية  
وأما التمييز بين الذاتي والعرضي في الماهيات الحقيقية فمذرومة مفسر  
إذا اطلع بالحقايق مختص بالله عنده بعض أو من له كعب عال  
في الاطلاع على الحقايق وقد حققنا هذا المقام في تعليلنا على

الحاشية المختصر المنتهى للسيد السند في بحث جهة الوحدة في محل  
واحد يشتر الله الاتمام وهذا القدر يكفي ههنا وأعلم أن الذاتي  
تعريفات آخر أحدها الذاتي ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه  
كاللونية للسواد والجسمية للإنسان إذ لو لم يفهم اللونية  
والجسمية أولام يفهم السواد والإنسان لأن ارتفاع الجزء يستلزم  
ارتفاع الكل فهذا يشمل النوع أيضا وثانيها الذاتي ما لا يكون  
ثبوته للذات بعلة ومعناه أن ثبوت الذاتي للذات لا يكون معللا  
بالذات ولا بعلة خارجة عنه وأما كونه معللا بالجزء فلا يضربا بثبوت  
السواد لنفسه ليس بمعلل والالزم تقدم الشيء على نفسه وكذا  
ثبوت اللونية للسواد والجسمية للإنسان غير معلل لبالسواد لتقدمها  
عليه ولا بعلة خارجة عنه والالزم بالتفاني فلا يكون لونا في ذاته  
وهذا التعريف أيضا يشمل الثالث وثالثها الذاتي هو الذي يتقدم  
على الذات في العقل وهذا يتجلى عن مجزء الحقيقة ولا يشمل النوع  
أذ هو لا يتقدم على نفسه فاعلم من هذا التقرير أن تأويل تعريف  
المص بحمل الدخول على معنى عدم الخروج أولى لكثرة مقاصده  
وهذا التحقيق على هذا الوجد من قبض العلام والحمد لله على  
الانعام والذاتي قد عرفت ما هو المراد في هذا المقام لكن بقي  
الكلام في تصحيح هذه النسبة فاعلم أن لفظ ذاتي إن لم تكن نسبته  
لغوية بل هي كلمة برأسها موضوع في الاصطلاح على معناه كما  
سبق كما قال الكافي والأزهري وابن الهشام وابن برهام فلا حاجة  
إلى تصحيح نسبة هذه الكلمة إذ لا نسبة ح وإن كانت نسبته لغوية  
كما عرفت في الوجهين الآخرين فح إن كان النساء من نفس الكلمة  
فالنسبة أيضا ظاهرة وإن لم يثبت في اللغة استعمال الذات بمعنى



الحقيقة على هذا الوجه واما اذا لم يكن التاء من نفس الكلمة بل يكون تاء تأنيذا على انها مؤنث ذو معنى صاحب فتح تصح هذه النسبة مشكل جدا اذا القاعدة في النسبة ان يحذف تاء التأنيث ثم رد لامها المحذوفة اعني الواو ثم قلب الالف واوا فيقال ذووى اللهم الا ان يحمل على الوجهين الاولين او يجعل من الغلطات المشهورة اذا الفصاحة ليست بمعتبرة في كلام المصنفين اما مقول في جواب ما هو اصل مقول مقول من القول بمعنى التكلم والتلفظ اى يقال ويتكلم في جواب السؤال بما الاستفهامية وتفسير البعض القول بمعنى الحمل تفسير باللازم لان الجواب محمول على السؤال في جواب ما هو وما هذه استفهامية مستكشفة عن الحقيقة ولفظ هو عبارة عن المسؤل عنه فان قيل يلزم ان يكون الضمير تنية اوجها هنا لان السؤال في هذه الصورة بحسب الشراكة وهى تقتضى التعدد قلنا ذكر هو هنا للتبيين على لزوم المسؤل عنه في الاستفهام لخصوصية المسؤل عنه هنا فلو لم يذكر هو وقيل ما كان الكلام خداجا ويمكن ان يجاب بانه اذا كان الضمير راجعا الى المسؤل عنه اعم من الواحد والتعدد لم يرد السؤال ايضا او يقال ذكر هو مبنى على التمثيل فكأنه قال في جواب ما هو مثلا يعنى اذا كان المسؤل عنه واحدا يقال ما هو وقس عليه صورة كون المسؤل عنه متعددا اعلم ان السائل بما يطالب تمام ماهية المسؤل عنه فان كان السؤال عن شئ واحد يكون طالبا لما هية مخصوصة به وان كان عن شيئين او اشياء يكون طالبا للماهية المشتركة بينهما مثلا اذا سئل عن الانسان بما هو يجاب بالحيوان الناطق لانه تمام الماهية المختصة ولا يجاب بالحيوان فقط ولا بالناطق فقط لان كل

واحدة منهما جزء الماهية لا تمامها ولا يغيرهما كالضاحك مثلا لانه خارج عنها واذا سئل عن الانسان والفرس بما هما او عنهما وعن البغل مثلا بما هم يجاب بالحيوان فقط لانه تمام المشترك ولا يجاب بالحيوان الناطق ولا بالناطق فقط لان كل واحد منهما مختص لا مشترك ولا بالجسم النامي وبما فوقه من الاجناس لانه جزء المشترك لا تمامه واما السائل باى شئ فهو انما يطلب الجواب بالمميز لا غير فان سئل باى شئ هو في ذاته يكون الجواب بالمميز الذاتي وان سئل باى شئ هو في عرضه يكون الجواب بالمميز العرضي وان سئل باى شئ هو من غير تقييد يكون الجواب على الاطلاق اى يجوز ان يجاب بالذاتي او بالعرضي مثلا اذا سئل عن الانسان باى شئ هو في ذاته يكون الجواب بالناطق واذا سئل باى شئ هو في عرضه يكون الجواب بالضاحك واذا سئل باى شئ هو يكون الجواب بالناطق فقط او بالضاحك هذه هي القاعدة الممهدة في هذا المقام بحسب الشراكة المحضة الباء متعلق بالسؤال المفهوم من ما الاستفهامية تقديره في جواب السؤال بحسب الشراكة المحضة وهذا وان كان بعيدا لفظا لكنه قريب معنى ويجوز ان يتعلق بمقول والحسب يحى لمعين احدهما بمعنى النسب وثانيهما بمعنى القدر والمراد ههنا هو الثاني على تقدير تعلقه بمقول اى يقال ويجاب بتقدير الشراكة من غير زيادة ولا نقصان وعلى تقدير تعلقه بالسؤال المقدر فالظ ان يكون بمعنى القدر ايضا ويجوز ان يكون بمعنى النسب وهو بعيد والشراكة مصدر على وزن السركة كما سبق وهو القصد ويجوز ان يكون على وزن نشدة والمحضة بمعنى الخالصة عن الخصوصيات وفي بعض النسخ وقع



فقط بدل المحضة ومؤداهما واحد وقد انتفيسا في بعض النسخ  
ولا خلل فيه اذا لم يصح استفاد بمعونة المقسام وبمعونة المقابلة  
فان قيل ان النوع ايضا مقول بحسب الشركة المحضة مثلا الانسان  
مقول في جواب ما زيد وعمرو وبكر وخالد وولد بحسب الشركة  
المحضة فيكون الانسان جنسا مع انه نوع فبطل التعريف  
او التقسيم لانه يلزم تداخل الاقسام قلنا لا نعم انه تعريف بل المراد  
التقسيم والتعريف صمى فلا يشترط فيه المنع والامع والامع والتقسيم  
فيجوز ان يكون اعتبارا فلا يضر التداخل والصواب ان هذا السؤال  
لا يرد حتى يحتاج الى الجواب لان قوله المحضة يفيد الحصر فيقول  
المعنى الى ان الجنس يقال بحسب الشركة فقط لا غير والنوع ليس  
كذلك لانه كما يقال بحسب الشركة كذلك يقال بحسب الخصوصية  
فلا اشكال والسائل غافل عن هذا القيد كالحبوان بالنسبة الى  
الانسان والفرس فالحبوان جنس لانه مقول على الانسان والفرس  
بحسب الشركة المحضة وكل ما هو شانه كذلك فهو جنس فالحبوان  
جنس وهو الجنس اي المقول في جواب ما هو بحسب الشركة  
المحضة هو الجنس ويرسم اي الجنس وانما قال ويرسم ولم يقل  
ويحدد او يعرف لما سألني تفصيله بعيد هذا عند تمام الكليات الخمس  
على وجه اتم ونهج اكل فانظر بانه اي الجنس كلي جنس  
للجنس فان قيل الكلي جنس الجنس وجنس الجنس اخص  
من مطلق الجنس لان المقيّد اخص من المطلق فالكلي اخص  
من مطلق الجنس وكما كان اخص فلا يجوز تعريف العام به فالكلي  
لا يجوز ان يعرف به قلنا للكلي اعتباران احدهما اعتبار ذاته ومفهومه  
وهو بهذا الاعتبار عام شامل لجميع الكليات الخمس وثانيهما

اعتبار عارضة وهو كونه جنسا للجنس وهو بهذا الاعتبار مقيّد  
وخاص من مطلق الجنس فع ان اريد ان الكلي بالاعتبار الاول  
اخص من مطلق الجنس فلا نعم صغرى القياس الثاني لانه بهذا  
الاعتبار عام ومعرف كما عرفت وان اريد ان الكلي اخص من مطلق  
الجنس بالاعتبار الثاني فالمقدمات باسرها مسلمة لكنه غير مفيد  
لانه بهذا الاعتبار ليس جزأ من التعريف وانما جزئ منه من التعريف  
بالاعتبار الاول فلا اشكال مقول على كثيرين فان قيل قوله  
مقول على كثيرين هو الكلي بعينه لانه تعريفه والتعريف عين  
المعرف وان تغايرا اجالا وتفصيلا فيكون احدهما مغنيا عن  
الآخر ويكون مستديرا كالاول القصر على احدهما واجيب بان  
الكلي جنس والمقول ذكر ليعلم انه قوله على كثيرين وذكر قوله  
على كثيرين ليوضح بقوله مختلفين وبانه يجوز ان يكون ذكره  
للتفصيل بعد الاجال او للتصريح بما علم ضمنا وبوده ما يقال  
ان قيود التعريفات لا يجب ان تكون احترازية بل قد تكون  
لتحقيق الماهية وكشفها ولذلك قيل ان التعريفات وقيودها  
لكشف الماهية والاحترازية تابعة ويمكن ان يحاسب بمحملة على  
التأكيّد لدفع توهم ان يكون المراد من الكلي الكلي  
الطبيعي او العقلي بل المنطقي وسيجيء الفرق بينها ان شاء الله  
تعالى واما الجواب عنه بان احدهما محمول على الفعل والاخر على  
القوة ففقه نظر لانه يلزم ان لا يكون التعريف جامعيا بل المراد  
منها القوة سواء خرج الى الفعل او لا يشمل الكليات الفرضية  
وغيرها تدبر وقوله مقول مع قطع النظر عن وقوعه في تعريف  
الجنس ومن قبل الكلي يشمل الكلي والجرثي ايضا فان الحمل يجري



فيه على ما صرح به الشيخ في الشفاء وقال السيد السند قدس سره ان الجزئي الحقيقي لا يحمل على شيء أصلاً لان حمله على نفسه ممتنع اذ لابد فيه من امرين متغايرين وحمله على غيره بطريق الايجاب ممتنع ايضا اذ شرط الحمل الاتحاد الخارجى وقال الجمهور الجزئي الحقيقي يحمل على جزئ آخر متحد معه بالذات متغاير بالاعتبار كقولنا هذا الضاحك هذا الكاتب فانهما متحدان بالذات لان ذاتهما زيد بعينه مثلاً ومتغايران بالاعتبار وكذا يجوز حمله على كل شيء آخر في قضية جزئية كما في قولنا بعض الانسان زيد والحق هو هذا مع ان مخالفة الجمهور في قوة الخطأ فان قيل هذا التعريف لا يشمل كثيراً من الافراد لان لفظ كثيرين جمع مذكر سالم وهو مختص بالذكور والعقلاء فلا يشمل التعريف مثل الحيوان لان جميع افراده ليس بمذكر ولا عاقل وكذا الكليات الفرضية لانه ليس لها افراد فضلا عن التذكير والعقل بل لا يشمل لفرد من افراد المعرفة اذ لا يوجد جنس يكون جميع افراده مذكراً وعقلاء وايضا ان كثيرين جمع كثير وقل الكثرة ثنائى واذا جمع فعند العربية يتحقق ستة لان اقل الجمع عندها ثلثة وعند المنطقيين اربعة فلا يشمل تعريف الكلى وكذا هذا التعريف مادون الستة او مادون الاربعة فلا يكون جامعاً قلنا اما السؤال الاول فيندفع بحمله على التغليب واما الثاني فيجمله على مسا محبات المشايخ وبهذا يندفع الاول ايضا بمختلفين بالحقايق يخرج الانواع الحقيقية وفصولها وخواصها والحقائق جمع حقيقة وهى ههنا بمعنى الماهية من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق ليشمل الكليات الفرضية والفرق بينهما وبين الهوية قد سبق آنفاً واما الفرق بين الاختلاف

والخلاف فلا يجري ههنا في جواب ما هو قولاً ذاتياً بخارج به الفصول البعيدة والعرض العام وخواص الاجناس فانطبق المعرفة على المعرفة واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والكلام فيه كالكلام فيما سبق والخصوصية في اصحاب فتح الخاء فيه اقصى من ضمها وكان وجهه ان الخصوص بفتح الخاء صفة مشبهة قيد دخول البناء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وبضمها مصدر فلا يليق الخاق البناء المصدرية به وانما يصح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة او يكون البناء المبالغة دون المصدرية كذا قال الخطائى في شرح المختصر معاً منصوب على الحالية اذ كلمة مع اذا استعملت مفردة تنون وتكون من الاحوال المؤكدة للاجتماع المستفاد من الواو فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون النوع جواباً للسؤالين في وقت واحد وليس كذلك عادة وان كان كذلك في بعض الصور فلا يصح قوله معاً قلنا انما يرد هذا السؤال اذا كان المراد من المعية المعية الزمانية واما اذا كان بمعنى جميعاً كما هو مذهب البعض او كان المراد من المعية المعية في الوجود بمعنى انه يكون جواباً عنها ويجمع في الجوابية وان لم يكن في زمان واحد فلا يرد هذا السؤال وبوئده ما قال في الاتقان اصل كلمة مع لمكان الاجتماع او وقته نحو ودخل معه السجين فبيان ونحو ارسله معنا غدا وقد يراد به مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان نحو وكونوا مع الصادقين وازكروا مع الراكعين انتهى وههنا محمول على هذا المعنى سواء كان حقيقة كما هو عند البعض او مجازاً كما هو عند بعض آخر فان قيل النوع المتعدد الاشخاص في الخارج مقول بحسب



الشركة والخصوصية كذلك واما النوع المنحصر في شخص  
كالشمس فهو مقول بحسب الخصوصية فقط لا غير فلا يشمل  
التعريف على هذا القسم قلنا اولا ان كونه تعريفيا لم ولوسلم  
فيكون الاشتراك في الافراد الفرضية ولا يلزم الافراد الخارجية  
فلا اشكال فعمل منه انه لا حاجة الى حذف المعطوف في كلام المص  
اعني قوله او بحسب الخصوصية فقط كما فعله بعض المحشين ههنا  
كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو فان الانسان نوع لانه جواب  
بحسب الشركة والخصوصية وكل ما هو شأنه كذلك فهو نوع  
فالانسان نوع وهو اي ذلك المقول النوع اي الحقيقي لانه  
المتبادر عند الاطلاق وبقرينة المقابلة بالجنس ويرسم اي  
النوع الحقيقي بانه اي النوع كلي مقول على كثيرين والكلام  
فيه كالللام فيما سبق في جميع ما ذكرنا بعدا السؤال الوارد على  
كونه جنس الجنس مختلفين بالعدد سواء كان الاختلاف  
خارجيا او ذهنيا ليشمل النوع المنحصر في شخص كالشمس والنوع  
المعزوم كالعقلاء دون الحقيقة احترازة عن الجنس مطلقا  
قريبا كان او بعيدا وعن خواص الجنس مطلقا وعن العرض  
العام وعن القصول البعيدة وما قيل ان هذا التعريف صادق  
على الجنس وامثاله لانها مقولان على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا  
فان الحيوان يكون جوابا عن السؤال بما زيد وعمرو وهذا الفرس  
وذلك الفرس فلا يكون التعريف مانعا عن اختياره فمما سدد اح  
لان الجنس وامثاله تخرج بقوله دون الحقيقة وان لم تخرج بقوله  
مختلفين بالعدد وهو ظاهر مستغن عن البيان فيكون التعريف مانعا  
في جواب ما هو قولنا انما احترازه عن الفصل القريب وخواص

النوع الحقيقي فانها مقولان في جواب اي شيء هو واعلم ان هذا  
التعريف للنوع الحقيقي واما النوع الاضافي فهو كل ماهية يقال  
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالحيوان فانه نوع  
اضافي يقال عليه وعلى الشجر الجسم النامي والفرق بين النوع  
والشجر نوعين بالنسبة الى الجسم النامي والفرق بين النوع  
الحقيقي والاضافي عموم وخصوص من وجه فانه افتراق الاضافي  
عن الحقيقي كالانواع الاضافية مثل الجسم النامي والجسم المطلق  
ومادة وجود النوع الحقيقي مما اذا عن الاضافي كالحقايق البسيطة  
كالعقل والنفس والوحدة والنقطة ومادة الاجتماع كالنوع السافل  
وهو الانسان فانه نوع حقيقي ونوع اضافي بالنسبة الى ما قبله  
واعلم ايضا ان الترتيب في الانواع الحقيقية محال حتى يكون نوع  
حقيقي فوق نوع حقيقي والا لكان النوع الحقيقي جنسا واما ترتيب  
الانواع الاضافية فمكن فراتبه اربع اعم الانواع كالجسم المطلق  
واخصها كالانسان او اعم من البعض والخص من البعض الآخر  
كالجسم النامي والحيوان والاربع النوع المفرد ولم يوجد له مثال  
في الوجود وقد يمثل بالعقل فمعه نظر مذكور في حاشية السمية  
للقطب واما غير مقول في جواب ما هو الظاهر عطف على  
البعيد دون القريب فتأمل وجهه من مقول اعلم ان كلمة بل  
اما ان يكون ما قبلها مثبتا او منقبا فان كان مثبتا فتفيد ثبوت الحكم  
للتابع مع السكوت عن ثبوت المتبوع ونفيه وهو معنى الاضراب  
عند الجمهور وعند ابن الحاجب فتفيد ثبوت الحكم للتابع مع نفي  
الحكم عن المتبوع وهو معنى الاضراب عنده فمضى جاني زيد  
بل عمروان مجيء عمرو ثابت قطعا مع الشك في مجيء زيد وعنده



عند الجمهور وعند ابن الحاجب تقتضي عدم محي زيد قطعاً  
ايضاً وان منفياً فتفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته  
ونفيه في المتبوع كما ثبت عند الجمهور فمحي ما جاءني زيد بل عمرو  
ثبوت المحي امر ومع احتمال محي زيد وعدم محيته وقيل  
تفيد نفي الحكم عن المتبوع قطعاً ايضاً فعني المثال المذكور محي  
عمرو وعدم محي زيد كلاهما قطعي وقال الميرداني تفيد في صورة  
النفي نفي الحكم عن التابع والمتبوع فعني ما جاءني زيد بل عمرو  
بل ما جاءني عمرو وهو المعبر عنه بل الترتي وقال بعضهم مذهب  
الميرداني راف النفي الى التابع وجعل المتبوع سكوتاً عنه فعني المثال  
المذكور عدم محي عمرو ومقطوع محي زيد مشكوك وههنا ما قبلها  
منفي فكلام النص اما محمول على المذهب الثاني في صورة النفي واما  
محمول على مذهب الجمهور لكن نفي المتبوع قطعاً يستفاد بقرينة  
المقام ودلالة الخيال في جواب اي شيء هو في ذاته الكلمة اي  
معان كثيرة مبالغ في علم النحو وههنا الاستفهام وانما يستل بها  
عما يميز احد المشاركتين في امر يعبر بهما فخر اى الفريقين خير مقاماً  
اي نحن ام اصحاب محمد والشيء عند اهل السنة هو الموجود  
الخارجي سواء كان واجباً او ممكناً وعند الحكماء ما يصح ان يعلم  
ويخبر عنه وهو يعم الموجود والمعدوم والممكن والممتنع والمراد بههنا  
المعنى الثاني والذات قد يكون مؤنثاً ومعنى صاحب وحي يكون  
التاء للتأنيث وقد يكون بمعنى الحقيقة ومعنى الهوية كذات  
الانسان وذات زيد وحي يكون التاء من نفس الكلمة وفيه نظر نظراً  
الى اللغة تدبر وهو الذي يميز الشيء اي الحقيقة والماهية عما اي  
عن ماهية اخرى يشاركه في الجنس فاحد الضميرين لما والاخر للشيء

اي يشارك احدي الماهيتين بالآخرى وهذا التعريف مبني  
على مذهب المتقدمين فانهم قالوا ان كل ماهية لها فصل فلها  
جنس كما هو المشهور في الاسقف من ان كل تعريف لابد فيه  
من جنس يشمل الافراد والاعيان ومن فصل يخرج الاعيان واما  
المتأخرون فقسموا الفصل الى قسمين الفصل في الجنس والفصل  
في الوجود ولم يأخذوا في التعريف قوله في الجنس ليشمل كلا  
القسمين وهذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر من ان تركيب  
الماهية من امرين متساويين يمنع عند المتقدمين وجاؤه عند  
المتأخرين والحق ان النزاع والخلاف إنما هو في الجواز دون  
الوقوع لان عدم الوقوع متفق عليه بينهما وهو الفصل اي  
الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس هو الفصل وهو قريب  
ان ميز عن جميع المشاركات في الجنس القريب كالناطق بالنسبة  
الى الانسان وبعيدان ميز عن بعض المشاركات في الجنس القريب  
او عن كلها في الجنس البعيد او المتوسط كالحساس بالنسبة الى  
الانسان فانه يميز الانسان عن الحجر والشجر دون الفرس والبغل  
وغیرهما من الحيوان والفرق بين الجنس القريب والبعيد والمتوسط  
ان القريب ما يكون فوقه جنس ولا يكون تحته جنس ويقال له  
الجنس السافل والاخير كالحيوان فان فوقه جنس وهو الجسم النامي  
لاتحته لانه نوع وان البعيد ما يكون تحته جنس ولا يكون فوقه  
جنس ويقال له الجنس العالي والجنس الاجناس كالجوهر فان  
تحته جنساً وهو الجسم المطلق لا فوقه وفيه نظر وتأمل فلا تغفل  
واما المتوسط فهو ما يكون فوقه جنس وتحته جنس فيكون نوعاً  
بما نظر الى ما فوقه وجسماً بما نظر الى ما تحته كالجسم النامي والجسم



المطلق وهذا ما قاله القوم الجنس القريب ما يكون الجواب  
عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن جميع  
ما يشاركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان والجنس البعيد  
ما يكون الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها  
وعن البعض وما بينهما متوسط وهما بحث نفس وهو انه كيف  
يكون الناطق فصلا والضاحك خاصة للانسان مع ان الملك  
ينطق ويضحك ويكي والجن ايضا كذلك فلا يكون الناطق فصلا  
والضاحك خاصة ويمكن ان يجاب عنه ان هذا المثال مبني على  
مذهب الحكماء وهم يتكرون الملك والجن كما هو المناسب لكون  
الناطق من الحكمة ويمكن ان يجاب بان الفصلية والخاصية انما  
هو بالنظر الى الجسم الكيف لا اللطيف كما هو الظاهر من تمام  
الحيوان تدبر واما نطق بعض الطيور فليس بطبيعي بل تعليني  
خذ هذا ويرسم اي الفصل فان قلت لاحاجة الى هذا التعريف  
لانه قد سبق تعريفه مرتين فيكون مستدركا قلت لا ثم استدراكه  
لانه مراعاة للطبائع الثلاثة للناس اعني الذكي والغبي والمتوسط  
كما قال الفاضل الجامي في تعريف الاسم والفعل والحرف او يقول  
الاول ليس بتعريف بل تفسير على تقدير الفرق بينهما كما هو مذهب  
البعض والثاني مبني على مذهب المتقدمين والثالث على مذهب  
المتأخرين على ما فهم من قول الفناري في الوجه الثاني بانه كلي يقال  
انما عدل عن الاسم الى الفعل اما لليقين واما للتيه على الفرق بينه  
وبين ما قبله لانه جواب عن السؤال بما هو وما بعده جواب عن السؤال  
بأي شيء على الشيء انما عدل عن لفظ كثيرين الى الشيء المناسبة  
بين السؤال والجواب لان السائل سئل بأي شيء او للتفنن كما مر

في جواب اي شيء هو خرج به الجنس والنوع كما فصله الفناري  
في ذاته يخرج به الخاصة قدم الجنس على النوع لان الجنس جزء  
منه والجزء مقدم على الكل وقدم النوع على الفصل مع انه جزء  
منه ايضا لان الجنس والنوع مشاركان في الجواب بما هو وبخلاف  
الفصل وقوله في ذاته في موضع الحال عن هو اما على التأويل  
او بدونه على اختلاف رأي النحاة في جواز وقوع الحال عن المبتدأ  
وعدمه ومعناه اي شيء هو معتبرا او ملاحظا في ذاته اي مع قطع  
النظر عن عوارضه اعلم ان الفصل بالنسبة الى المميز على صيغة  
المفعول مفعول اي داخل في قوامه كالناطق بالنسبة الى الانسان  
وبالنسبة الى المميز عنه مقسم اي محصل للقسم له كالناطق بالنسبة  
الى الحيوان والمفعول للمعالي مفعول للسافل لان جزء الجزء جزء  
ولا عكس كليا والمقسم بالعكس وتفصيله في المطولات وانما  
ذكرنا على الاجمال استيفاء الحق المقام واما العرضي معطوف على  
قوله والذاتي وعدل له فيكون كلمة اما محذوفة فيما سبق بقرينة  
ما لحق فاما ان يمتنع انفكاكه اي العرضي عن الماهية وهو  
العرض اللازم وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يمتنع انفكاكه  
عن الماهية من حيث هي اي في كلا الوجودين فهذا يسمى  
بلازم الماهية كلزوم الفردية للثلاثة والزوجية للاربعة او يمتنع  
انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود الخارجي فيسمى بلازم  
الوجود كلزوم السواد الحبشي او عن الماهية من حيث الوجود  
الذهني فيسمى باللازم الذهني كلزوم البصر للعمى لا يقال هذا  
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية  
انما هو لازم الماهية وقد قسمه الى لازم الماهية والى لازم الوجود



فيكون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فهو بطلانا نقول الماهية ثلاثة  
 احدها الماهية لا بشرط شيء وثانيها الماهية بشرط شيء وثالثها الماهية  
 بشرط لا شيء والمراد ههنا المعنى الاول فيشمل الكل لان الماهية المجردة  
 يجوز تحققها بكل خاص فلا اشكال او لا يمنع انفكاكه عن الماهية  
 بل يمكن وهو العرض المفارق وهو اما مفارق بالقوة ولا يخرج  
 الى الفعل كالفقر الدائم لمن يمكن غناه وكالفراق الدائم لمن يمكن  
 وصحاله واما مفارق بالفعل اما سريرا كحجرة الخجل وصغرة الوجع  
 او بطيئا كالشيب والشباب فان الشباب اذا عرض لشخص فلا يزول  
 مدة مديدة كخمسة وعشرين سنة او ثلثين واما الشيب ففيه  
 نظر لانه يزول مع زوال المعروض والحال ان الشرط في المفارق  
 بقاء المعروض مع زوال المعارض الا ان يقال تحققه في الخضر  
 والالباس يكفي في المثال وكل واحد منهما اما خاصة او عرض عام  
 فان قلت يلزم من هذا التقرير ان يكون الكليات سبعة لا خمسة  
 فان العرض اللازم خاصة وعرض عام والعرض المفارق ايضا  
 قسمان فيكون المجموع اربعة وهذه الاربعة مع الثلاثة السابقة  
 سبعة فيكون حصص الكليات في خمسة بطلت العرضى ينقسم  
 اولاً بالذات الى الخاصة والعرض العام واما اللازم والمفارق  
 فقسمان منهما ولا اعتبار في هذا المقام بهما لانهما قسمان القسم  
 ولا اعتبار لقسم القسم ههنا ولو اعتبر قسم القسم لكان الاقسام  
 اكثر من ان يحصى لكن المص تيسر في العبارة فنشر اولاً ثم ضم  
 فالعبارة الواضحة واما العرضى فاما ان يختص بحقيقة واحدة  
 وهو الخاصة واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض  
 العام وكل واحد منهما اذا لازم او مفارق اه اما ان يختص بحقيقة

واحدة الاختصاص والخصوص والتخصيص يستعمل بالباء  
 والباء التي تكون صلة الاختصاص قد تدخل على المقصور  
 وح يكون الاختصاص بمعنى الامتياز نحو قوله تعالى والله يختص  
 برحمته من يشاء ونحو قول ابن الحاجب واختص المندوب بوا  
 وقد تدخل على المقصور عليه نحو خص المسال بزيد ونحو قول  
 الكشاف واما الله فاختص بالمعبودية لكنهم اختلفوا هل الاصل  
 الدخول على المقصور عليه او المقصور فقال الجمهور الاصل  
 الدخول على المقصور عليه الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء  
 على المقصور صرح به السيد السند في حاشية الكشاف وقال  
 بعض المحققين الاصل الدخول على المقصور واستدل بكثرة  
 الاستعمال والشيوع ورجح الطرسوسى هذا المذهب في بعض  
 حواشيه وهو اى المختص بحقيقة واحدة الخاصة اذ خاصة  
 الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره كالضاحك بالقوة والفعل  
 بالنسبة الى الانسان الضاحك بالقوة مثال للعرض اللازم  
 والضاحك بالفعل مثال للعرض المفارق فاستبان منه ان الخاصة  
 تنقسم الى القسمين شاملة وغير شاملة فان خاصة الشيء ان وجدت  
 في جميع افراد الشيء فهي الخاصة الشاملة وان لم توجد في جميعها  
 بل في بعضها فهي الخاصة الغير الشاملة والمعتبر في الرسوم  
 الخاصة مطلقا حقيقة كانت او اضافية شاملة او غير شاملة  
 عند المنقذ من او الخاصة الحقيقية الشاملة عند المتأخرين ولذا  
 اختلفوا في جواز التعريف الرسمى بالاختصاص وعدمه على ما سيجي  
 ان شاء الله تفصيله وترسم اى الخاصة بانها اى الخاصة كلية  
 جنس شامل للافراد والاعيان فان قلت لانهم سموها لما عدا الخاصة



حتى يكون جنسا كذلك لان كل واحد مما عداها كلى لا كلية  
فكيف يدخل المذكور تحت المؤنث بل يخرج بلفظ الكلية جميع  
الاغيار اعني الجنس والفصل والنوع والعرض العام فيكون  
باقي التعريف مستندرا كما قلت التأنيت بالنظر الى الفظة الخاصة  
على مقتضى القواعد العربية والجنسية بالنظر الى المفهوم  
ومفهوم الكلية يشمل جميع الاغيار ولا اعتبار للتأنيت في العدول  
لان مفهومهما واحد والحال ان المنطقي لا ينظر الى اللفاظ  
بل الى المعاني والمفهومات يقال اى تحمل والنكبة في العدول  
ما مر ويمكن ان يكون وجه العدول هنا خاصة التنبيه على التجدد  
والعروض لان الاسم يشعر الثبات والدوام والذاتي ثابت دائم  
والفعل يشعر التجدد والعروض والعرضى كذلك على ما تحت  
حقيقة واحدة اى على افراد كائنة تحت حقيقة واحدة فواحدة  
صفة مؤكدة هنا وفيما سبق من قبيل نفخة واحدة فقط يخرج به  
الجنس وفصله وخاصة والعرض العام قولا عرضيا مفعول  
مطلق نوعي انما يخرج به النوع والفصل فان قلت ما عدا النوع  
والفصل يخرج بقيد فقط فلم يذكر قوله تحت حقيقة واحدة مع انه  
لادخل له في الاخراج قلت لا يخرج بقيد فقط الا مع الانضمام  
الى ما قبله فلا مسامحة لتركه فيكون ذكره ضروريا تدبر واورد على  
هذا التعريف بانه غير جامع لافراده لان الخاصة نوعان احدهما  
خاصة حقيقية وتسمى مطلقة ايضا وهى ما يختص الشئ  
بالقياس الى جميع ما عداها كالأضاحك للانسان وثانيهما خاصة  
اضافية وهى ما يختص الشئ بالقياس الى بعض اغياره كالاشئ  
للانسان وتعريف المص لا يتناول القسم الثانى اعني الخاصة

الاضافية لانها تشمل الحقيقيين او الحقائق والتقييد بالحقيقة  
الواحدة ينافية واجيب بتحرير العرف وتخصيصه بالحقيقة  
بقريضة المقابلة لان المقابل للكليات الاربع الخاصة بالحقيقة  
لا الاضافية ولا الاعم منها واطلاق الخاصة لكلا القسمين  
بالاشارة اللفظي واما ان يتم حقائق معطوف على قوله  
اما ان يختص وتقدير الكلام وكل واحد من العرض اللازم  
والحقائق اما ان يتم حقائق ومواهي كثيرة فوق واحدة اشارة  
الى ان المراد من الجمع جمع منطقي اى ما فوق الواحد لانه جمع ذكر  
في تعريفات هذا الفن وكل جمع ذكر في تعريفات هذا الفن فالمراد به  
ما فوق الواحد فهذا الجمع المراد به ما فوق الواحد واما عند العربية  
فالاصح عندهم ان اقل الجمع ثلاثة وقيل اقله اثنان كالمنطقي  
لقوله عم الانسان وما فوقهما جماعة وزيدان المراد من الحديث  
بيان الجماعة الشرعية في بعض الاحكام كصححة الجمعة على قول  
والتأخر عن الامام وفي باب الموارث والوصايا والنزاع انما هو  
في لفظ الجمع اللغوي وما قبل ان واحدا من العلماء رأى النبي صلى  
وسئل عن اقل الجمع اثنان ام اثنان فقال النبي عم اخطأ من قال  
انه ثلاثة مطلقا واخطأ ايضا من قال انه اثنان مطلقا بل ان سئلت عن  
اقل الجمع للقرء فهو ثلاثة وان سئلت عن اقل الجمع للزوج فهو اثنان  
فرويا وتخييل محض لا يثبت بها اللغة وهو اى العام لحقائق  
فوق واحدة العرض العام وجه التسمية ظاهر كالمتنفس  
بالقوة مثال للعرض العام اللازم فان قلت هذا التمثيل ليس  
بصحيح لان الحيوان يتنفس دائما اما الى الظن واما الى الباطن فالمتنفس  
ثابت الحيوان بالفعل دائما لا بالقوة قلت انما يرد هذا السؤال لو كان



المراد من التنفس اعم من اخراج النفس وادخاله اما لو كان المراد  
منه اخراج النفس فالمشال صحيح وينقطع النفس عند ادخاله  
والفعل مثال للعرض العام المفارق للانسان وغيره من الحيوانات  
هذا متعلق لكليهما وفيه لطيفة فتدبر ويرسم بانه كل اى العرض  
العام يقال على ماتحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل  
والخاصة لانها تحمل على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا  
عرضيا يخرج الجنس وفصله فان قلت هذا التعريف غير مانع  
لاغتياره لانه صادق على خواص الاجناس مع انها من افراد  
الخاصة دون العرض العام قلت خواص الاجناس وان كانت  
خواص بالنسبة اليها لكنها بالنسبة الى الانواع اعراض  
عامة قد خولها في التعريف بهذا الاعتبار مطلوب فلا يضرب  
واما بالنسبة الى الاجناس فلا تدخل لان كل واحد  
من الاجناس حينئذ حقيقة واحدة فيخرج بقوله حقائق  
فتدبر فان قلت يفهم من هذا التعريف ان العرض العام  
يحمل وقد مر ان العرض العام لا يحمل اصلا وهما متافيان  
فالنوفيق قلت المراد بما سبق انه لا يحمل في جواب ما هو ولا في جواب  
اى شئ هو واما المراد من التعريف فهو ان العرض العام يحمل  
مطلقا فلا تنافي بينهما اذ نفي الاخص لا ينافي اثبات الاعم ولك  
ان تقول ان ههنا مذهبين احدهما ان العرض العام لا يكون جزءا  
من التعريف اصلا وهو مذهب المتأخرين وثانيهما انه قد يكون  
جزءا من التعريف وهو مذهب المتقدمين والنفي مبني على المذهب  
الاول والاثبات مبني على المذهب الثاني واعترض على تقسيم الكل  
الى اقسام الخمسة بانه بط لانه يلزم فيه تصادق الاقسام على شئ

واحد وكل تقسيم شأنه كذا فهو بط فهذا التقسيم باطل كالمثلون  
فانه جنس للاسود والاحمر ونوع المكيف وفضل للكثيف وعرض  
عام للحيوان فيلزم تداخل الاقسام ويجوز ايراد هذا السؤال  
على تعريفات الكليات الخمس بان كلا منها غير مانع لاغتياره  
فيجاب عنه بان هذا التقسيم اعتباري يكفي فيه تغاير الاقسام  
بحسب المفهوم وان كانت متصادقة في الواقع على شئ واحد  
وايضا الحثيات معتبرة في التعاريف ذكرت اولم تذكر فالحثيات  
يصح التعاريف ويخرج الاغتيار ونحن نقول استبقاء الحق المقام  
مفهوم الكل من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد كل منطقي  
ومعروضه من حيث انه معروض كل طبيعي لانه طبيعة  
من الطبائع والمجموع المركب من العارض والمعرض كل عقل  
اذ لا تحقق له الا في العقل واورد على هذا بان المنطقي ايضا  
كذلك واجيب بان وجه التسمية لا يجب اطراده فعم من هذا التقرير  
ان الكل المنطقي والعقلي ايسر بوجودين في الخارج بالاتراع  
وانما النزاع في ان الكل الطبيعي من حيث هو هو هل هو موجود  
في الخارج ام لا ومحل النزاع ليس في الكل الطبيعي مطلقا  
اذ منه الكليات القرينية كشمسك الباري تعالى شأنه والمفاهيم  
العدمية كالعمى وهذه ليست بموجودة في الخارج بالاتفاق  
بل محل النزاع هو الكل الطبيعي الذي له افراد موجودة  
في الخارج كالانسان والحيوان وغيرهما فانهم اختلفوا فيه هل هو  
موجود بعين وجود افراده او بمعنى وجود افراده او بغير وجود  
افراده فعلى الاول الوجود واحد والموجود اثنان وعلى الثاني  
الموجود واحد كالوجود وعلى الثالث كل واحد من الموجود



والوجود الثاني مثلا الانسان الكلي موجود في ضمن زيد الموجود  
بوجود زيد على المذهب الاول وعلى المذهب الثاني الموجود  
ليس هو الا زيد ولا وجود للانسان الكلي الذي في ضمنه وخ  
استناد الوجود الى الانسان محاذ في الاستناد من قبيل استناد حال الافراد  
الى الكلي وعلى الثالث الانسان الكلي الذي في ضمن زيد موجود  
بوجود مستقل كما ان زيدا موجود بوجود آخر مستقل الاول  
مذهب بعض المحققين والثاني مذهب بعض المتأخرين  
واختاره التفاتاني في متن التهذيب وهو الحق لانه يرد على المذهب  
الاول ان الوجود الواحد ان كان قائما بكل منهما يلزم قيام العرض  
الواحد بمحليين وهو يبط على ما بين في محله وان كان قائما بمجموعهما  
لا بكل منهما يلزم وجود الكل بدون الاجزاء وهو يبط ايضا  
فظهر انه قائم بمحل واحد وهو الافراد فثبت وجود الافراد لا الكلي  
واما المذهب الثالث فليس مستداه اصلا وتفصيل المقام  
على الوجه اللائق مفوض الى محله اللائق القول الشارح  
لما فرغ من المبادئ التصورية اعني الكلمات الخمس شرع في المقاصد  
التصورية اعني القول الشارح وهو باب ثان من الابواب التسعة  
للمنطق والقول هو المركب سمي المعروف بكسر الراء قولاما لتركبه  
دائما او لتركبه غالبا كما ينبغي تحقيقه منا ان شاء الله تعالى والشارح  
هو الموضع سمي المعروف شارحا لشرحه المأهبة اما بكنهها  
وهو الحد او بوجهه بغيرها عما عداها وهو الرسم هذا مذهب  
المتأخرين المشرطين للمساواة واما على مذهب المتقدمين  
الغير المشرطين فالتمييز في الجملة كاف في التعريف سواء غيرها  
عن جميع ما عداها او عن بعضها فالعرض من المنطق اما

استحصال الجهولات التصورية وهو انما يكون بالقول الشارح  
واما استحصال الجهولات التصديقية وهو انما يكون بالحجة  
فقدم مباحث القول الشارح على مباحث الحجة لثوقتها عليها  
اذا عرفت هذا فاعلم انهم اختلفوا في انه هل يجوز تعريف التعريف  
ام لا فالجمهور ذهبوا الى انه يجوز وهو الحق فتعريف التعريف  
عند جمهور المتأخرين ما يكون تصوره سببا لا كمنساب تصور الشيء  
اما بكنهها او بوجهه بغيره عما عداه ولفظه او اشارة الى قسمي التعريف  
اعني الحد والرسم لان كلمة او الواقعة في التعريف للتقسيم لا للشك  
لان التحديد ينشأ في الشك لانه للتوضيح والتقسيم المحدود  
لا المحد والفاضل التفاتاني عرف التعريف بما يقال عليه  
لا فائدة تصوره واعترض عليه بانه يشعر ان يكون بين المعروف  
والمعرف حمل مع ان التعريف تصوير محض ليس بينهما حمل  
واجب بان كونه تصويرا ينشأ في الحمل اذا تعرض من حمل شيء  
على شيء قد يكون افادة التصديق بحال الموضوع وهو الاكثر  
وقد يكون افادة تصور الموضوع بعنوان المحمول كما في اقسام القول  
في جواب ما هو واي شيء هو والحاصل انهم اختلفوا في ان بين المعروف  
والمعرف حلا حقيقيا ام لا فقال سعيد الدين التفاتاني ان بينهما  
حلا حقيقيا وانكر السيد الحمل الحقيقي واثبت الحمل الصوري والاول  
مختار المحققين صرح به جلال الدين الدواني وذهب بعضهم الى انه  
لا يجوز تعريف التعريف لانه لو كان للتعريف تعريف لزم الدور  
او التسلسل ورد بانه لا يتم لزوم الدور او التسلسل لم لا يجوز ان يكون  
تعريف التعريف عين التعريف كما ان وجود الوجود عين الوجود  
مثلا تعريف التعريف ما يكون تصوره سببا او تعريف تعريف



التعريف ايضا ما يكون تصوره اه وتعرف تعريف تعريف  
 التعريف ايضا ما يكون تصوره اه فلا يلزم دور ولا تسلسل  
 ورد هذا الرد باننا لانم ان وجود الوجود عين الوجود لم لا يجوز  
 ان يكون غيره واقول هذا الرد منع سند المنع ومنع المنع  
 وسنده لا يفيد ولو قررت الرد استدلالا لا يحمل المنع على المعنى الاعم  
 لكان اثبات عدم العينية اصعب من خرط القناد والاول في الجواب  
 ان يقال لانم لزوم الدور والتسلسل وانما يلزم لو لم ينته الى تعريف  
 بدبهي التصور بجميع اجزائه وعدم الانتهاء ممنوع واوسلم  
 فبطلان التس في مثل هذا المقام ممنوع لانه تسلسل في الامور  
 الاعتبارية وهو غير محال كما حقق في محله الحد  
 في اللغة المنع وفي اصطلاح العربية والاصول يستعمل  
 الحد بمعنى التعريف مطلقا سواء كان حدا او رسما  
 كما في قول ابن الحاجب وقد علم بذلك حد كل واحد  
 منها وفي اصطلاح المنطق قول دال على ماهية الشيء  
 اي مركب دال على حقيقة الشيء وذاتياته فان قلت هذا التعريف  
 لا يشمل التعريف بالمفرد مع انه من افراد المعرفة كالناطق مثلا وكل  
 تعريف شأنه كذا فهو ويط هذا التعريف يبط قلت هذا التعريف  
 اما مبني على مذهب من لم يجوز التعريف بالمفرد وهو الصحيح كما  
 حققه جلال الدين الدواني في شرح التهذيب والفاضل القناري هنا  
 وما يكون في صورة المفرد كالناطق فهو ايضا مركب من الوجه  
 المعلوم للمحدود ومن ذلك المفردا ومن الذات والصفات اذا كان  
 المشتقات او من القرينة المحضة ومن ذلك المفرد واما مبني على  
 مذهب من جوز لكن التعريف بالمفردند رخداج والمعرف مقيد

بالمشهور هذا فان قلت ان اريد بالدلالة في هذا التعريف الدلالة  
 بالجملة يخرج الحد الناقص من التعريف مع انه من افراد المحدود  
 لانه لا يدل على الماهية والذاتيات بالجملة بل في الجملة وان اريد  
 الدلالة في الجملة يدخل في تعريف الحد الرسم التام لانه يدل على  
 الذاتيات في الجملة لان الجنس البعيد مذكور فيه على ما سبق في مع  
 انه ليس من افراد المعرفة فلا يكون مانعا لاغياره قلت نختار  
 الشق الثاني فالمراد من التعريف قول دال على ماهية الشيء فقط  
 لان السكوت في معرض البيان يفيد الحصر فتح يخرج الرسم التام  
 لانه لا يدل على الذاتيات فقط بل يدل على الذاتي والعرضي جميعا  
 كما سنحققه ان شاء الله تعالى وقد يجاب عنه باختيار الشق الاول  
 وتخصيص المعرفة بالحد التام بقرينة ما بعده وبان المطلق يتصرف  
 الى الكمال لكنه بعيد كما لا يخفى وهو الذي الضمير راجع الى المقيد  
 في ضمن المطلق اعني الحد التام لان مرجع الضمير لا يلزم ان يكون  
 مصرحا على ما حققناه وان خصص التعريف السابق بالحد التام  
 فالضمير محمول على ظاهره لكن تكرير التعريف يحتاج الى التأويل  
 ولعله مراعاة للذكي والمتوسط اولنا كيد يتركب من جنس الشيء  
 وفصله القريبين وهو صفة الجنس والفصل وكلمة من اذا وقعت  
 صلة لمادة التركيب فالقاعدة انها داخله على المادة كما يقال الجسم  
 مركب من الهبولى والصورة وقد اشرنا فيما سبق ان الجنس  
 القريب هو الذي يكون جوابا عن الماهية وعن جميع مشاركاتنا  
 في ذلك الجنس كالحيوان فانه يكون جوابا عن الانسان وعن جميع  
 المشاركات له في الحيوانية كالفرس والبغل وغير ذلك واما الجنس  
 البعيد فما يكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركاتنا في ذلك



الجنس لاعتبار جنسها كالجسم النامي فانه يقع جوابا عن السؤال  
من الانسان والشجر والحجر ولا يكون جوابا عن الانسان والفرس  
والبغل لان الجواب حيوان والجنس والفصل القرينان والبعيدان  
قد مرتفصلهما أيضا تذكر وقوله وفصله عطف بالواو الكائنة  
للمجمع المطلق دون الفاء الدالة على الترتيب اشارة الى ما قال الشيخ  
في الشفاء من انه لا يجب في الحد التام تقديم الجنس على الفصل  
حتى لو قيل ناطق حيوان كان حدا تاما كالحيوان الناطق لكن الاولى  
ان يكون الاعم مقدما على الاخص وما يقال من انه يجب في الحد التام  
تقديم الجنس على الفصل حتى لو قيل ناطق حيوان كان حدا ناقصا  
فليس بشئ اذ ليس الجزء الصوري الخارجى مدخلا في الحد التام وانما  
هو اجزاء ذهنية كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان لا يقال  
هذا التعريف غير مانع عن اعباره لان الملك والجن ايضا كذلك  
لا نأقول قد مر الجواب عنه بوجهين ولنا ان نجيب بوجه آخر وهو  
ان الناطق يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما النفس  
الناطقة الانسانية وثانيهما النفس الناطقة السماوية والاولى  
هي العقل بالقوة والثانية هي العقل بالفعل والمراد ههنا المعنى الاول  
فلان نقض بالملك والجن لان نطقهما غير نطق الانسان وهو اى  
المركب المذكور هو الحد التام اما كونه حدا فلا كونه مانعا عن  
اعباره واما كونه تاما فلا كونه مشتملا على جميع الذاتيات لان جميعها  
داخل في الجنس والفصل القرينين وهذا القول يدل على  
ان الحد التام سابق اعز كما بينا آتيا والحد الناقص سمي حدا ناقصا  
وناقصا لعدم اشتماله على جميع الذاتيات وهو في اكثر النسخ وقع  
بالواو وهو غير جيد لان حرف العطف لا يدخل بين المبتدأ والخبر

الان يقال ان هذا الواو واولا صوق يدخل بين المبتدأ والخبر  
للدلالة على كمال اصق واتصال بينهما الذي يتركب عن جنسه  
اى الشئ البعيد وقد مرتفسره وفصله القريب وقد عرفت  
كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان وهذا التعريف ايضا مبنى  
على المذهب المختار من ان التعريف مركب دائما لا غالبا ولذا عبر  
بالواو الواصلة دون او الفاصلة وما وقع في تعريف الانسان  
من الالفاظ المفردة كالناطق فهى في الحقيقة مركبة فان قدر  
ان معناه جسم له النطق او جوهر له النطق كان حدا ناقصا  
وان قدر شئ له النطق كان رسما تاما على ما سيجى لان الشبهة عارضة  
واما ان بنى هذا التعريف على المذهب الغير المختار اعنى مذهب  
من يجوز ان يعرف بالمفرد حلت الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة  
التي لمنع الخلو لمنع الجمع لان الجمع جائز بالاتفاق فعلى هذا المذهب  
يكون الناطق فقط بلا اعتبار التركيب حدا ناقصا كما يكون  
الجسم الناطق حدا ناقصا واعترض على هذين التعريفين بانهما  
غير جامعين لافرادهما لان المركب من حدى الجنس القريب  
والفصل القريب مثل جسم نام حساس متحرك بالارادة موصوف  
بالناطق حد تام وكذا المركب من حد احدهما ونفس الاخر مثل  
جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وكذا المركب من حدى  
الجنس البعيد والفصل القريب مثل جوهر قابل للابعد الثلاثة  
ذات ثبوت لها النطق حد ناقص وقس عليه مع انه لا يصدق التعريف  
على امثال هذه الصور فلا يكونان جامعين اجيب بان المراد من  
الجنس والفصل اعم من نفسيهما ومفصلتهما لان الفرق محمل  
والتعريف مفصل فيشمل امثال هذه الصور فيكون جامعيا



واعترض ايضا بان تعريفى الحد لا يشمل كل واحد منهما المركب  
من غير الجنس والفصل كحد المركب الخارجى كالبيت مثلا فان كنهه  
الجدران مع السقف والهيئة المخصوصة فهذا حد تام للبيت مع  
ان التعريف لا يشمل لان الجنس والفصل من الاجزاء الذهنية  
وهذه اجزاء خارجية واجيب بان هذا المركب وامثاله وان كان  
حدا حقيقيا لكن المنطقيين لم يجتوا عنه اذ ليس للصناعة  
مدخل في تحصيل الاجزاء الخارجية المباشرة بخلاف الاجزاء  
الذهنية المحمولة وحاصل الجواب ان المعرف مقيد بالمعتبر عند اهل  
هذا الفن ومادة النقض ليست كذلك فيخرج من المعرف والتعريف  
فيكون جامعا فان قلت كل واحد من تعريفى الحد لا يشمل على  
ما يتركب من النوع والفصل كما يقال الرومى انسان والذى بلاد  
الروم والنبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام مع انه  
من اقسام المعرف اعني الحد لانه مركب من الذاتيات قلت المشهور  
ان النوع غير معتبر في التعريفات عند المنطقيين مطلقا وذكره  
في مباحثهم استطرادى اتفاقا واما ما ذكر من المثالين فالنوع فيهما انما  
ذكر من حيث انه جنس مذكور في تعريف الصنف لامن حيث انه نوع  
حقيق والنزاع انما هو فيه فلا اشكال والرسم التام الرسم في اللغة  
الاثر والعلامة ورسوم الدار آثارها وعلامتها والعلامة للشيء خارجة  
عن حقيقته كما لو قلت دار زيد قبالة دار الامير فان هذه علامة لها  
ولا يعلم منه حقيقة الدار وهو الذى يتركب عن الجنس الشيء  
القريب وخواصه اللازمة فسمى التعريف باللوازم العارضة  
رسما لذلك واما كونه تاما فلما شبهته للحد التام باعتبار ذكر الاعم  
والاخص فان قلت فما وجه تقييد الخواص باللازمة قلت وجهه

انه لو لم يقيد للزم ان يكون بعض الرسم التام غير جامع لافراده  
لان تعريفه ح يشمل مثل الحيوان الكاتب بالفعل مع انه  
غير شامل لكثير من الافراد فيلزم ان يكون من افراد الرسم التام  
وهو بط لا تفارق لان المنع والجمع لازم في الحد التام والرسم التام  
وانما النزاع في الناقصين كما سيجي عن قريب تفصيله كالحيوان  
الضاحك في تعريف الانسان بالنسبة الى الانسان فان قلت  
دلالة الضاحك على الانسان التزامية والدلالة الالتزامية مهجورة  
في التعريفات كما بين في محله فهذه الدلالة مهجورة لاعتبارها  
قلت ان كان العلم بالشيء بالوجه علما بذلك الشيء يلزم ذلك  
لان الضحك يستلزم الانسانية فيكون الدلالة التزامية لكن الصواب  
ان العلم بالشيء بالوجه علم بذلك الوجه لا علم بذلك الشيء فمح لا يلزم ذلك  
لان المعرف عين التعريف اذ معناه ذات ثبت له الضحك وهو عين  
المعرف على ذلك التقدير اذ هو الوجه فلا يكون الدلالة التزامية  
بل مطابقة والرسم الناقص فهم وجه التسمية مما سبق وهو  
الذى يتركب عن عرضيات تختص بجانها بحقيقة واحدة التركيب  
وجمع العرضيات ولفظ الجملة يدل على ان الرسم الناقص لا يجوز  
بالمفرد وح يحمل هذا التعريف على مذهب غير المجوزين او يبنى  
على الاغلب على مذهب المجوزين على ما بيناه وقد وقع في اكثر  
النسخ عن الصواب من ك ما سبق والعرضيات جمع عرضي  
لا عرضية كما عرفت والمراد به ما فوق الواحد لانه جمع ذكر في تعريفات  
هذا الفن وكل جمع شانه كذا والمراد به ما فوق الواحد وقوله تختص  
بجانها بحقيقة واحدة يدل على انه يلزم في الرسم الناقص  
ان يكون كل واحد من العرضيات مختصا بالرسوم بل اللازم فيه



اختصاص المجموع من حيث هو مجموع سواء كان كل واحد منها  
مختصا أولا فان قلت هم شيئا اقسام اخر غير داخل في التعريفات  
مثل المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم الضاحك وكذا  
المركب من العرض العام والخاصة والمركب من العرض العام  
والفصل القريب والمركب من الفصل القريب والخاصة كالماشي  
الضاحك او الماشي الناطق او الضاحك الناطق وكذا المركب  
من الجنس والفصل والخاصة وكذا المركب من العرض العام  
والفصل القريب والجنس الى غير ذلك قلت ما ذكرت من المركب  
من الجنس البعيد والخاصة اختلفوا فيه فقبل انه رسم تام فعلى هذا  
فتعريف المص للرسم التام غير جامع لافراذه الا ان يبنى على  
ما هو غالب الوقوع وقال الجمهور انه رسم ناقص واختاره الفناري  
فعلى هذا فتعريف الرسم الناقص غير جامع لافراذه الا ان يجاب  
بما سبق او يجاب بان المركب من الداخل والخارج خارج  
فيكون المركب من الذاتي والعرضي عرضيا فيدخل في التعريف  
فيكون رسما ناقصا او يحتمل التعريف على التغليب وهذا واركان  
محازا في التعريف لكنه موجود في مقام المنع تأمل واما المركب  
من العرض العام والخاصة ومن العرض العام والفصل والمركب  
من العرض العام والجنس والفصل فغير صحيح عند المتأخرين لان  
العرض العام لا يكون جزءا من التعريف عندهم فإدانة النقض  
ليست بمحققه عندهم فتعريف المص مبني عليه وان كان الاصح  
خلافه واما المركب من الفصل القريب والخاصة وكذا المركب  
من الجنس والفصل والخاصة فقال الاصفهاني حد ناقص وقال  
المحققون رسم تام اكل وقال بعضهم رسم ناقص غير سميها من

سميها وعلى هذا فقس ويرد على تعاريف المص بهذه المادة  
النقض ويجاب عنه بمثل ما اجيب فيما سبق ويمكن ان يورد هذا  
السؤال على تقسيم المص لكن الجواب يكون ايضا بما سبق كقولنا  
في تعريف الانسان انه اي الانسان ماش على قدميه فقط  
لا يشمل لذوات القوائم الاربع لانها ايضا ماشية على قدميها عرض  
الاطفار جمع ظفر وفيه لغات كثيرة والعرض من العرض  
خلاف الطول لا غير يادي البشرية من البدن وعني الظهور  
لامن البدن بمعنى الابتداء والمراد من البشرية البدن مستقيم القامة  
ضحك بالطبع لا بالتعليم فان قلت القيد الاخير اعني الضحك  
بالطبع مفعن عما سبق لانه شامل لافراد الانسان ومانع عن اغباره  
فيكون ما عداه مستدركا فيلزم اشتمال التعريف على المستدرك  
قلت لا ثم لزوم الاستدراك وانما يلزم ذلك لو لم يذكر تعميم  
الماهية وتوضيحها وههنا ذكرت للتعميم لا الجمع والمنع فلا محذور  
ويمكن ان يجاب بان المراد التمثيل وغنية البعض عن البعض غير  
ملتزم في مثله فان قلت هذا التعريف غير جامع لافراذه لانه لا يشمل  
رجل ذي رجل واحد ولا انسان ذي شعر كثير وشخص محدوب  
الظهر ورجل عبوس الوجه بالطبع وكل تعريف شأنه كذا فهو  
بط فهذا التعريف بط قلت هذا التعريف للانسان المشهور  
المعتد به ومثل هذا الانسان خارج عن المعرف لانه غير مشهور  
وابس بمعتد به كما هو خارج عن التعريف فلا نقض ويمكن  
ان يجاب بحمله على التمثيل كما سبق فتوجه اعلم ان التعريف  
اما ان يكون حقيقيا كتعريف الماهية التي لها تحقق وثبوت في الخارج  
مع قطع النظر عن اعتبار العقل واما ان يكون اسميا كتعريف



المساهمة الاعتبارية التي يكون اجزاؤها باعتبار تركيبها ثم وضعنا  
لهذا المركب اسما كالصرف والنحو والاول اما ان يكون مركبا  
من جميع الذاتيات اعني الجنس والفصل القريين او يكون مركبا  
عن بعض الذاتيات فقط بدون مخالطة العرضي او يكون  
مركبا من الذاتي والعرضي او يكون مركبا من العرضيات الصرفة  
فقط والاول حد تام حقيقي والثاني حد ناقص حقيقي والثالث  
رسم تام حقيقي على بعض المذاهب والرابع رسم ناقص حقيقي  
ايضا كما هو الملايم لكلام المص واما الثاني اعني التعريف الاسمي  
فهذا ايضا اربعة لانه اما ان يكون مركبا من جميع الذاتيات وبعضها  
فقط او يكون مركبا من الذاتي والعرضي او يكون مركبا  
من العرضيات الصرفة والاول الحد التام الاسمي والثاني الحد  
الناقص الاسمي والثالث الرسم التام الاسمي والرابع الرسم الناقص  
الاسمي وهذا عند البعض وملايم لكلام المص وقد عرفت تفصيله  
فهذه ثمانية اقسام تسمى بالتعاريف الحقيقية لان لفظ الحقيقي يطلق  
على ثلاثة معان عند النظر احدها ما يقابل الاسمي كما في الاول  
وثانيها ما يقابل اللفظي والتنبيهي كما في الثاني وثالثها ما يقابل  
الرسمي يقال هذا التعريف حقيقي اي مركب من الذاتيات الصرفة  
واما التعريف الغير الحقيقي فاثان نوعان تعريف لفظي وتعريف تنبيهي  
فالتعريف اللفظي ما نسب الى شيء بلفظ اظهر عند السامع  
من اللفظ المسئول عنه مرادف له كقولنا القصفير الاسد لمن يكون  
الاسد عنده اظهر من القصفير فهو من قبيل التصديقات لان المق  
منه تعيين الصورة من بين الصور الحاصلة في الذهن ايعلم ان اللفظ  
موضوع بازائها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي

والتعريف التنبيهي فهو احضار صورة حاصلة في الخزانة بازالة  
العقلة نحو المبني ما ناسب مبنى الاصل لمن عرف المبني قبله والتعريف  
لازالة العقلة فهذه عشرة اقسام للتعريف اربعة حقيقي واربعة  
اسمي وواحد لفظي وواحد تنبيهي فراد المص من المقسم التعريف  
الحقيقي المقابل لللفظي والتنبيهي فلا يرد السؤال بهما على الحصر  
لانهما خارجان عن المقسم ايضا واما التعريف التمثيلي فهو  
التعريف بالشبهة كقولك العلم كالنور والجهل كالظلمة وكذلك  
الاسم كزيد والفعل كضرب فهو داخل في الرسم الناقص لان  
ذلك الشبهة خاصة من خواص المسئول عنه فليس التعريف  
بالمثال قسما على حدة فلا ينقض الحصر به وكذا التعريف بالتقسيم  
راجع الى احد الثمانية لان الحاصل اما ذاتي واما عرضي فيدخل  
فيه فلا ينقض به ايضا واعلم ان التعريف الحقيقي المقابل لللفظي  
والتنبيهي يجب ان يكون مساويا للمعرف عند المتأخرين على معنى  
انه يجب ان يصدق المعرف على كل ما يصدق عليه المعرف وهو  
الاطراد والمنع وبالعكس اي يجب ان يصدق المعرف على كل  
ما يصدق عليه المعرف وهو الجمع والانعكاس واما عند المتقدمين  
فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن لا على اطلاقه فالحد التام  
والرسم التام لا يجوز ان يكونا اعم واخص بل يجب ان يكونا مساويين  
المعرف واما الحد الناقص فيجوز ان يكون اعم ولا يجوز ان يكون  
اخص والالزم ان يوجد الشيء قبل وجوده واما الرسم الناقص  
فيجوز ان يكون اعم واخص فلا يجب الاطراد والانعكاس فيه  
عندهم فاحفظ فانه يتفكك صرح به السيد السند وسعد الدين  
التفتازاني في حاشية المفتاح وههنا مباحث نفيسة تركناها



مخافة اللامال ولما فرغ من طرف التصور شرع في طرف التصديق  
فقال القضايا وهذا اولى بما قاله القطب في اوائل التصديقات  
حيث قال لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في مباحث  
الحجة لانه يرد عليه منع الملازمة وان اجاب البعض بتعميم مباحث  
الحجة عن المباحث المتعلقة بنفس الحجة وبما يتوقف عليها وهو  
الصواب في الجواب لاما قيل معنى شرع اراد الشروع لانه  
لا يدفع الشبهة ولاما قيل ان الشرطية اتفاقية لازومية لانه  
لا اتفاق كما لا لزوم فتدبر واوقف لاما فرغ من مباحث المفرد وما  
في حكمه لان المعرف في حكم المفرد شرع في المركب المحض لكان له  
وجه ايضا والقضايا جمع قضية كطايا جمع مطية اما خبر مبتدأ  
محذوف اي هذا باب القضايا او مبتدأ خبره محذوف اي منها  
القضايا ويطلق عليها الخبر ايضا اما تسميته خبرا فلقابلية  
الصدق والكذب واما تسميته قضية فباعتبار الحكم الذي تضمنت  
القضية اياه لان القضية مأخوذة من القضاء بمعنى الحكم فيكون  
تسمية لكل باسم الجزء وقدم القضايا على القياس مع انه المقي الاصل  
لانها جزء والجزء مقدم وانما اورد الجمع ابتداء للتنبيه على كثرتها  
وتعددتها في نفسها في الوهلة الاولى مثل الجملة والشرطية والموجبة  
والسالبة والمنصبة والمنفصلة والحقيقية وممانعة الجمع والخلو  
والعنادية والاتفاقية الى غير ذلك والمراد بقولنا هذا باب القضايا  
ان يجعل انواع القضايا موضوعات ذكرية في هذا الباب ويحمل  
عليها احوالها مثل ان يقال الجملة كذا والشرطية كذا والموجبة  
كذا والسالبة كذا الى غير ذلك كما سيأتي وكذا معنى قولنا الباب  
الاول في الوضوء وقولنا كتاب الصلوة وغير ذلك ان يجعل الوضوء

موضوعا ذكر يا وكذا انواع الصلوة تجعل موضوعات ذكرية فان قلت  
كما يبحث في هذا الباب عن القضايا كذلك يبحث عن احكامها  
ايضا مثل العكس المستوي والتساقيض فلم خص عنوان الباب  
بالقضايا ولم يقل القضايا وايضا فلذا اختصر في العبارة القضية  
حرف التعريف الجنس كما سبق تحقيقه في اللفظ وتأوهها للنقل  
من الوصفية الى الاسمية فان قلت لم اورد المفرد بعد الجمع ولم يقل  
القضايا قول يصحاه قلت اورده تنبيها على ان التعريف الماهية  
دون الافراد لان الجمع للافراد فان قلت ان هذا المقام مقام  
الضمير فلم اورد المص الاسم الظ في مقام الضمير ولم يقل هي قلت  
لو قال هي احتمل ان يرجع الضمير الى القضايا فيوهم خلاف المقصود  
فاورد الظ مقام الضمير دفعا للالتباس واما قول ابن الحاجب  
في الكافية المرفوعات هو اه فلا التباس هناك لان رجوع الضمير  
الى المرفوع في ضمن المرفوعات متعين وهي في اللغة معلومة وفي  
الاصطلاح قول اي مركب ملفوظا كان او معقولا واطلاقها  
على الملفوظ او المعقول اما بالاشتراك او في المعقول حقيقة  
وفي الملفوظ مجاز فان اخذ منها المعقولة اخذ من القول المعقول  
وان اخذ منها الملفوظة اخذ من القول الملفوظ لكن ظاهر قوله  
لقائله يدل على ان المراد الملفوظ وان كان الانسب للفن ان يكون  
المراد المعقول ولا يجوز ان يؤخذ المعقول والملفوظ معالانه يلزم  
جمع معني اللفظ المشترك في آن واحد اوجع المعنى الحقيقي والمجازي  
فيه وهذا لا يجوز فان قلت لم لا يجوز ان يراد المعنيان بطريق  
عموم المجاز بان يراد من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية



ومن القول ما يطلق عليه لفظ القول كما قال الفاضل الجاسمي  
في المستثنى قلت مثل هذا في التعريفات بعيد جدا لانه مجاز  
بلاقرينة فان قلت من شرائط التعريف الاحتراز من الالفاظ  
المشتركة او المجازية وفي هذا التعريف لم يوجد اذا القول مشترك  
او مجاز قلت الاحتراز عن المشترك انما يلزم اذا لم يصح ارادة كل  
واحد من معني المشترك واما اذا صح ارادة كل واحد فيجوز استعمال  
المشترك بلاقرينة وايضا الاحتراز عنه انما يلزم اذا لم يدل قرينة على  
احده معنييه واما اذا دل فلا يصح في الكتب الادبية وكذا الاحتراز  
عن المجاز انما يلزم اذا لم يدل قرينة على المعنى المجازي وقوله  
لقائله قرينة دالة على تعيين احد معنيي المشترك او المعنى المجازي  
كاسبق وقوله في التعريف قول جنس يشمل الاقوال التسامة  
والناقصة فان قلت الفرق بين الجنس والفصل متعذر او متعسر  
فن اين يعلم انه جنس قلت التعذر والتعسر انما هو في الماهيات  
الحقيقية واما في الماهيات الاعتبارية فالفرق واضح لان الاعم جنس  
والاخص فصل لانه حد اسمي او الكلام محمول على التشبيه اى  
كالجنس يصح ان يقال اه فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات  
فان قلت كيف يكون هذا القول فصلا مع انه مركب والفصل  
من اقسام المفرد قلت اطلاق الفصل عليه ليس بالحقيقة بل بالمجاز  
وما يكون من اقسام المفرد هو الفصل حقيقة او الكلام محمول على  
التشبيه اى كالفصل من قبيل زيد اسد او نقول يجوز ان يكون  
الفصل السابق شاملا للفصل المفرد والمركب ووح يكون  
الفصل المركب فصلا حقيقيا كالمفرد ونحو قوله يصح من قبيل  
الفصل المركب فالكلام محمول على حقيقة فان قلت كيف يكون

الفصل اعم من المفرد والمركب والحال ان المقسم هو المفرد الكلى  
فكيف يجوز ان يكون القسم اعم من المقسم مع وجوب اخصية  
القسم منه قلت فح لا يكون الفصل قسما بل يكون قيد القسم وقيد  
القسم يجوز ان يكون اعم من المقسم من قبيل قولنا الحيوان اما ابيض  
واما اسود فالابيض والاسود قيد ان للقسم لا قسمان بل هما حيوان  
ابيض وحيوان اسود وهما اخص من مطلق الحيوان وهذا محمل  
ما قاله سعد الدين التفتازاني في المطول ان القسم يجوز ان يكون اعم  
من وجه من المقسم لان مراده من القسم قيده لا ظاهره فلا يرد عليه  
التشيع المشهور فان قلت لم لم يكنف بقوله قول يقال لقائله بل زاد  
قوله يصح قلت المنبادر من قوله يقال القول بالفعل فلمواكتفى به لم يكن  
التعريف جامعا لافراده لانه لا يشمل القضايا التي لا يقال لقائلها انه  
صادق فيها او كاذب بالفعل بل بالقوة مع انها من افراد المعرف فلما  
قال يصح صار التعريف جامعا لان معنى يصح يمكن سواء خرج  
الى الفعل ام لا فيشمل الجميع لقائله الضمير راجع الى القول واللام  
متعلق بي قال فان قلت اذا كان القول موصولا باللام كان القول  
بمعنى الخطاب يقال قال له اى مخاطبه ووح يجب ان يقال انك  
صادق فيه او كاذب فيه بالخطاب قلت اللام ليس صلة للقول بل  
بمعنى عن التالى للبعد والمجازة ويكون المعنى يقال بعيدا عن قائله  
ومجاوزا عنه فيكون غائبا فلذا قال لقائله بالغيبة دون الخطاب  
وهو الجواب المشهور او اللام الاجلية او بمعنى في كما في قوله تعالى  
وقولوا لالاخوانهم او الكلام محمول على الالتفات على مذهب  
السكاكي لان مقتضى الظن ان يقول انك بالخطاب فلما عدل عنه  
الى الغيبة كان التفاتا عنده وان كان غير مناسب في هذا المقام



لان الفصاحة والبلاغة غير ملزم في كلام المصنفين بل هو ملحق  
بطنين الذباب وصدى الباب انه صادق فيه والضمير في انه راجع  
الى القائل فان قلت يلزم تفكيك الضمير وهو غير جائز قلت امر  
التفكيك سهل لمن هو اهل لانا لان بطان التفكيك في كل مقام  
بل الاعتداد انما هو بالقرينة المقالية او الحسية ويجوز  
ان يكون الضمائر كلها راجعة الى القول فلا يلزم فيها التفكيك  
ولا فساد المعنى فتأمل حق التأمل او كاذب فيه وحاصل التعريف  
قول يحتمل الصدق والكذب ولذا قيل الاولى في تعريف  
القضية ان يقال قول يحتمل الصدق والكذب لانه الاشهر  
والاخصر فان قلت فلم عدل المص عنه الى هذا التعريف مع انه  
ليس باخصر ولا اشهر ولا اولي لانه تعريف الشيء بحال متعلقه  
اعني المتكلم والتعريف الاخصر تعريف الشيء بحال نفسه قلت  
لانه يلزم في التعريف المشهور الدور لان معرفة القضية والخبر  
حينئذ موقوف على معرفة الصدق والكذب ومعرفة الصدق  
والكذب موقوف على معرفة الخبر لان المشهور في تعريفهما  
مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته له فلذا عدل بخلاف هذا  
التعريف فانما فيه صفة المتكلم لا صفة الكلام لانها بمعنى الاخبار  
عن الشيء اعلى ما هو عليه والاخبار عنه اعلى ما هو عليه وهذا  
يندفع النقص باستدراك قيد لقائله لان معنى على معنى الصدق  
والكذب الذين هما صفة الكلام لا المتكلم تأمل في المقام تصل الى  
المرام فان قلت هذا التعريف لا يشمل قضايا صادقة لا يحتمل الكذب  
مثل الله واحد والسماء فوقنا والارض تحتنا وقضايا كاذبة لا يحتمل  
الصدق مثل الله واحد والارض فوقنا والارض تحتنا واجتماع النقيضين

جائز فان قلت هذا التعريف غير مانع عن اغباره لان هذا التعريف  
يصدق على المركبات الناقصة باعتبار انها مشتملة على الحكم  
الضمي كالحبوان الناطق وغلان زيد قلت المراد من احتمال  
الصدق والكذب الاحتمال صريحا لا ضمنا والالزم دخول  
الانشائيات ايضا باعتبار استلزامها الحكم وهو بط بالاتفاق  
فان قلت هذا التعريف صادق على القياس مع انه ليس من افراد  
القضية قلت لان عدم كونه من افراد القضية لان التعريف للقضية  
مطلقا واحدة كانت او متعددة ولو سلم عدم كونه من افراد القضية  
فهو خارج عن التعريف بقوله صادق فيه اي في ذاته مع قطع النظر  
عماعداه واحتمال الصدق والكذب في القياس باعتبار جزئه لا باعتبار  
ذاته فان قلت المقدمات الشعرية الخيالية لا تحتمل الصدق والكذب  
لانه لاحكم فيها حتى يتصور مطابقتها للواقع فتكون صادقة  
وعدم مطابقتها فتكون كاذبة مع انهم عدوها قضايا واجزاء  
القياس الشعرى قلت اطلاق القضية عليها والقياس على ما يتركب  
منها مجاز لا حقيقة والمراد من القضية المحدودة القضية الحقيقية  
فلا ضمير في خروجها ولو سلم فقطع النظر عما عداها والنظر الى نفسها  
يدخلها في التعريف ثم اعلم ان في الصدق والكذب مذهب احدها  
مطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقته وهو مذهب الجمهور وهو  
الحق وثانيها مطابقته للاعتقاد وعدم مهاله وهو مذهب النظام  
وثالثها مطابقته لهما وعدم مطابقته لهما وتفصيل هذا والفرق  
بينهما مفصل في شرح التلخيص هذا غاية توضيح المقام وتبيين المرام  
بعون الملك الغلام وبعد ذابني في التعريف اشكال بتحريفه  
عقول الانام ويعتري فيه العلماء الاعلام فضلا عن العوام وهو

قلت ان معنى قوله قول  
يصح ان يقال انه على ما قال  
به بعض الفضلاء انه يجوز  
مفهومه مع قطع النظر  
عن خصوص المادة  
وفس الامر والدليل بحتم  
الصدق والكذب فلا يرد  
السؤال بما ذكر من القضايا  
الصادقة التي لا تحتمل  
الكذب والكاذبة التي  
لا تحتمل الصدق



المغالطة المشهورة بجذر الاصم وهي ان قول القائل كلامي هذا كاذب مشير الى نفس هذا الكلام من افراد المعرف اعني القضية مع انه لا يصدق عليه تعريف القضية لان هذا الكلام ان كان صادقا يلزم ان يكون كاذبا لان الاشارة الى نفس هذا الكلام وان كان كاذبا يلزم ان يكون صادقا فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال فلهذا القول لا يحتمل الصدق والكذب مع انه قضية فلا يكون تعريف القضية جامعاً واجيب بانه خارج عن المعرف ايضا لانه ليس صادقا ولا كاذبا ولا خبرا ولا حكاية فيه من امر واقع اذا اشارة الى نفس هذا الكلام ولا واقع له ولا بد للمخبر من الحكاية من امر واقع واورد عليه انه لو لم يكن خبرا لكان انشاء ضرورة انه مركب تام لكنه ليس داخل في شيء من اقسام الانشاء لانه ليس بامر ولا نهي ولا استعظام ولا تمن ولا عرض واجيب عن هذا الرد بانه داخل في التنبيه وهو من اقسام الانشاء ايضا والتنبيه ليس منحصرا في الاقسام الاربعة وهي التمني والترجي والقسم والبدء بل كل كلام يشتمل على ایجاد معنى بلفظ يقارنه ولم يكن من الطلبي فهو تنبيه هذا واجاب ميرصاد الدين عن هذه المغالطة بان هذا القول في قوة قولنا كلامي كاذب كاذب فهناك كلامان احدهما جزء والاخر كل ولا استحالة في كون احدهما كلامين صادقا والاخر كاذبا واعترض على هذا التعريف ايضا بانه صادق على المركب من المحكوم عليه والحكم من وقوع النسبة اولا وقوعها وعلى المركب من المحكوم به والحكم والمركب من النسبة الحكمية والحكم والمركب من كل اثنين منها والمركب من الثلاثة والحكم لانه يقال لقائل كل منها انه صادق فيه او كاذب فيه لاشتماله الحكم الذي

هو مدار الصدق والكذب مع ان القضية من تلك الاحتمالات السبعة هي الاخير لا غير فيكون تعريف القضية غير مانع لا غير فاصواب ان يعرف القضية بمركب من المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم يقال لقائله اه ويمكن ان يحاسب عنه بان تلك المذكورات احتمالات صرفة ومادة نقض التعريف يجب ان تكون محقة تأمل في التي قلنا تجدد فيها المطالب وهي اي القضية مطلقا اما جلية لان القضية ان كان طرفاها مفردين فهي جلية وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية وفيه تنبيه على ان هذا التقسيم باعتبار الطرفين ولها تقسيم آخر باعتبار النسبة والرابطة ايضا فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينقل ينقل قد مره وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود وقولنا زيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم جليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقض التعريفان طردا وعكسا كما قال القطب في اوائل التصديقات قلت المراد بالمفرد اعم من المفرد بالفعل ومن المفرد بالقوة والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة مع بقاء النسبة الجلية وافلها هذا ذلك او هو هو او الموضوع محمول بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة مع بقاء النسبة الشرطية فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية لزال النسبة الشرطية بل ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية وهذه الاطراف ليست بالفاظ مفردة وبقولنا مع بقاء النسبة الشرطية اندفع سؤال القطب في اوائل التصديقات المصدر بقوله بقي شيء اخره وحاصل السؤال الباقي ان لا يمكن ان لا يمكن عن اطراف الشرطيات التعبير بالفاظ مفردة



كيف ويمكن ان يعبر عنها بها بان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك  
معاند لذلك فبقى انتقاص التعريفين طردا وعكسا وحاصل  
الدفع ان هذا التعبير ليس مقارنا ببقاء النسبة الشرطية والحال  
انه مشروط به والسؤال مبني على القول عن بقاء النسبة الاولى  
حالية كانت او شرطية واجاب بعض المدققين بانه لا يمكن  
التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بالمفردين ايضا لان  
الانحلال الى ما منه التركيب ولا يخفى ان طرفيها قبل التحليل  
مفصل فيكون بعده ايضا كذلك فبح لا يمكن التعبير عنها  
بمفردين بعد التحليل ايضا فان قلت القضية التي احدى طرفيها  
مفرد والاخر غير مفرد داخل في الشرطية بناء على ان نفي  
المجموع يتحقق بنفي فرد ايضا مع انها حالية وايست بشرطية  
فانتقض التعريفان طردا وعكسا قلت تعميم المفرد عن المفرد  
بالقوة وعن المفرد بالفعل يقتضي دخول هذه القضية في الجملة  
لا الشرطية لان مثل قولنا زيد ابوه قائم وان كان احدى طرفيها قضية  
صورة وبالفعل لكنه مفرد حقيقة وبالقوة لان ما في موقع المبدأ  
او الخبر مفرد كما بين في محله واما كون احدى طرفي القضية قضية  
حقيقة فلا يكاد توجد والحال ان مادة النقص في التعريفات يجب  
ان تكون محققة فلا اشكال وتوضح هذا المقام على هذا المنوال من  
مواهب الملك المتعال قدم الجملة على الشرطية لئلا يطعن بالبسيط  
مقدم على المركب طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع اعلم ان  
البسيط يستعمل على ثلاثة معان احدها ما لا جز له اصلاً وهو البسيط  
الحقيقي وثانيها ما يكون له جزء لكنه اقل بالنسبة الى شيء اخر وهو  
البسيط الاضافي وثالثها ما لا يكون مركباً من الاجسام المختلفة وهو

البسيط العرفي والمراد ههنا المعنى الثاني ويمكن ان يقال قدم  
الجملة على الشرطية لان مفهوم الجملة وجودي ومفهوم الشرطية  
عدمي والوجودي مقدم لكونه اشرف من العدمي لكونه اخسر  
كقولنا زيد كاتب قد عرفت ان الكتابة تجب لمعنيين احدهما  
الخط بالقلم وثانيهما التكلم بالكلام المنشور اعني مقابل الشعر وكل  
منهما محتمل ههنا اعلم ان القضية مطلقاً حالية كانت او شرطية  
مركبة من اجزاء اربعة الموضوع والحمول والنسبة بين بين التي هي  
الثبوت في موجبة الجملة وسالبةها والنسبة التامة الخيرية التي هي  
الوقوع واللاوقوع هذا في الجملة وكذا الشرطية تتركب من المقدم  
والثاني والنسبة بين بين التي هي الاتصال في موجبة المنصرفة  
وسالبةها والاتصال في المنصرفة مطلقاً والنسبة التامة الخيرية  
التي هي الوقوع واللاوقوع ولا بد لكل من هذه الاجزاء من لفظ  
دال لكن النسبتين مدلولتان بلفظ واحد ويسمى هذا رابطة  
ولذا قسم القضية باعتبار الرابطة الى ثنائية وثلاثية باعتبار  
حذفها وذكرها واعلم ايضا انه على هذا المذهب ان النسبة  
التامة الخيرية صفة للنسبة بين بين واردة عليها لصفة المحمول  
وان اختلاف القضية بالايجاب والسلب باعتبار الجزء الرابع هذا عند  
المتأخرين واما عند المتقدمين فاجزاء القضية ثلاثة الموضوع والحمول  
والنسبة التامة الخيرية وهم يتكرون النسبة بين بين ويقولون  
ان هذه النسبة صفة للمحمول بمعنى اتحاد المحمول بالموضوع  
لا صفة للنسبة بين بين فانها اذا كانت صفة لها تكون بمعنى مطابقة  
النسبة وعدم مطابقتها للواقع واعلم ايضا ان التصديق ببسيط لجزء  
له عند الحكماء وهو اذعان النسبة اي ايقاعها في الموجبة وانزعاعها



في السالبة وعلى هذا يكون التصورات الثلاث شرطا لاشطرا وهذا هو المذهب الحق ومركب من اجزاء اربعة عند غيرهم وهي عند السلف الادراكات الاربعة اعني تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بين بين والتصور الذي هو ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعها اعني الايقاع والانتزاع هذا عند المتأخرين القائلين بان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق فيكون عندهم اجزاء المعلوم والعلم اربعة واما عند المتقدمين القائلين بانه لا حجر في التصورات فيتعلق التصور بما يتعلق به التصديق فيكون المتصور والمصدق به النسبة التسامة الخبرية فيكون عندهم اجزاء المعلوم ثلاثة واجزاء العلم اربعة وعند الامام الادراكات الثلاثة والحكم وهو عنده من قبيل مقولة الفعل وعند الجمهور من قبيل العلم وهو من مقولة الكيف على الاصح كما سبق لكن مذهب الامام بط قطعاً لان المركب من الداخل والخارج خارج فيكون التصديق خارجاً من العلم فلا يصح تقسيم العلم اليه تدبر واما شرطية متصلة فيه بحث لان الشرطية المتصلة والمنفصلة ليستا من الاقسام الاولى للقضية بل من الاقسام الثانوية وكلام المص يشعر انهما من الاقسام الاولى لها فيكون الاقسام الاولى لها ثلاثة فهذا خرق الاجماع لانهم اتفقوا على ان القضية تنقسم اولا الى الحلية والشرطية ثم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة والاولى ان يقول اما حلية واما شرطية والشرطية اما متصلة واما منفصلة الا ان يقال كلام المص محمول على اليجاز احاطة الى فهم الطالب فالشرطية ان كان الحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او سلبه عنه كانت القضية متصلة وان كان

الحكم فيها بمعاينة مفهوم لمفهوم آخر او سلبها عنه كانت القضية منفصلة واعترض على هذين التعريفين بان التعريف الاول يشعر بان الحكم في طرف التالي والمقدم قيد وطرف له وهو خلاف ما عليه المبرانيون بل مذهب جميع العربية ايضا واجيب عنه بانه مبني على مذهب سعد الدين التفتازاني فانه زعم انه مذهب العربية وان كان مخالفا للواقع او مبني على المسامحة وح فمعي الثبوت عند الثبوت اتصال احدهما بالآخر فالحكم بينهما لافي التالي والمراد من الثبوت اعم من الثبوت النفس الامرى والقرضى لا يرد عليه انه يفهم من هذا التعريف ان طرف الشرطية يجب ان يكونا صادقين وثابتين في نفس الامر مع انه ليس كذلك لان الشرطية تصدق مع كذب الطرفين او كذب احدهما وصدق الاخر ايضا وبان التعريف الثاني ايضا يصدق على سوابب المتصلة لان نفي الاتصال حكم بالمنافاة واجيب عنه بانه لا بد في المنفصلة ان يكون الحكم بالبيان مفهوما صريحا ومطابقة وفي هذه المادة بالالتزام سميت شرطية لاشتمالها على حرف الشرط ومتصلة لدلائلها على اتصال التالي بالمقدم وكذا المنفصلة سميت بها لدلائلها على الانفصال فان قلت تسمية موجبات تلك القضايا حلية ومتصلة ومنفصلة موجهة لاشتمالها على الحمل والاتصال والانفصال واما سواببها فليس فيها حمل ولا اتصال ولا انفصال بل فيها سلبها فكيف تسمى حلية ومتصلة ومنفصلة قلت هذا السؤال انما يرد او اجري هذه الاسامي عليها بحسب مفهوم اللفظ واما اذا كان الاجراء بحسب الاصطلاح فلا يرد لان مفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوابب



ايضا مع ان الاطراد والانعكاس لبسا بشرطين في وجه التسمية  
واجيب ايضا بان معنى الجملة المنسوب الى الحمل لا ما ثبت فيها  
الحمل والجملة السالبة لها نسبة الى الحمل بطريق السلب فيصح  
اجراء اسم الجملة بحسب اللغة على السالبة والمتصلة والمنفصلة  
محمولتان عليها او اسم الفاعل فيها للنسبة من قبيل تأمر ولان  
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واعلم ان المنطقيين  
اختلفوا في ان الحكم في الشرطيات بين المقدم والتالي ام في التالي  
فقط والمقدم قبله فجمهور المنطقيين ذهبوا الى الاول وقالوا  
ان معنى ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ان وجود النهار  
متصل بطلوع الشمس واتصاله واقع وذهب سعد الدين  
التفازاني والمحقق الثاني الى الثاني وقال ان معنى هذا القول  
ان وجود النهار ثابت وواقع على تقدير طلوع الشمس وهذا المذهب  
مرجوح بل انكر السيد السند والفاضل الخسرو في مرآة الاختلاف  
بينهما بل هو متفق عليه واما شرطية منفصلة ووجه التسمية ظ  
كنونا العدد اما زوج واما فرد فالعدد ما يكون نصف مجموع  
حاشيته كالاثني لان احدي حاشيته واحد والاخرى ثلث  
ومجموعهما اربعة فالاثنيان نصف الاربعة فلا يكون الواحد  
عددا اذ ليس له حاشيتان بل حاشية واحدة وقيل ما يدخل في العدد  
فعلى هذا يكون الواحد عددا والعدد ان انقسم الى المتساويين  
فهو زوج وان لم ينقسم فهو فرد واختلف هل العدد مركب  
من الاعداد ام من الوحدات والاصح انه مركب من الوحدات  
لان الاعداد لا يلزم التكرار ومثال المص مبنى على المذهب الاول  
تأمل واعترض على هذا المثال بانه غير صحيح لانه غير مطابق

الممثل له لان الكلام المصدر باما واو اما ان يكون ما بعدهما قضية  
او مقردا فان كان قضية فهو قضية منفصلة وان كان مقردا فاما  
ان يشمل الكلام الحكم ام لا فان كان مشتملا الحكم فقضية جملة  
شبيهة بالمنفصلة مرددة المحمول وان لم يكن مشتملا الحكم فهو انقسام  
فعلى هذا لا يكون المثال مثالا للمنفصلة بل هي اما تقسيم واما جملة  
شبيهة بالمنفصلة فلا يكون مطابقا للممثل له واجيب بانه مبنى  
على المسامحة والمناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا  
عن الفاضلين واعترض على التقسيمات كلها بغالطة عامة الورود  
وهي انه ان اريد بالمقسم ما يكون متحققا في ضمن بعض الاقسام  
لزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان اريد به ما يكون متحققا  
في ضمن جميع الاقسام يلزم تقسيم الشيء الى ما يتيه وقسميته  
لان المقسم ح مابين لكل واحد لان المجموع من حيث هو مجموع  
مابين لكل واحد واجيب بان المراد بالمقسم في كل موضع الماهية  
لا بشرط شيء اى غير مقيد بواحد من الاقسام ولا بالمجموع فلا يلزم  
المحذور وقال الامام الرازي ان كل واحد من تعريف المتصلة  
والمنفصلة غير مانع عن اغيابه لان تعريف المتصلة يصدق على  
قولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار وتعريف المنفصلة يصدق  
على قولنا طلوع الشمس يعانده وجود الليل لانه حكم في الاول  
بالاتصال والثاني بالعناد مع ان الاول ليس بمنفصلة والثاني ليس  
بمنفصلة وجوابه ظ بما سبق من ان طرفي الشرطية ليسا بمقربين فلا  
محذور والجزء الاول من الجملة اى المقدم طبعه وان اخرج وضعه ليشمل  
مثل في الدار زيد ومثل قال زيد وضرب زيد اذ صرح السيد السند  
في الحاشية الصغرى ان الجملة الفعلية قضية جملة قدم فيها المحمول



على الموضوع والتقدير في الامثلة السابقة زيد كان في الدار  
وزيد قائل في الماضي وزيد ضارب في الماضي وقوله من الجملة  
طرف مستقر حال من الضمير المستتر في يسمى احوال من الجزء الاول  
على مذهب من يجوز الحال من المبتدأ يسمى موضوعا لانه  
وضع ليحمل عليه شيء والثاني اي التأخر طبعاً وان قدم وضعاً  
اي ذكر اكاما عرفت محمولاً لانه يحتمل على الموضوع فان قلت  
هذا من قبيل عطف الشئين على معمولي عاملين مختلفين  
لان قوله والثاني معطوف على الجزء الاول والعامل فيه معنوي لانه  
مبتدأ ومحمولاً معطوف على قوله موضوعاً والعامل فيه لفظي  
اي قوله يسمى وهذا لا يجوز قلت هذا السؤال انما يرد لو كان العطف  
عطف المفرد على المفرد واما اذا كان عطف الجملة على الجملة  
بتقدير يسمى فلا يرد ويمكن ان يجاب بان هذا العطف مبني  
على مذهب من يجوز وهو مذهب ابي علي الفارسي والجزء الاول  
من الشرطية يسمى مقدماً لتقدمه دائماً على مذهب البصريين  
وما يرى في صورة تقديم الجزاء على الشرط فهم يأولون بان المقدم  
دليل الجزاء وهو نفسه محذوف بهذا الدليل عندهم او غالباً  
عند الكوفيين لانهم يجوزون تقديم الجزاء على الشرط لكن الغالب  
التأخير والثاني قالوا لتأخره وتبعيته للمقدم في الذكر دائماً او غالباً  
فهو من التلوا من التلاوة وقد يعبر عن الموضوع والمقدم عندهم  
بالمحكوم عليه وعن المحمول والثاني بالمحكوم به فيكون المحكوم عليه  
والمحكوم به اعم من الموضوع والمحمول لا يقال الكون محكوماً عليه  
من خواص الاسم والمقدم ليس باسم فكيف يصح ان يكون المقدم  
محكوماً عليه لانا نقول لان ان الكون محكوماً عليه من خواص الاسم

عند المنطقيين مطلقاً بل هو من خواصه في ضمن الجملة واما  
في الشرطية فالكون محكوماً عليه ليس من خواص الاسم عندهم  
فان الحكم على مقتضى قواعدهم بالارتباط بين المقدم والتالي  
فيكون المقدم محكوماً عليه والتالي محكوماً به وهذا نعم المشهور  
عند العربيه انه من خواص الاسم لان الحكم عندهم في التالي  
والمقدم طرف وقيد له لكن الحق ان العربيه توافق المنطقية  
في هذا لصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع ولو كان الحكم  
في التالي لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق  
انتفاء المقيد وفيه بحث مذكور في شرح التهذيب والقضية  
اما وجوبه كقولنا زيد كاتب واما سالبه كقولنا زيد ليس بكاتب  
لان القضية ان كانت مشتملة على نسبة صحيحة لان يقال الموضوع  
محمول فالقضية موجبة وان كانت مشتملة على نسبة صحيحة لان يقال  
الموضوع ليس بمحمول فهي سالبة فعلم من هذا التقرير ان مدار  
الايجاب والسلب على وقوع النسبة او لا وقوعها لا على الطرفين  
وسبأني تفصيل ما يتعلق بالطرفين واعترض على هذين التعريفين  
بانهم لا يشملان القضايا الكاذبة مع انها داخله في المعرفين مثلاً  
الانسان حجر موجبة مع انه لا يصح ان يقال الموضوع محمول وكذلك  
الانسان ليس بحجر سالبة مع انه لا يصح ان يقال الانسان ليس  
بحجر فالتعريفان متناقضان طر داو عكسا واجيب بان الصحة  
اعم من الصحة بحسب نفس الامر وبحسب الزعم والصحة بحسب  
الزعم اعم من الزعم الحقيقي والصوري ليشمل الكذب القصدي  
ايضاً فان قلت تقسيم القضية الى الموجبة والسالبة بطلانه غير  
حاصر لاقسامه اذ المعدولة والقضية السالبة المحمول



من اقسامها قلت كون حرف السلب جزءاً من احد الطرفين  
او منهما جميعاً لا ينافي كون القضية موجبة او سالبة لانه ان سلب  
النفي على النسبة فهي السالبة والا فهي الموجبة سواء كان  
حرف السلب في الصورتين جزءاً من الموضوع او من المحمول او من  
كليهما جميعاً والاولى معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول  
والثالثة معدولة الطرفين فهي داخلية في القسمين فلا اشكال  
واما سالبة المحمول فهي اما ان تكون سالبة سالبة المحمول  
او موجبة سالبة المحمول فالاولى في حكم الموجبة حتى يجوز ان تكون  
صغرى للشكل الاول والثانية في حكم السالبة حتى لا يجوز ان تكون  
صغرى للشكل الاول ولذا قال المحققون كل موجبة يقتضي وجود  
الموضوع الا الموجبة السالبة المحمول لانها في حكم السالبة وكل  
سالبة لا يقتضي وجود الموضوع الا السالبة السالبة المحمول فانها  
في حكم الموجبة فهذه ايضا داخلية في القسمين فلا اشكال والفرق  
بين معدولة المحمول وسالبة المحمول ان حرف السلب خارج  
عن المحمول الاول في سالبة المحمول داخل في المحمول الثاني  
وفي المعدولة داخل فيهما وقس عليه معدولة الموضوع  
وسالبة الموضوع وكل واحد منهما اي الموجبة والسالبة اما  
مخصوصة كما ذكرنا اي زيد كاتب وزيد ايس بكاتب سميت  
مخصوصة لخصوص موضوعها وتسمى شخصية لان موضوعها  
شخص معين والحاصل لما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع  
كان المعبر في كل قسم حال الموضوع فان كان شخصاً معيناً كانت  
القضية بشخصية وان كان كلية فان بين كمية الافراد كلا او  
بعض كانت القضية محصورة ومسورة وان لم يبين كمية الافراد

كانت القضية مبهمة واما كلية مسورة اما تسميتها كلية فلان  
موضوعها كلي واما تسميتها مسورة فلاشتمال موضوعها  
الى سور وهو مأخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد ويحيط به  
كذلك هذا السور يحصر افراد الموضوع ويحيط بها كقولنا كل  
انسان كاتب ولا شيء من الانسان كاتب في الموجبة  
والسالبة وهذا مبني على التمثيل او على اختلاف المحمول بالقوة  
والفعل فلا يتوهم التناقض واما جزئية مسورة ووجه التسمية  
يعلم مما مر كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس  
بكاتب اي بالفعل وهذه هي القضايا المحصورة الاربعة التي هي  
اشرف القضايا احديها الموجبة الكلية وهي اشرف من السالبة  
الكلية والجزئيتين لاشتمالها على الشرفين اعني الايجاب والكلية  
ثم السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكلية  
من وجوه وشرف الموجبة الجزئية من وجه ثم الموجبة الجزئية  
لشرف الايجاب والسالبة الجزئية لاشرفها لاشتمالها على الحستين  
السلب والجزئية واما ان لا يكون كذلك اي لا يكون موضوعها  
شخصاً معيناً ولا مسوراً تسمى مبهمة لاهمال السور فيها ظاهراً  
واعلم ان المتقدمين والمتأخرين اتفقوا في ان الحكم في الشخصية على  
الذات والفرد دون المفهوم وايضا اتفقوا في ان الحكم في الطبيعية  
على المفهوم دون الافراد ولكنهم اختلفوا في ان الحكم في المحصورة  
والمبهمة هل هو على الافراد ام على المفهوم من حيث يسرى الى  
الافراد دون المفهوم كما هو البند فقال المتقدمون الحكم فيهما على  
المفهوم من حيث يسرى الى الافراد والحاصل ان الحكم فيهما على  
الافراد اولاً وبالذات وعلى المفهوم ثانياً وبالعرض عند المتأخرين



وبالعكس عند المتقدمين وايضا اختلف المتأخرون في ان الحكم على الافراد الشخصية فقط سواء كان الموضوع نوعا او جنسا قريبا او جنسا بعيدا او على الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعا سافلا وعلى الافراد الشخصية والنوعية ان كان الموضوع جنسا قريبا وعلى الافراد الشخصية والنوعية والجنسية ان كان الموضوع جنسا بعيدا فذهب الجمهور الى الثاني والمحققون الى الاول مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان كان معناه كل شخص من اشخاص الانسان حيوان بالاتفاق واما اذا قلنا كل حيوان جسم نام كان معناه عند الجمهور كل فرد من الافراد الشخصية والنوعية من زيد وعمرو وغيرهما من الانسان والفرس وغيرهما جسم نام وعند المحققين كل فرد من الافراد الشخصية من زيد وعمرو وبكر وهذا الفرس وذاك الفرس الى غير ذلك جسم نام وقس عليه الخاصة والعرض العام وايضا اختلفوا في ان اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه بالفعل ام بالامكان فقال الشيخ ابو علي سبنا ان الاتصاف بالفعل وقال ابو النصر الفارابي انه بالامكان فمعنى قوائنا كل انسان حيوان كل فرد من افراد الانسان المتصف بوصف الانسانية بالفعل حيوان اي كل ما يكون انسانا بالفعل ماضيا كان او مستقبلا او حالا حيوان هذا عند الشيخ وعند الفارابي معناه كل ما يمكن ان يكون انسانا فهو حيوان فاذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الروميين عند الفارابي لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم اتصافهم بالسواد والمراد بالامكان الامكان المقابل للضرورة لا الامكان المقابل للفعل حتى يرد عليه دخول النطفة في افراد الانسان وايضا المراد به امكان اندراج

ذات الموضوع تحت الوصف العنوان لا امكان اندراج الموضوع تحت نفس الامر والام يصح الحكم على اللاممكن بالامكان العام والاشياء والمنتهى والظ من الفعل عند الشيخ الفعل النفس الامر لا الاعم منه ومن الغرضي وان عم البعض هذا واما اتصاف ذات الموضوع بعقد الحمل فقد يكون بالامكان وقد يكون بالفعل وقد يكون بالدوام وقد يكون بالضرورة وتفصيل هذا المقام محال الى حاشية القطب في تحقيق المحصورات فان قلت تقسيم المص بط لانه غير حاصر لا قسامه لان الطبيعية داخله في القسم مع انها خارجة عن الاقسام قلت كما انها خارجة عن الاقسام كذلك هي خارجة عن القسم لانه هي القضية المعبرة في العلوم الحكيمة والطبيعية ليست بمعبرة في العلوم لانها لا تقع كبرى للشكل الاول بخلاف الشخصية فانها تقع كبرى له مثل هذا زيد وزيد انسان فهذا الانسان فلا يضر خروجها عن الاقسام واجاب بعضهم بتعميم المقسم اعني القضية من المعبرة وغيرها وادخل الطبيعية في المهمة لانه لم يبين فيها كمية الافراد ككلا او بعضها مع ان موضوعها كلي فتدخل في تعريف المهمة وهذا جواب فاسد لمخالفة عرف الفن كفساد جواب من قال انها داخله في الشخصية تدبر كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب واعترض على هذا المثال بانه لا يطابق الممثل له لان الالف واللام فيه ان حل على الاستغراق فالقضية كلية مسورة لان لام الاستغراق من اسوار الكلية كما صرح به الشيخ وان حل على الجنس فالقضية طبيعية وان حل على العهد الحارجي فالقضية شخصية وان حل على العهد المذهبي فالقضية مسورة جزئية ولذا قال الشيخ اذا كان الالف واللام



يفيد العموم والتشوين يفيد الخصوص فلا مهمة في كلام العرب  
فهذا المثال لا يصح للمثالية اللهم الا ان يقال ان الالف واللام  
زائدة لتحسين اللفظ فلا اشكال صرح به الحيدرائي واعلم ايضا  
ان الشرطية تنقسم الى شخصية ومحصورة ومهمة لان الحكم ان كان  
على وضع معين وشخص معين في زمان معين فالقضية شخصية  
نحو ان جاء زيد الآن راكبا فاكرمه وان كان على جميع الاوضاع  
والتقارير فالقضية مسورة كلية نحو كلما كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود وان كان الحكم على وضع غير معين فالقضية جزئية  
نحو قد يكون اذا جاء زيد فاكرمه وان كان الحكم على الاوضاع  
والازمان مطلقا فالقضية مهمة نحو ان جاء زيد فاكرمه واعلم  
انهم اختلفوا هل يوجد الطبيعية في الشرطية ام لا والحق انه  
لا وجود لها في الشرطية وان احتمل وجودها عقلا والمتصلة اما  
لزومية وهي التي يكون المقدم حلة للتالي كقولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود او يكون التالي حلة للمقدم كقولنا ان كان  
النهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي حلة واحدة كقولنا  
ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة او يكون بينهما تضاد  
وهو الشبهة اللذان لا يتعقل احدهما بدون الآخر كقولنا ان كان  
زيد اباع عمر وبنه فان الابوة لا تصور بدون البنوة وكذا عكسه  
فان قلت على صورة التضاد يلزم الدور وهو محال قلت استحالة  
مثل هذا الدور مع توافقا كيف والدور عندهم نوعان احدهما  
تقدمي وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما جزئية او بمراتب  
توقفا تقدميا وهو محال لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه وثانيهما  
دور معي وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه في آن واحد وهو

جائزا في نطاق القبة واللازم في صورة التضاد الثاني دون  
الاول واما اتفاقية وهي ما لا يكون كذلك كقولنا ان كان الانسان  
ناطقة فالحمار ناهق اي خلق الانسان والحمار على هذين الحالين  
فالمراد بالنطق والنهق الباطنان دون الظاهرين فلا يراد ما قيل  
انه كما لا زوم بينهما كذلك لا اتفاق بينهما لان منشأ الحمل على  
الظاهرين فان قلت تقسيم المتصلة الى قسمين بط لانه تقسيم الشيء  
الى نفسه والى غيره لان كل متصلة لزومية والاتفاقية في الوجود  
لان طرفيها معلولا حلة واحدة وهو الباري تعالى او العقل  
العاشرو كل ما هو شأنه كذا فهو لزومية والاتفاقية لزومية فالتقسيم  
غير صحيح والذا قيل ان بين الضرورية والدائمة واللزومية والاتفاقية  
تلازم تعسا كس قلت مدار الفرق ان الحكم بالانصال بينهما  
ان لاحظ العلة حين الحكم فهي متصلة لزومية وان لم يلاحظ  
فهي متصلة اتفاقية وان كانت العلة في نفس الامر موجودة  
فالتقسيم صحيح بهذا الاعتبار مع ان التلازم لا ينافي صحة التقسيم  
لجواز كونه تقسيما اعتباريا يكفي فيه التغير الاعتباري فان قلت  
يلزم من هذا التقسيم ان يكون اجزاء القضية زائدة على اربعة  
على مذهب المتأخرين او على ثلاثة على مذهب المتقدمين  
لان اللزوم والاتفاق زائد على الاربعة او على الثلاثة التي هي اجزاء  
القضية ووارد على النسبة اسامة الجزئية فيكون اجزاء القضية  
زائدة على الاربعة او الثلاثة فلا يصح حكمهم على الإطلاق قلت  
نعم يلزم ان يكون الاجزاء زائدة لكن الزيادة جائزة بالاتفاق لانها  
قضيتان موجهتان من الشرطية المتصلة لا مطلقتان والزراع  
انما هو في المطلقات دون الموجهات اذا الاجزاء زائدة في الموجهات



على ما ذكر بالاتفاق فعلم من هذا ان القضية الشرطية موجهة  
 كالحملية فان قلت هذا التقسيم غير حاصر لا قسامه لان المتصلة  
 المطلقة خارجة عن القسمين وهي لم يقيد الحكم فيها بالزوم  
 ولا بالاتفاق قلت يجب ان يكون مادة النقص متحققة في الحصر  
 الاستقرائي وههنا ليست بمتحققة لان القضية الخالية  
 عن الزوم والاتفاق غير موجودة فتدبر واعلم ان الاتفاقية معنيين  
 احدهما ما يحكم فيه بصدق التالي على تقدير صدق المقدم كالمثال  
 المذكور في المتن وثانيهما ما يحكم بصدق التالي سواء صدق المقدم  
 او لم يصدق كقولنا كلما كان الانسان جادا فالجمار ناهق ومنه  
 اما بعد الواقعة في اوائل الكتاب فعلى هذا ينقض حصر المص  
 بالاتفاقية العامة لانها داخلية في المقسم اعني المتصلة مع انها خارجة  
 عن القسمين لان المراد من الاتفاقية الخاصة لا العامة على  
 ما هو الظاهر الموافق للمثال اللهم الا ان يقيد المقسم بالمشهور فتخرج  
 عن المقسم ايضا او يراد بالاتفاقية المطلقة اعم من الخاصة  
 والعامة والمنفصلة اما حقيقة وهي القضية التي يحكم بين جزئيهما  
 بالتساوي صدقا وكذبا كقولنا العبد اما زوج واما فرد وهي مانعة  
 الجمع والخلو معا وهذا القول اشارة الى تعريفها سميت حقيقة  
 لان التنافي بين جزئيهما الشدق هي الحق باسم المنفصلة يعني ان الحقيقي  
 بمعنى الجدير في اللغة فنسبة المنفصلة اليه من قبيل نسبة الخاص  
 الى العام كما يقال للفرد انساني او المني منها المبالة لا حقيقة النسبة  
 اي جدير ولائق كمال اللباقة باسم المنفصلة كما جرى اي مبالغ  
 في الجرأة والمنسوب الى الحقيقة الاصطلاحية بمعنى مقابلة المخاز  
 يعني انها منفصلة حقيقة بخلاف غيرها فانها مجاز باسم المنفصلة

وقد عرفت ان المثال المذكور محمول على المسامحة على ما سبق  
 تفصيل المردد واما مانعة الجمع وجه التسمية ظ اي ما يحكم فيها  
 بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر  
 او شجر فانه حكم فيها بالمنافاة بين حجرية الشيء وشجرية فلا يجتمعان  
 وان كانا مرتفعين في بعض الصور وهذا المثال ايضا مسامحة  
 كما سبق آنفا واما مانعة الخلو فقط اي ما يحكم فيها بالمنافاة بين  
 جزئيهما في الكذب اي لا يكذبان معا كقولنا زيد اما ان يكون  
 في البحر واما ان لا يغرق فانهما لو كذبا معا يلزم الغرق في البر وهو بطل  
 لكنهما صادقان في بعض الصور فقد علمت مما سبق ان المراد  
 بالمنافاة بين الجمع ان لا يجتمع الجزآن في التحقق والوجود في نفس  
 الامر لانهما لا يجتمعان في الصدق والجل على شيء واحد كما قال به  
 البعض واستدل عليه بانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود  
 لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد والكثير يجتمعان  
 في الوجود والتحقق لكن التسالي بطل لان الشيخ نص على منع  
 الجمع بينهما وهذا القول بطل لانه لو كان المراد عدم الاجتماع  
 في الصدق والجل على شيء واحد لم يكن القضية منفصلة  
 بل تكون جملة شبيهة بالمنفصلة مرددة المحمول هذا خلاف  
 واما المنافاة بين الواحد والكثير في الجمع فليس بين مفهوميهما حتى  
 يصح الاستدلال به بل بين هذا واحد وبين هذا كثير فان القضية  
 القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع  
 لامتناع اجتماع جزئيهما في الوجود والتحقق واعلم ان مانعة الجمع  
 معنيين احدهما اخص وهو ما يحكم بالمنافاة في الصدق  
 دون الكذب وثانيهما ما يحكم بالمنافاة في الصدق سواء كان



المنافاة في الكذب ام لا والاول مبين الحقيقة والثاني اعم منها  
وكذا المانعة الخلو معنيين احدهما ما يحكم بالمنافاة في الكذب فقط  
اي دون الصدق وهو المعنى الاخص ومباين للحقيقة ايضا وثانيهما  
ما يحكم بالمنافاة في الكذب سواء كان المنافاة في الصدق ام لا  
وهو اعم من الحقيقة والمراد مما في المتن الاخصان لا الاعمان قال  
العصام في حاشية التصديقات اعتبر المنطق المعنيين الاخصين  
لما نعتي الجمع والخلو في مقام التقسيم الذي نحن بصدده والاعمين  
في باب القياس وهذا يحكم محض غير ظاهر وجهه اقول وجهه انه  
لو اعتبر المعنى الاعم في باب التقسيم لم تداخل الاقسام ووجه اعتبار  
الاعم في باب القياس الاشتمالية تكميلا للفائدة خذ هذا ولا تغفل  
واعلم ايضا ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة  
وصدق سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو  
كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الجمع وعلى هذا الكلام  
من جانب سالبتيهما فتعطفن واستخرج الامثلة وان كل شئيين  
يصدق بين عينيتهما منع الجمع يصدق بين نقيضيهما منع الخلو  
وبالعكس اذا توافقا في الايجاب والسلب واما اذا اختلفا فيهما  
فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فتبصر واستخرج الامثلة ثم  
ان المنفصلات اثلاث اما عنادية واما اتفاقية لان الحكم بالتأني  
اما ان يكون اعم لا والاول العنادية والثاني الاتفاقية وتفصيل  
هذا في المطولات واعلم ايضا ان المنفصلة الحقيقية اذا كانت واقعة  
في القياس ينتج صور اربع استثناء عين كل ينتج نقبض الآخر  
واستثناء نقبض كل ينتج عين الآخر واما مانعة الجمع فينتج استثناء  
العين نقبض الآخر ولا ينتج استثناء نقبض العين واما مانعة الخلو

فبالعكس

فبالعكس فالتطبيق عليك في الامثلة السابقة المذكورة  
وسيجي تفصيله في بحث القياس وذكره ههنا استطرادي وقد  
يكون المنفصلات ذوات اجزاء الواو اما عاطفة على مقدر تقديره  
كثيرا ما يكون المنفصلات ذات جزئين وقد يكون ذوات اجزاء  
او استثنائية اي جواب سؤال مقدر تقديره كانه قيل يفهم  
من الامثلة السابقة ان المنفصلة لا تتركب الا من جزئين وهل  
تتركب من اكثر من جزئين ام لا فاجاب بذلك والمراد بالمنفصلات  
الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو والذوات جمع ذات والجمع  
اذا قوبل بالجمع ينصرف الاحاد والمعنى قد يكون كل  
منفصلة ذات اجزاء فلا يرد ما قال المحشي المدقق في حاشية  
الغناري من ان العبارة الصحيحة ان يقال وقد يكون المنفصلة  
بالافراد والمراد من الاجزاء الجمع العربي لا المنطقي فانه لا يصح ههنا  
فان قلت الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تكون  
الا بين جزئين وما يكون بين اجزاء ثلثة فهو نسبتان مثلا النسبة بين  
الاجزاء في قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ونسبتان لان نسبة  
واحدة كانه قيل العدد اما زائد او لا الثاني اما ناقص او مساو  
وما يكون بين اجزاء اربعة فهو نسبة ثلثة وهكذا الى غير النهاية  
بشرط ان يكون عدد النسب ناقصا بواحد عن عدد الاجزاء  
قلت نعم الامر كما قلت لكن المصنعي كلامه على ظواهر الحال تقر بها الى  
افهام المبتدئين فان قلت هل فرق بين الحقيقية وبين مانعة الجمع  
والخلو في التركيب من الاجزاء امثلة او اكثر حيث فرق حكام كاني  
وقال الحقيقية بمتبع تركبها من اكثر من جزئين لانها لو تركبت  
يلزم اجتماع النقيضين وارتفاعهما مثلا يستلزم في المثال المذكور



كون العدد زائدا كونه غير ناقص لان عين احد الاجزاء يستلزم  
 تقيض الاخر في الحقيقة ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا  
 لان تقيض احد الاجزاء فيها يستلزم عين الاخر وينتج من هذا  
 انه يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وهذا اجتماع التقيضين  
 واستلزام احد التقيضين الاخر وهو بطل وايضا يستلزم  
 كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو  
 لما ذكر فنتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو فيلزم  
 ارتفاع التقيضين وهو بطل واما مانعة الجمع والخلو فيجوز تركبهما  
 من اكثر من جزئين كما قال به الجمهور وان خالف حسام الدين  
 في مانعة الخلو والحقق بالحقيقة فان قلت فهذا الفرق الصحيح  
 ام لا قلت هو غير صحيح لانك قد عرفت ان المراد بالانفصال  
 ان كان انفصالا واحدا فلا يتحقق الا بين جزئين سواء كانت  
 حقيقة او مانعة الجمع او مانعة الخلو وان كان مطلق الانفصال  
 فتحقق بين جزئين او اكثر في الاقسام الثلاثة والظن ان المراد ههنا  
 الانفصال الواحد لان الكلام في القضية المنفصلة الواحدة نعم  
 يجوز تكثير الاجزاء الى غير النهاية اذا قبست الى شيء واحد فتح  
 لا تكون منفصلة بل جملة تدبر كقولنا العدد اما زائد او ناقص  
 او مساو والمراد من العدد المنطق لا المطابق ولا الاصم فلا نقض به  
 هذا مثال التركيب من الثلاثة ومثال التركيب من الاربعة كقولنا  
 العنصر اما نار او هواء او تراب او ماء ومن الخمسة كقولنا الكلي  
 اما جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام ومن الستة الفعل  
 اما صحيح واما مثال واما مضاعف واما ناقص واما مهموز  
 واما اجوف والمراد من الزيادة والنقصان والمساواة مصطلح

اهل الحساب لا المعاني اللغوية كما ظن فان العدد اذا اجتمع  
 كسوره الموجودة فيه الحاصلة من الكسور التسعة فان كان المجتمع  
 زائدا على اصل العدد فهذا زائد في الاصطلاح كاثني عشر  
 فان الكسور الموجودة فيه اعني النصف وهو الستة والثالث  
 وهو الاربعة والرابع وهو الثلاثة والسادس وهو الاثنان  
 اذا اجتمعت كانت خمسة عشر وهو زائد على اصل العدد  
 وهو اثني عشر وان كان المجتمع ناقصا من اصل العدد يسمى  
 ناقصا فيه كالاربعة فان فيه نصفين وهو اثنان وربع واحد  
 لا غير فالمجتمع ناقص من اصل العدد اعني الاربعة وان كان المجتمع  
 مساويا يسمى مساويا فيه كالستة فان فيه نصفين وهو الثلاثة وثلاثة  
 وهو الاثنان وستة وهو الواحد فمجموعه مساو لاصل العدد  
 وهو الستة ايضا فعلم ان ليس المراد ما ظنه الكاشي وان كان صحيحا  
 في الجملة توجد توجيهه وهذا مثال الحقيقة المركبة من اكثر  
 من جزئين ومثال مانعة الجمع اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة  
 او حيوانا او مثال مانعة الخلو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرة  
 او لا حيوانا خذ هذا وكن من الشاكرين التناقض اي هذا بحث  
 التناقض او من احكام القضايا التناقض على ما عرفت قدم  
 التناقض على العكس لتوقف بحث العكس عليه اذ ادلة باب  
 العكس لا تعرف الا بمعرفة التناقض واحكام القضايا اربعة  
 ثلاثة منها يجري في الجليات والشرطيات وهي التناقض  
 والعكس المستوي وعكس النقيض وواحد منها مختص  
 بالشرطيات وهو لازم الشرطيات سميت احكاما لانها تحصل  
 بالقياس الى قضايا اخرى كما ان الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وبه



والتناقض تفاهل من النقص للمشاركة بين الاثنين وهو  
في الاصطلاح اختلاف وهو جنس بعيد يشمل الكل القضيتين  
وهو فصل من وجه يخرج الاختلاف بين المفردين كالسواد  
واللاسود والسماء والارض وبين قضية ومفرد كزيد وزيد قائم  
واعترض عليه بان الاختلاف بين المفردين وبين مفرد وقضية  
يخرج بقوله بالايجاب والسلب ولا حاجة الى قوله قضيتين  
بل لا حاجة اليه ايضا لخراج الاختلاف الواقع بين القضيتين  
الغير المختلفتين بالايجاب والسلب لانه يخرج بقوله بحيث يقتضي  
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لان الاختلاف  
بغير الايجاب والسلب من العدول والتحصيل والحصر والاهمال  
وغير ذلك ليس بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى  
فلو قصر تعريف التناقض وعرف بانه الاختلاف المقتضي  
لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى لكان وما عداه مستدرك  
واجيب عنه بان هذا من قبيل اغناء القيد الثاني عن الاول وهو  
مخالف لقانون النظر وقيل ان الاولى ان لا يجعل القيدان  
الاولان احترازا بل لتتميم المناهضة وتكميل الحقيقة فان قلت  
هذا التعريف لا يشمل تناقض المفردات معانه من افراد المعرفة  
على ما صرح به السيد السند في حاشية التجر يد بان مفهوم الانسان  
واللانسان ان لم يعتبر صدقهما على شيء لم يكونا متناقضين  
بل متباعدين اشبه بتباعد وان اعتبر صدقهما على شيء كانا  
متناقضين فيكون هذا التعريف غير جامع لافراده فالاولى  
ان يقال تقتضي كل شيء رفعه بل يقال رفع كل شيء تقيضه يشمل  
الكل قلت اختلف العلماء في التناقض بين المفردين فقال بعضهم

لاتناقض بين المفردين حقيقة وانما التناقض بينهما باعتبار  
الارجاع الى قضيتين مثلا السواد تقيض اللاسواد باعتبار  
ان هذا اسود وهذا ليس باسود فلا اشكال وقال بعضهم يتحقق  
التناقض بينهما مع قطع النظر عن الارجاع فعلى هذا يجاب  
اما بتقييد المعرف وتخصيصه بتناقض القضايا واما بترك  
التناقض بين المفردات بالمقايضة الى تناقض القضايا لكان بحث  
لان المقايضة لا تجرى في التعاريف بالايجاب والسلب الباء متعلق  
بالاختلاف وهذا فصل ايضا من وجه آخر يخرج الاختلاف  
بالعدول والتحصيل كزيد قائم وزيد لا قائم على ان لفظ لاجزء  
من المحمول والجملية والشرطية كزيد كاتب وقولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود والاتصال والاتصال والحقيقة وما نعة  
الجمع الى غير ذلك لكن بقي فيه شبهة وهي انه هل يتحقق بين  
الموجبة وسالبة المحمول تناقض بحسب الاصطلاح ام لا فقبل  
السلب اعم من سلب النسبة وسلب المحمول فيتحقق التناقض  
بين الموجبة وسالبة المحمول ايضا وقيل لاتناقض بينهما فيخرج  
من التعريف بقوله لذاته تدبرانه من مجاز الافهام بحيث متعلق  
بالاختلاف ايضا اما طرف لغو فيكون من قبيل اكلت من ثمرة  
من تفاحه او طرف مستغرق وقد عرفت ان الحقيقة تستعمل على  
ثلاثة اوجه التقييد والتعليل والاطلاق وهم بالتقييد يقتضي اى  
ذلك الاختلاف لذاته اى يقتضي ذات الاختلاف صدق  
احد بهما وكذب الاخرى ومعنى لذاته اى بلا واسطة فيخرج  
ما يقتضي بواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بشايط لان  
صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد انسان في قوة



قولنا زيد ناطق اولان قولنا زيد ليس ناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان او بخصوص المادة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان فان صدق احديهما وكذب الاخرى انما هو من خصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين وهو بطل فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كاذبتان مع كونهما كليتين وهما بحث لانه ان اريد بالاقترضاء لذاته ان الصورة علة تامة له ولا مدخل لخصوص المادة فيه حيث صرح به السيد السلف في حاشية التجريد وقال ان الاختلاف بالايجاب والسلب يكون مستقلا في ذلك الاقترضاء ولا يحتاج الى امر آخر لزم ان لا يتحقق التناقض بين قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان بحيوان لان صورتيهما اعني الموجبة الكلية والسالبة الجزئية ليستا علة مستقلة لذلك الاقترضاء والالزم ان يتحقق التناقض في كل مادة يتحقق فيها هاتان الصورتان لكن التالي بطل فان قولنا كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان ليستا متناقضتين مع ان تترك الصورتين متحقق فيهما وان اريد به ان لتلك الصورة مدخلا في ذلك الاقترضاء لزم ان يتحقق التناقض في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان لان للصورة مدخلا في هذا الاقترضاء كما لا يخفى كذا قيل ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول بان يراد من السلب سلب مورد ذلك الايجاب وليس المثال المذكور كذلك فلا اشكال ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة فصل اخر يخرج الاختلاف بين زيد ساكن وزيد ليس بمنحرك كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فانهما متناقضان مع مراعاة الشروط الآتية ولا يتحقق ذلك اي التناقض والاختلاف المذكور الموصوف

بهذه الصفة فهذا الانتقال الى الشروط بعد تيمم ماهيته وحقيقته الابعاد اتفاقهما في الموضوع اذ لو اختلفتا فيه لم يتحقق التناقض بينهما نحو زيد كاتب عمرو ليس بكاتب والمراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا الموضوع الحقيقي كما سيحكي تحقيقه ان شاء الله تعالى والمحمول اذ لو اختلف المحمولان لم يتحقق التناقض بينهما مثل زيد كاتب زيد ليس بنائم قيل الاولى ان يقال المحكوم عليه وبه ايناول المقدم والتالي ايضا واجيب بوجهين احدهما بتخصيص المعرف بتناقض الحملات على ما يشير اليه الامثلة ويفهم تناقض الشرطيات منه والثاني بتعميم الموضوع والمحمول المقدم والتالي بان يراد بالموضوع اعم من الحقيقي والحكمي وبالمحمول ايضا كذلك فلا اشكال والزمان اذ لو اختلفتا في الزمان لم يتحقق التناقض كقولنا زيد نائم اي ليل زيد ليس بنائم اي نهارا والمكان اذ لو اختلفتا في المكان لم يتحقق التناقض مثل زيد قائم اي في السوق زيد ليس بقائم اي في الدار واعلم ان المراد من اتحاد الزمان والمكان اتحاد زمان الواقعة والحادثة ومكانهما بمعنى اتحاد زمان نسبة المحمول الى الموضوع واتحاد مكان نسبة اليه لا اتحاد زمان التكلم حتى اوكلهم احدي القضيتين في هذه السنة في اليوم الغداني في وقت الظهيرة ثم كلمة الاخرى بعد الف سنة مع مراعاة الشروط المذكورة يتحقق التناقض وكذا لوكلهم احديهما في المغرب والاخرى في المشرق معهما يتحقق التناقض بينهما اذا كان زمان النسبة ومكانها متحدين والاضافة اي النسبة لا الاضافة الخوية كقولنا زيد اب اي عمرو زيد ليس باب اي ابكر ونحو زيد عالم اي بالعلوم الشرعية زيد ليس بعالم اي بالعلوم الفلسفية والقوة



والفعل اذا واختلفا في القوة والفعل لم يتحقق التناقض بينهما  
 مثل الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر  
 اي بالفعل والجزء والكل اذا واختلفا فيهما لم يتحقق التناقض  
 مثل الزنجي اسود اي بعبءه الزنجي ليس باسود اي كله والاولى  
 ان يقال والجزئين اذا واخذ من احدهما جزء ومن الاخر جزء اخر  
 لم يتحقق التناقض مثل الزنجي اسود اي بعبءه بجلده الزنجي ليس  
 باسود اي بعض اخر منه كسنة وظفره الا ان يقال ان هذا راجع  
 الى الاختلاف في الموضوع وستطلع على جواب اخر فانظر  
 والشرط اذا واختلفا في الشرط لم تتناقضا مثل الجسم مفرق  
 للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي  
 بشرط كونه اسود واوجعل احدهما مشروطا بشرط والاخر  
 غير مشروط بل جعل مطلقا لم يتحقق التناقض مثل الجسم  
 مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي  
 مطلقا بمعنى لا بشرط شيء لا غير واوتعرض لذلك لكان اولي الله  
 الان يجعل الاطلاق تقييدا تأمل واعلم انهم اختلفوا في ان شرط  
 التناقض اثمانية ام اثنان ام واحد فقال المتقدمون ثمانية وهي  
 المذكورة في المتن وقال المتأخرون اثنان وادرجوا وحدة الشرط  
 والجزء والكل في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة  
 والقوة والفعل في وحدة المحمول وقال ابو النصر على الفارابي  
 هو واحد وهو وحدة النسبة الحكيمة والمحكمة بين المذاهب الثلاثة  
 ان مذهب القدماء مختل لان احصاهم في الثمانية غير صحيح  
 لان التناقض قد يرتفع باختلاف الآلة ايضا مثل زيد كاتب اي  
 بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي وباختلاف الغاية

مثل التجار عامل اي جلوس السلطان التجار غير عامل اي لغيره  
 وباختلاف المفعول به مثل زيد ضارب اي عمرو زيد ليس بضارب  
 اي بكرا وباختلاف الحال والتميز والمفعول فيه وله ومعه والمطلق  
 والصفة الى غير ذلك فالخصر في الثمانية غير صحيح اللهم الا ان يقال  
 ان تخصيص الثمانية تخصيص ذكري لا واقعي وهو مبني على التمثيل  
 لاعلى التحقيق وان مذهب المتأخرين مختل ايضا لان ارجاع  
 البعض الى الموضوع والبعض الى المحمول مع امكان ارجاع الكل  
 الى كل واحد ترجيح بلامرجح وايضا اذا كان الارجاع للاختصار  
 فالارجاع الى النسبة اخضر والحق مذهب الفارابي لانه متى اتحدت  
 النسبة اتحد الكل ومتى اختلف واحد منها اختلفت النسبة واعلم  
 ايضا ان الوحدات الثمانية شرط لجنس التناقض لا لكل واحد  
 منه يعني ان شرط تحقق التناقض مطلقا للوحدات الثمانية لان  
 كل واحد منه يوجد فيه هذه الثمانية بل يوجد ما يمكن ان يوجد  
 مثلا زيد كاتب زيد ليس بكاتب يوجد فيه اتحاد الموضوع والمحمول  
 والزمان والمكان ولا يوجد فيه الكل والجزء والشرط مثلا هذا  
 هو التحقيق وبالقبول حقيق ونقيض الموجبة الكلية واعترض  
 عليه ان هذا القول ليس بوارد في محله لان محله اللائق ان يكون بعد  
 قوله فالمحصورات اه لان هذا من تناقض المحصورات واجب  
 بانه لما ذكر ان اتحاد الموضوع من شروط التناقض زعم زاعم  
 وتوهم متوهم ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الكلية ونقيض  
 الموجبة الجزئية السالبة الجزئية اذا لم يكن كذلك لم يتحد الموضوع  
 فاجاب عن هذا التوهم اولا اهتماما فقال ونقيض اه فالواو استينافية  
 ويمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف بالايجاب والسلب لما كان



من شروط التناقض ناسب ان يذكر في انشاء باقي الشروط فلذا ذكره ههنا فان قلت كيف يكون الاختلاف من الشروط والحال انه داخل في التعريف قلت هذا التعريف من الرسوم على ما عرفت وهذا مبني على ما في بعض النسخ من قوله والمحصورات بالواو واما اذا كان بالقاء على ما في بعضها فلا يرد الاعتراض السابق لان القاء تفرعية على ما تقدم تدبر ولفظ النقيض اما مبني على اصطلاح المنطق فيكون من قبيل الاعلام فالإضافة معنوية واما صفة مضافة الى معمولها فالإضافة لفظية وفيه شيء فشيء انما هي السالبة الجزئية المحصر حقيقي وضمير هي راجع الى النقيض والتأنيث اما باعتبار المضاف اليه واما باعتبار الخبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان لبس بحیوان فالتناقض من الطرفين فكما ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية كذلك نقيض السالبة الجزئية الموجبة الكلية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لشيء من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان وقد عرفت والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما وفي بعض النسخ والمحصورتان كما هو الملايم الضمير التثنية في بينهما على ما في اكثر النسخ ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى المحصورتين في ضمن المحصورات وقد وقع في بعض النسخ بينهما بتأنيث الضمير وهو في صورة الجمع واما في صورة التثنية فبني على ان اقل الجمع اثنان اي كل محصورتين من المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية وفي بعض النسخ في الكمية بدل الكلية والجزئية والمأل واحد ومراد المص ان شروط تناقض الخصوصتين ثمانية على ما عرفت

واما

واما شروط تناقض المحصورتين فتسعة وهي الاختلاف في الكلية والجزئية مع الشروط الثمانية السابقة في الخصوصتين فظهر من هذا التقرير ان الاولى ان يقول المص بعد قوله في الكلية والجزئية ايضا ليكون اشارة الى الشروط الثمانية السابقة فان قلت اذا اختلفت الكمية فلا يتحدد الموضوعان فلا يتحقق شرط التناقض وماله ان اشتراط الاختلاف الكمية يناق الاشتراط باتحاد الموضوع قلت هذا انما يردان لو كان المراد بالموضوع الموضوع الحقيقي اي ذات الموضوع وما صدق عليه اما لو كان المراد بالموضوع الذكرى اعني وصف الموضوع وعنوانه فيتحدد الموضوعان لان الموضوع مدخول السور وهو خارج عن الموضوع فلا اشكال لا يقال هذا مناف لقول النحاة في مثل كل انسان حيوان لان لفظ كل مبتدأ مضاف الى الانسان وهو مضاف اليه وكذا بعض الانسان فعلي هذا يكون الموضوع هو السور فلا يتحدد الموضوعان فلا يوجد شرط التناقض لانا نقول هذا من قبيل تخالف الاصطلاحين اذ اصطلاح المنطق ان السور خارج والموضوع مدخوله واما اصطلاح العربية فالموضوع هو السور على ان عصام الدين قد صرح في الاطول ان التحقيق عند العربية ان السور خارج وان المبتدأ مدخوله وقول المعريين ان كل وبعض مبتدأ قول ظاهر مبني على المسامحة لا تحقيق لان الكلمتين قد تكذبان هذه صغرى وكبرى مطوية وتقديره وكل ماشائه كذا فلا يتحقق التناقض بينهما يتج ان الكلمتين لا يتحقق التناقض بينهما فان قلت قد الداخلة على المضارع تفيد الجزئية فتفقدان التناقض يتحقق بينهما في بعض الصور قلت قواعد المنطق يجب ان تكون مطردة ومالا طراد فلا اعتبار في المنطق اصلا وما يكون



احد بهما صادقة والاخرى كاذبة في بعض الصور فهي من خصوص المادة والجزئين قد تصدقان وقياسه كما سبق كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فان قلت لم ترك بيان التناقض بين المهمتين وبين الطبيعيتين قلت اما المهمتان فراجعتهما الى الجزئيتين فشرطهما شرطهما واما الطبيعيتان فلا تستعملان في العلوم على ما عرفت واذا ترك التناقض بينهما واما تناقض الشرطيات فتترك اما بالمقايضة الى الجمليات واما بالاحالة الى المطولات فاعرف ومن امثلة التناقض في المحصورات قوله عز وجل ردا على اليهود اذ قالوا ما انزل الله على بشر من شيء قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس وهم يعترفون به فيتناقض السلب الكلي بالاجاب الجزئي ومنها كل حادث مخلوق لله نعم وتقيضه بعض الحادث ليس فعلا لله تعالى ومنها ايضا لاشي من الممكن بواجب وتقيضه بعض الممكن واجب العكس قد عرفت ربطه اى العكس المستوي الظ ان العكس يطلق بالاشتراك على معنيين ويميز بالتمييز بالمستوى عن عكس النقيض وانما وصف بالمستوى لانه طريق مستولامات فيه ولا عوج بخلاف عكس النقيض وقيل لمساواته مع الاصل في الصدق والكيف وهو ان يصير اقول العكس يطلق على المعنى المصدرى وهو اللفظ ههنا ويطلق ايضا على الحاصل بالمصدر اى القضية الحاصلة من العكس فيقال عكس الموجبة الكلية جزئية وكل ما صدق الاصل صدق العكس وما هو من احكام القضايا هو هذا لا غير وانما يكون حمله على هذا المعنى اولى وح يحمل قوله ان يصير على الحاصل بالمصدر

اي القضية الحاصلة من التصيير ايصح حمل ان يصير عليه وهو يجوز ان يكون مضارعا مخاطبا من التفعيل او غائبا مجهولا منه ويجوز ان يكون مضارعا معلوما من التثنية لكن الاولين اولى الموضوع محولا والمحمول موضوعا فان قلت كيف يكون الموضوع محولا والمحمول موضوعا مع ان المراد من الموضوع الذات ومن المحمول الوصف كحادثا تقرر فبمقتضى ان يكون الذات وصفا والوصف ذاتا لانه قلب الحقائق وهو ممتنع والحاصل ان هذا التعريف مبتلزم للمحال وهو قلب العرض بالجوهرا وبالعكس وكل مبتلزم المحم بط فهذا التعريف بط قلت هذا انما يرد لو كان المراد من الموضوع والمحمول الحقيقيين واما لو كان المراد الذكر بين فلا يرد اذ لا يلزم قلب الحقائق وانما يلزم لتبديل الذات وصفا والوصف ذاتا وليس كذلك لان المتبديل هو العنوان لا الذات كتبديل الاشخاص قلنسوتهم فان قلت هذا التعريف غير جامع لافراد لانه لا يشمل عكس الشرطيات مطلقا مع انه من اقسام المعارف قلت يجوز ان يكون المراد تعريف عكس الجمليات بتخصيص المعارف وترك عكس الشرطيات بمقايضة واحالة ويجوز ان يكون المراد تعريف مطلق العكس ويحمل الموضوع والمحمول على الاعم من الحقيقي وما في حكمه فيشمل عكس الشرطيات ايضا فان قلت يفهم من هذا التقرير ان المنفصلات ايضا عكسا مع ان القوم صرحوا بان لا عكس لهما الا تمايز بين جزئيهما بحسب الطبع وان وجد بحسب الذكر قلت لانما لا عكس لهما كيف والمفهوم من قوائمه التعدد اما زوج واما فرد غير المفهوم من عكسه وهو ظ لكن نفي القوم عكسها من قبل تنزيل عدم النفع منزلة



شيء عديم الوجود كما يقال لمن لا تفعله وجوده وعدمه سيان  
وتفصيله في شرح الشمسية مع بقاء السلب والايجاب بخياله  
الاصل في كلمة مع ان تدخل على المتبوع يقال جاء الوزير مع الامير  
ولا يقال عكسه وقد تدخل على التابع نحو ان الله مع الصابرين  
وهنا داخل على التابع لان بقاها من قبيل الشروط والاصل  
هو التصيير المذكور والاولى ان يقال بحالهما الا ان ياول بكل واحد  
اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان  
سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم  
تبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة  
الاموافقة لهما في الكيف والتصديق والتكذيب بحاله اي ان كان  
الاصل صادقا كان العكس ايضا صادقا لان الاصل ملزوم والعكس  
لازم وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم لان الملزوم لما ان يكون  
اخص او مساويا واياما كان يلزم صدق اللازم وان كان الاصل  
كاذبا كان العكس ايضا كاذبا كما هو الظ من العبارة ومن القرائن  
واعترض عليه بان هذا بطلان لان كذب الملزوم لا يستلزم كذب اللازم  
لجواز ان يكون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص لا يوجب  
انتفاء الاعم واجيب بوجهين احدهما يجوز ان يكون معنى قوله  
والتكذيب ان كان العكس كاذبا كان الاصل كاذبا لان كذب اللازم  
وانتفائه يستلزم كذب الملزوم وانتفائه وهذا خلاف السوق مع ان  
لفظ البقاء ياتي عنه لان المتبادر منه ان الكذب الذي وجد قبل  
التصيير يوجد ايضا بعده وفي الفرض المذكور ليس كذلك على  
ما بينه برهان الدين في حاشية الفتناري وثانيهما يجوز ان يكون  
ذكر التكذيب استطراديا من قبيل قولهم فقره وغناؤه سواء

في مقابلة قول القائل ما حال زيد اذا كان زيدا فقير في الاصل ولم يتبدل  
حاله ومراده انه فقير لكن ذكر الغناء استطراديا كذا هنا وهذا ايضا  
خلاف الظ ياتي عنه مقام التعريف هذا توضيح ما في الفتناري مع  
عناية ما ولذا قال حسام الدين والتكذيب لا يكون الا خطأ فالاولى  
ان يكتفى بقوله والتصديق وينترك قوله والتكذيب كما فعله صاحب  
الشمسية او يحتمل الكلام على الفرض والتقدير كما فعله الطرسوسي  
ثم ان هذا التبديل لما لم يكف في عكس المحصورات بل لابد  
من اختلاف الكمية في بعضها فصلها المص وقال والموجبة الكلية  
لا تنعكس كلية اعلم ان ما يكون عكسا يكون صادقا في كل مادة  
يصدق الاصل فيها ولو كذب في مادة واحدة لم يكن عكسا  
في اصطلاح المنطق بل العكس عندهم ما يكون صادقا في كل مادة  
صدق الاصل فيها حتى لو تخلف في مادة واحدة لم يكن عكسا  
عندهم اذ قواعدهم مطردة اذا عرفت هذا علمت ان الموجبة الكلية  
لا تنعكس كلية لان العكس في هذه الصورة لا يصدق في مادة عموم  
المحمول من الموضوع مع صدق الاصل فيتخلف فلا يثبت عكسا  
اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان  
لان الاخص لا يحتمل على كل افراد الاعم والاعم يحتمل على كل افراد  
الاخص واما ما يكون صادقا في صورة مساواة المحمول الموضوع  
فن خصوص المادة فلا اعتبار به كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق  
انسان على ما عرفت بل تنعكس جزئية بل هذه جمهور يذهب  
اللازم المنضبط لانا اذا قلنا علة لما بعد بل من انعكاس الكلية الجزئية  
كل انسان حيوان فانا نجد شيئا معينا موصوفا بالانسانية  
والحيوانية وذلك الشيء ذات الموضوع وافراده واذا كان ذلك الذات



معنونا بعنوانين فلنسا ان نجعل تلك الذات موضوعا ونحمل  
عليها احدا الوصفين فيحصل مقدمة ثم نحمل عليها الاخر فيحصل  
مقدمة اخرى فينتج المطر هكذا زيد حيوان وزيد انسان فينتج  
من الشكل الثالث فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية  
ايضا اي كالكلية تنعكس جزئية بهذه الحجة اعني قوله فانما نجداه اعلم  
ان في اثبات عكوس الفضايا ثلث طرق على ما فصل في المطولات  
احدها الافتراض وهو المذكور في المتن وهو ان يفرض ذات الموضوع  
شيئا معينا ويحمل عليه وصف المحمول تارة ووصف الموضوع  
تارة اخرى فيحصل مقدمتان على صورة الشكل الثالث وينتج المطر  
مثلا نفرض ذات الموضوع زيد او نحمل عليه وصف الحيوان تارة  
فيحصل زيد حيوان مثلا وتارة وصف الانسان فيحصل زيد انسان  
ونرتب فنقول زيد حيوان وزيد انسان ونسقط احدا الاوسط فينتج  
بعض الحيوان انسان وهو المطر وثانيها الخلف وهو ضم تقيض  
العكس مع الاصل لينتج محالا فيردد ويقال هل جاء هذا المحال  
من الصورة ام من المادة فنقول ليس من الصورة لانها شكل اول  
صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها مفروض الصدق فتعين  
ان يكون من الكبرى وهي تقيض العكس فهو بط لانه مستلزم  
للحم اعني سلب الشيء عن نفسه فيصدق العكس وهو المطر مثلا  
اذا صدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان والا  
فيصدق لاشيء من الحيوان بانسان لانه تقيضه ونضم هذا  
النقض مع الاصل المفروض الصدق على هيئة الشكل الاول لينتج  
محالا هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج  
من الضرب الثاني للشكل الاول لاشيء من الانسان بانسان وهذا

سلب الشيء عن نفسه وهو مح وهذا المح ليس بلازم من الصورة  
لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها اصل  
مفروض الصدق وثبت انه لازم من الكبرى وهي فاسدة وهي  
نقض العكس فبطل التقيض وصدق العكس لئلا يلزم ارتفاع  
التقيضين وثالثها العكس وهو ان نعكس تقيض العكس  
ليحصل ما ينقض الاصل مثلا اذا صدق كل انسان حيوان  
صدق بعض الحيوان انسان والا يصدق تقيضه اعني لاشيء  
من الحيوان بانسان ونعكس الى لاشيء من الانسان يحويان وقد  
كان الاصل كل انسان حيوان وهو يخالف له فهو بط واذا بطل  
العكس بطل اصله اعني لاشيء من الحيوان بانسان اذ بطلان  
العكس يوجب بطلان الاصل فيصدق تقيضه اعني عكس  
الاصل اي بعض الحيوان انسان هذا هو التقرير اوافي فاعتمد  
واعلم ان قوله كلية مفعول به ضريح لقوله لا تنعكس لامفعول  
مطلق له كما ظن اذ يفسد المعنى ح وقوله اذ يصدق قواني كل انسان  
حيوان ولا يصدق قواني كل حيوان انسان اشارة الى مقدم قياس  
استثنائي وما قبله من قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية قال له  
تقريره هكذا لما صدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان  
انسان ثبت ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية لكن المقدم حق  
والتالي مثله ويجوز ان يجعل قوله اذ يصدق اه صغرى وكبراه مطوية  
تقريره هكذا الموجبة الكلية لا تكون عكسا للكلية لان الموجبة الكلية  
تختلف في بعض الصور وكل ما شأنه كذا فلا يكون عكسا للكلية  
فالموجبة الكلية لا تكون عكسا للكلية هذا وكذا اعراب قوله جزئية  
والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك اي انعكاس السالبة الكلية



كلية بين اي يدي بنفسه اي لا يحتاج الى الدليل لانه فان قلت  
هذا دليل الانعكاس مع انه يدي لا يحتاج الى الدليل فالحاجة اليه  
قلت هذا يدي خفي وهو تنبيه لادليل او نقول انه يدي بعد الدليل  
لاقبله او نقول انه دليل الحكم البدها هذا للاصل الحكم اذا صدق قواني  
لاشي من الانسان بحجر صدق لاشي من الحجر بانسان والا لصدق  
نقيضه اعني بعض الحجر انسان وينعكس الى بعض الانسان حجر  
وهو نقيض الاصل وهو بط فيبطل بعض الحجر انسان لما عرفت  
فيصدق العكس وهو المط وهذا طريق العكس او نضم النقيض  
الى الاصل لينج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحجر انسان  
ولا شئ من الانسان بحجر ينج بعض الانسان ليس بانسان وهو  
مع وهذا المع ليس من الصورة ولا من الكبرى لما عرفت فظهر انه من  
الصغرى وهي نقيض العكس فبطلت فيصدق العكس لئلا يلزم  
ارتفاع النقيضين وهو المط وهذا طريق الخلف ولا يجري الافتراض  
في السوالب وهو ظ على ما بين في محله ووربط هذا الدليل ايضا  
اما بكونه مقدما لتال مقدم او كونه قياسا اقتزانيا بهذا التقرير هكذا  
السالبة الكلية تنعكس كلية لان السالبة الكلية لا تخلف في جميع المواد  
والصور وكل ما شأنه كذا فينعكس كلية فالسالبة الكلية تنعكس  
كلية والسالبة الجزئية لا عكس لئلا يلزم منصوب مفعول مطلق  
لقوله لا عكس اي لا عكس لها عكس لزوم او تميز ويجوز ان يكون  
حالا اعني لازما وانما قال لزوما لانه ينعكس في بعض الصور مثل  
بعض الانسان ليس بحجر وببعض الحجر ليس بانسان ومثل بعض  
الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان فان قيل قوله  
لزوما حشو مفسد لانه يشعر ان يتحقق العكس ولا يكون لازما وهو

باطل لان كونه لازما من لوازم العكس وشرائطه وانتفاء اللازم  
والشرط يستلزم انتفاء الملزوم والمشروط واذا انتفى اللزوم  
انتفى العكس قلنا يجوز ان يكون النقي راجعا الى القيد والمقيد  
جميعا وان كان المشهور ان يكون النقي راجعا الى القيد وح لا يلزم  
وجود العكس بدون اللزوم ويمكن ان يجاب ايضا بانه يجوز ان يكون  
انعكس محمولا على المعنى اللغوي دون الاصطلاحي وح يحتاج  
الى التقييد باللزوم لان العكس اللغوي موجود في بعض الصور  
كافي المثالين السابقين فقيد به الخرج امثال هذه وح يكون مجموع  
القيد والمقيد عبارة عن العكس الاصطلاحي ويمكن ان يجاب  
ايضا بان النقي راجع الى القيد اعني اللزوم ويكون نقي اللزوم كلية  
عن نقي العكس لان كل عكس لازم الاصل واذا انتفى اللزوم انتفى  
العكس لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لانه يصدق  
قواني بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه اعني  
بعض الانسان ليس بحيوان لان نقيضه صادق وهو كل انسان  
حيوان ولو صدق هذا ايضا لاجتمع النقيضان هذا ولا تصغ الى كل  
ما سمعت فان قلت من احكام القضايا عكس النقيض وتلازم  
الشرطيات فلم لم يتعرض المص اليهما قلت اما عدم تعرضه  
لعكس النقيض فان المعبر منه عكس نقيض المتقدمين وعقد  
الرسالة لبيان مذهب المتأخرين ومذهبهم فيه غير مختار ولا  
استعمال له في العلوم والاشايات مع ان مذهب المتقدمين ايضا نادر  
الاستعمال في العلوم قليل الحدودى فلذا لم يتعرض له واما عدم  
تعرضه لتلازم الشرطيات فالق من عقد ان كتاب بيان الحليات  
وبيان الشرطيات استطرادي كما هو الظ من سوقه مع ان عكس



الشرطيات يفهم من بيان عكس الجمليات لان عكسها في حكم  
عكسها حتى ان الشرطية المتصلة بالضرورة الكلية والجزئية  
تعكس جزئية والسالبة المتصلة الكلية تنعكس كعكسها  
والسالبة الجزئية لا تعكس لها ان وما كما في الجملة واما المتصلة  
الاتفاقية مطلقا والمنفصلات بأسرها فلا عكس لها  
وقد عرفت فتذكر ونحن نبين لك عكس النقيض في الجملة  
فنقول عكس النقيض عند القدماء عبارة عن جعل نقيض الجزء  
الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني اولا مع بقاء الايجاب والسلب  
بحاله والصدق بحاله كما اذا عكسنا قولنا كل انسان حيوان قلنا كل ما  
ليس بحيوان ليس بانسان وهذا على خلاف العكس المستوي  
في المحصورات حتى ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها والموجبة  
الجزئية لا تعكس لها والسالبة الكلية والجزئية تنعكسان سالبة  
جزئية ثم ان المختار هو هذا المذهب وعند المتأخرين هو عبارة  
عن جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع الموافقة  
في الصدق والمخالفة في الكيف نحو كل انسان حيوان وليس  
كل ما ليس بحيوان بانسان وهذا الحكم مخصوص على المطلقات  
واما الموجبات فلها احكام مخصوصة لها مخالفة لاحكام المطلقات  
على ما فصل في المطولات فارجع اليها القياس لما فرغ  
من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها وهذا هو المقصد  
الاقصى والمطلب الاعلى اذ به تدرك الاحكام العقلية والشرعية  
وكيفية استنتاجها واستثمارها به يحصل اليقين في المطالب اليقينية  
خصوصا اليقين بثبوت الواجب تعالى والقياس في اللغة تقدير شيء  
على مثال شيء آخر من قاس يقبس قياسا على وزن ضرب يضرب

وهو من المصادر الحفيرة وزنه صراف كما يدل عليه قول من قال  
اول من قاس ابلبس لامن قاييس يقاييس مقاييسه وقياسا لان جعله  
من المزبذوذ وفي الاصطلاح قول قد عرفت انه ان اريد به  
القياس المعقول فالمراد بالقول الاخر القول المعقول وان اريد به  
القياس الملفوظ فالمراد به القول الملفوظ وقد حققنا هذا المقام في  
تعريف القضية فارجع اليها فان قلت الانسب ان يقال اقوال  
لان القياس ليس بقول واحد بل هو قولان فصاعدا فلم  
قال قول بالافراد قلت لعل التعبير بالافراد الاشارة الى الفرق  
بين الدليل المنطقي والاصولي فان الهيئة داخلية في الدليل المعقول  
فانه وان كان اقوالا لكنه صار قولاً واحدا بسبب التأليف وعروض  
الهيئة له ولهذا قال قول ولم يقل اقوال واما الدليل الاصولي  
فالهيئة خارجة عنه لانه اما مفرد كالعالم وهو المذهب المشهور  
منهم واما مقدمات متفرقة واما مقدمات معروضة للهيئة  
ايضا وهو المذهب التحقيقي منهم فالشهورى اخص من التحقيقي  
على ما بين في محله فالهيئة خارجة عن كليهما فان قلت القول  
هو المؤلف بعينه فيكون ذكر المؤلف بعد مستدركا فالاولى  
ان يقال قول من اقوال قلت لو قال هكذا لتوهم انه قول واحد  
من بين الاقوال وقضية من افراد القضايا فتوهم خلاف المق  
فلدفع هذا التوهم زاد قوله مؤلف ويمكن ان يجاب عنه  
بان القول ههنا بمعنى ما يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون  
اسما جامدا فلا يتعلق به حرف الجراحي من اقوال فزاد قوله مؤلف  
ليعلق به حرف الجر فان قلت المؤلف والمركب بمعنى واحد  
فلم قال مؤلف ولم يقل مركب قلت لانتم انتمما بمعنى واحد كيف



والمؤلف اخص من المركب لان المؤلف ما يكون بين اجزائه  
القبلة ونسبة والمركب اعم كما سبق والقياس من قبيل الاول  
دون الثاني ولو سلم فهذا السؤال من قبيل تعيين الطريق وهو  
ليس من الوضائف الموجهة من اقوال لم يقل من مقدمات  
لا يلزم الدور فان المقدمة ما جعلت جزء قياس اوجه والقياس  
ما اخوذ في تعريف المقدمة ولو اخذ المقدمة في تعريف القياس  
لزم الدور فان قلت لم يقل من قضايا مع ان القياس مركب منها  
لا من الاقوال التي هي اعم منها لان القول هو المركب مطلقا  
سواء كان تاما او ناقضا قلت نعم وان كان القول اعم من القضية  
لكن المراد به ههنا ما يرادف القضية بقرينة ما بعده من التسليم  
واللزوم فتدبر فان قلت القياس قد يتركب من قولين ايضا فالظ  
ان يقال من قولين فصاعدا ليشمل القسمين قلت هذا جمع  
مستعمل في تعريفات هذا الفن وكل جمع شأنه كذا فالمراد به  
ما فوق الواحد فاذا كان المراد به ما فوق الواحد فيشمل القسمين  
اعني البسيط والمركب اذا المشهور ان القياس قسمان بسيط  
ومركب فالبسيط ما يتركب من قولين فقط كالثلاثة المتن والمركب  
ما يتركب من ثلاثة فافوقها سواء كان موصول الشايخ او مقصودا  
كما سيجي بيانه وانما قلنا المشهور لان التحقيق ان القياس  
لا يتركب من اكثر من قولين وما يتركب صورة من اكثر من قولين فهو  
في الحقيقة اقبسة متعددة لاقياس واحد فالمركب من الثلاثة قياسان  
ومن الاربع اقبسة ثلاثة ومن الخمسة اقبسة اربعة وهكذا  
وعلى هذا التحقيق فالجمع بمعنى التثنية لا غير من قبيل فقد صنعت  
قلوبكما متى سلمت لفظ متى من ادوات السور الكلبي بمعنى كلما

وبعضهم اورد كلمة اذا بدل متى فاورد عليه بان التعريف ح لا يكون  
مانعا عن اغيابه واجيب عنه بان الاهمال هنا بمعنى الكلبي فلذا  
عدل المص الى ضمير متى وضمير سلمت راجع الى الاقوال المعقولة  
سواء كان المراد من ظاهر الاقوال المعقولة او الملقوفة لا يقال  
اذا كان المراد من ظاهرها الملقوفة ومن ضميرها المعقولة يلزم  
ان لا يكون الضمير عين مرجعه لانا نقول هذا جائز بطريق  
الاستخدام كما سبق والمراد من التسليم الاذعان والقبول القلبي  
فان قلت لم زاد قوله متى سلمت ولم يكف بقوله من اقوال لزم عنها  
اه قلت ليشمل تعريف القياس القياس الصادق المقدمات والكاذب  
المقدمات مثال الصادق معلوم ومثال الكاذب كل انسان حمار  
وكل حمار حمار فان هاتين القضيتين وان كذبتا الا انها بحيث  
لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان حمار ومثال الصادق بعضها  
والكاذب بعضها نحو زيد حمار وكل حمار ناهق ينتج ان زيدا ناهق  
لزم عنها يخرج به الاستقراء الساقص مثل كل حيوان يحرك  
فكاه الاسفل عند المضغ لان الحيوان اما انسان واما فرس  
واما بغل واما بقرا الى غير ذلك وكل هذا يحرك فكاه الاسفل  
عند المضغ فكل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند المضغ لانه لا يلزم  
منه النتيجة لان هذا الاستقراء ناقص لان التمساح يحرك فكاه  
الاعلى عند المضغ وايضا يخرج به التمثيل غير منصوص العلة  
مثل التبيد كالحمر والخمر حرام لاسكاره فالتبيد حرام فهذا ليس  
بقياس لانه لا يلزم منه النتيجة لان علية الاسكار المحرمة غير معلوم  
ولا منصوص وانما قيدنا الاستقراء بالناقص والتمثيل بغير منصوص  
العلة لان الاستقراء التام قياس مقسم دا خل في التعريف



مثل العنصر اما نار او هواء او تراب او ماء والنار جوهر والتراب جوهر  
والهواء جوهر والماء جوهر فينتج ان العنصر جوهر فهذا قياس  
مقسم متحد النتيجة داخلة في التعريف والتشيل المنصوص  
العلة ايضا قياس مثل اللواطة حرام لانه اذى وكل اذى حرام  
لقوله تعالى ويستلوثك عن الخيض قل هو اذى فاللواطة حرام  
لذاتها وضمير عنهما وكذا ضمير اذاتها راجعان الى الاقوال  
المعقولة لئلا يلزم التفكير والانتشار في الضمائر والظ من كلام  
المحقق في شرح الشريعة انهما راجعان الى الاقوال الملقوطة  
وقى سلمت الى المعقولة وامر التفكير سهل خرج به ما لا يلزم  
لذاتها بل بمقدمة اجنبية غريبة كما في قياس المساواة وهو  
ما يتركب من قضيتين متعلقين بمحمول اوليهما يكون موضوع  
الآخرى بشرط اتحاد المحمولين كقولنا مساو اب وب مساو  
ج فانهما يستلزمان ان مساو اب ج لكن لاذاتهما بل بواسطة  
مقدمة غريبة وهي ان كل مساوى المساوى للشيء مساو لذلك الشيء  
فلذا لم يتحقق هذا الاستلزام الا بحيث يصدق هذه المقدمة  
مثل الدرة في الحق والحقة في البيت فالدرة في البيت لان ما في  
الشيء الذي هو في الآخر يكون فيه اما اذا لم تصدق تلك المقدمة  
لم يحصل منه النتيجة كما اذا قلنا انصف اب وب نصف ج لا ينتج  
ان انصف ج لان نصف النصف لا يكون نصف بل ربعا  
فان قلت اذا خرج قياس المساواة من التعريف لا يكون التعريف  
جامعا لانه من افراد القياس كما يظهر من اسمه قلت لانما من افراد  
القياس وتسميته قياسا مجازا على طريق الاستعارة المصروفة  
لانه مشابه للقياس في الصورة والمعرف هو القياس الحقيقي

فلا يضرب خروجه من التعريف بل يجب الخروج والالزم  
ان يكون التعريف اعم واعلم ان المقدمة الاجنبية تكون دائما كبرى  
للنتيجة الحاصلة من القياس الاول فينتج المط فاعلم منه ان قياس  
المساواة مركب دائما لا بسيط مثلا ان مساو اب وب مساو  
ج قياس اول ينتج ان مساو المساوى ج فاجعل هذه النتيجة  
صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى هكذا مساو المساوى ج  
وكل مساو للمساوى ج مساو ج فامساو ج فان قلت ما الفرق  
بين قياس المساواة وبين القياس الغير المتعارف قلت الفرق  
بينهما انه ان اتحد المحمولان فقياس مساواة كما سبق مثاله وان تغايرا  
فقياس غير متعارف مثل مساو اب وب ج فينتج ان مساو  
ج فهذا قياس قطعي الانتاج بلا احتياج الى مقدمة غريبة  
وينعقد منه الاشكال الاربعة وتفصيله في الرسالة الموسومة  
واوضحنا في شرحنا عليه فارجع اليها قول اخر اى مغاير لكل واحدة  
من المقدمات والالكان هذان الواصلان مصادرة على المط وهما بحث سنين  
في بحث القياس الاستثنائي واعترض على هذا التعريف من وجوه  
الاول ان ذكر اللزوم بعد قوله متى سلمت مستدرك لانه يفيد مفاده  
واجب بان ذكره تنصيص على كون الشرطية لزومية الثاني ان  
قوله متى سلمت يخرج قياس المساواة لان مقدما ته كلما سلمت  
لم يلزم منها النتيجة بل تارة تلزم وتارة لا تلزم فيخرج قياس المساواة  
بكلية متى فلا حاجة الى قوله لذاتها في الاخراج فيكون مستدركا  
واجب ايضا بان الاخراج بها خفي فزاد قوله لذاتها اظهار ما خفي  
الثالث ان هذا التعريف غير جامع لافراد لانه لا يشمل قولنا كل  
انسان انسان وكل انسان حيوان ينتج كل انسان حيوان وكذا لا يشمل



قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان ينتج كل انسان حيوان  
لان النتيجة فيهما عين احدى المقدمتين فيخرج عن تعريف القياس  
بقوله قول آخر مع انه قياس واجيب بان الاثم انه قياس كيف وحل الشيء  
على نفسه غير مفيد ولو سلم فالنتيجة باعتبار انها مجردة عن القران  
تغير نفسها باعتبار القران لمقدمة اخرى فهي بالا اعتبار الثاني مقدمة  
وجزاء القياس وبالا اعتبار الاول قول آخر الرابع ان هذا التعريف غير  
مانع من اغيابه لانه يصدق على القضايا المركبة الموجهة بالنسبة  
الى عكوسها فانه يصدق عليها انه قول مؤلف آه مع انها ليست  
بقياس واجيب بان المراد من الاقوال القضايا التفصيلية والقضايا  
الموجهة المركبة ليست باقوال تفصيلية بل احدهما تفصيلية  
والاخر اجمالية فيخرج الموجهات بقوله اقوال ولو سلم عموم الاقوال  
منهما فالمراد من اللزوم اللزوم بطريق النظر وتجسم الاكتساب  
بان يتحرك الذهن من المطلوب المشعور به من وجه الى مباديه ثم  
يتحرك بينهما ويرتب ويصور بصور الاشكال فينتقل منها الى  
المط كما ان المراد من الاستلزام الواقع في تعريف التعريف ما يكون  
على وجه النظر والاكتساب وانما اطلق اللزوم ولم يقيد بتطريق  
النظر فيهما اعتمادا على شهرة كون القياس والتعريف من اقسام  
النظر فيخرج الموجهات بقوله لزم لان استلزامها لعكوسها ليست  
بطريق النظر بل بالبداهة فلا اشكال الخامس ان هذا التعريف  
لا يتناول الى ما بعد الدلائل الاول من الادلة والاقبسة على مطلوب  
واحد لانه لما كان الدليل الاول مفيد للعلم بالمط كان الدليل الثاني  
والثالث الى غير ذلك غير مفيد للعلم بذلك المط والالزم تحصيل  
الحاصل وهو بط فيخرج من تعريف القياس الدليل الثاني

والثالث

والثالث وغيرهما بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر مع انه من افراد  
المعرف واجيب بان هذا انما يرد اولم يكن الطرق مشخصة اذ  
الطرق اما لو كانت مشخصة فلا يرد لان ما بعد الدليل الاول ح  
يفيد العلم الجديد لذلك المط فلا يلزم تحصيل الحاصل فيدخل  
في التعريف ولو سلم فلا يضر خروجه لان ما بعد الدليل الاول ليس  
بدليل حقيقة بل فرضا ومجازا والمعرف هو الدليل الحقيقي والقياس  
الاصلي السادس ان هذا يصدق على القياس المركب من المقدمات  
التي لها دخل في الاستلزام ومن غيرها التي لا تدخل لها في الاستلزام  
مع انه ليس بدليل وقياس لان المركب من الداخل والخارج  
خارج فالتعريف غير مانع واجيب بان المتبادر من لزومه عنها  
ان يكون لكل واحد منها مدخل في اللزوم وحل التعريف على  
المتبادر واجيب فيكون مادة النقص خارجة عن التعريف لانعدام  
مدخلية الواحد منها في اللزوم ولو سلم الدخول فيه فهو من الافراد  
والمقدمة المستدركة المضمومة اليه كالجزء المضموم الى جنب زيد  
فكما ان هذا الجزء لا يخرج زيدا عن الانسانية فكذا هذه المقدمة  
المستدركة لا تخرج الدليل عن الدلية السابعة انه ان كان المراد  
من الاقوال القضايا بالفعل خرج القياس الشعري من تعريف  
القياس اذ مقدماته ليست بقضايا بالفعل وان كان المراد منها ما هو  
اعم من الفعل والقوة دخل في تعريف القياس القضية الشرطية  
المستلزمة لعكوسها واجيب بان المقدمات الشعرية وان لم تكن  
قضايا بالفعل وليس فيها حكم في نفس الامر لكنها قضايا بالقوة  
واما حكم على تقدير التسليم فتفيد الجزم على هذا التقدير فيدخل  
في تعريف القياس القياس الشعري وبهذا اندفع الاعتراض



بمخرج الخطابة والمغالطة عن التعريف الثامن ان هذا  
التعريف غير جامع لانه لا يصدق على ما عدا الشكل الاول لان انتاج  
ما عداه ليس لذاته بل بطريق الخلف والافتراض والعكس على  
ما بين في المطولات فيخرج من تعريف القياس بقيد لذاتها  
واجيب بان انتاج ما عداه واستلزامه للنتيجة ليس الا بالذات لكن  
الاستلزام الذاتي لما كان خفيا بين بالطرق الثلاث بخلاف قياس  
المساواة فانه لا يستلزم النتيجة بدون المقدمة الغربية فخذ هذه  
المباحث وكن من الشاكرين فان امثالها من سوانح الزمان وكثيرا ما  
يخل الزمان عن اذ هان الانسان واعلم ان استلزام الدليل للنتيجة  
بطريق جرى العادة عند اهل السنة والجماعة بمعنى ان عادة الله  
تعالى جرت بخلق العلم للنتيجة عند النظر الصحيح واستحضار  
مقدمات القياس على الشرائط المعتبرة ولو شاء الله لم يخلفه وعند  
الحكماء انه بطريق الاعداد والاضطرار عند النظر الصحيح وعند  
المعتزلة بطريق التوليد بمعنى ان ترتيب المقدمات فعل المستدل  
بالمباشرة واستلزام النتيجة اثر مترتب على فعله فيكون فعلا بالتوليد  
وعند الامام الرازي انه بطريق اللزوم واعتراض على الامام انه  
ان اراد باللزوم اللزوم العاذي يرجع الى مذهب اهل السنة وان  
اراد به اللزوم الذاتي يرجع الى قول الحكماء ويمكن اختيار الشق  
الثاني ودفع المحذور بان الاستلزام الذاتي بين الاشياء لا ينكر  
عند الاشاعرة وهذا لا يوجب كونه تعالى مضطرا لانه تعالى  
مختار ايضا في اعطاء العلم بالنتيجة وعدم اعطائه بعدم اعطاء  
مبنيه وهو النظر الصحيح واعلم ان المراد من القول الاخر بالنتيجة  
لكن هذا القول الاخر يسمى قبل الشروع في الاستدلال دعوى

وبعد الشروع فيه وقبل تحصيله يسمى مطلوبا وبعد تكميل  
الاستدلال يسمى نتيجة وهو القياس اما افتراضي وهذا شروع  
في التقسيم بعد التعريف ليكون اوقع في النفوس قدم الافتراضي مع  
ان مفهومه عدمي ومفهوم الاستثنائي وجودي كما سيأتي لان  
الافتراضي هو الاكثر الشائع في الاستعمال او اعمومه لانه يتركب من  
المجليات والشرطيات عند المحققين بخلاف الاستثنائي والافتراضي  
ما لا يكون عين النتيجة او تقيضا لها مذكورا في القياس بالفعل اى  
بصورته وان كان مذكورا فيه بمادته يسمى افتراضيا لا افتراضا بالحدود  
الثلاثة فيه اولانه جمع المقدمتان فيه بحرف دال على الافتراض  
والاجتماع بخلاف الاستثنائي فانه فرق بحرف الاستثناء كقوانا  
كل جسم وهو ما قبل الانقسام طولا وعرضا وعمقا وهل يكفي  
في الجسمية الجزان الغير المتجزيان ام لا بد من الثلاثة او من الاربعة  
او من الثمانية فيه خلاف مشهور في الكتب الكلامية مؤلف وقد  
عرفت معناه وكل مؤلف محدث اى بالزمان وهو ما لعمدة سبق وتقدم  
على وجوده زمانا وبالذات وهو ما لعمدة سبق وتقدم على وجوده  
ذاتا بمعنى احتياج المتأخر للمقدم كتقدم الذات على الصفات  
في الباري تعالى وهو الملايم هنا فكل جسم محدث وهذه النتيجة  
ليست بمذكورة بالفعل في القياس نفسها ولا تقيضا لها بل بالسادة  
على ما لا يخفى واما استثنائي يسمى به لاشتماله على حرف الاستثناء  
وهو لكن فعده المنطقيون من حروف الاستثناء حقيقة لان نظريتهم  
الى المعاني بخلاف الخويعين فان عندهم من حروف الاستثناء مجازا  
لا حقيقة وهو ما يكون عين النتيجة او تقيضا لها مذكورا فيه بصورة  
وهي لا بحقيقة لان ما في القياس عار عن الحكم والنتيجة مشتملة عليه



فلا يكون عينها حقيقة على ما عرفت وسيجيء تفصيله كقولنا  
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار  
 موجود فان النتيجة فيه اعني النهار موجود مذكور في القياس بصورته  
 فالمقدمة الاولى اعني ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مقدمة  
 شرطية وقولنا لكن الشمس طالعة مقدمة واضحة فالمراد بالواضحة  
 استثناء عين المقدم كما سيأتي والمركب من المقدمتين قياس استثنائي  
 لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فان نقبض  
 النتيجة مذكور في القياس بالفعل اعني الشمس طالعة فقولنا  
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مقدمة شرطية وقولنا  
 لكن النهار ليس بموجود مقدمة رافعة والمراد بالرافعة استثناء  
 نقبض التالي والمركب من المقدمتين قياس استثنائي لا يقال ان لم يكن  
 القياس الاستثنائي قياسا كما هو المفهوم الموهوم من التعريف  
 لان النتيجة فيه ليست قولاً آخر بل هو جزء القياس فالتقسيم بط  
 لانه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياسا كما هو اللفظ  
 من التقسيم فتعريف القياس بط لانه لا يشمل اليه لانه يخرج بقوله  
 قول آخر لا نقول نحن ان الشق الثاني ونجيب بان النتيجة فيه  
 قول آخر ومغايرة للمذكور في القياس لان النتيجة لا يمكن ان تكون  
 بعينها في القياس لا على ان يكون عين احدي المقدمتين  
 ولا ان يكون جزء من احديهما والا لكان العلم بالنتيجة مقدما  
 على العلم بالقياس بمرتبة او بمرتبتين فعلم ان النتيجة غيرها  
 حقيقة اذا لمذكور في القياس مالا حكم فيه لانه وقع طرفا  
 من الشرطية فلا حكم فيه والنتيجة قضية مستقلة فيها  
 حكم فتغايرتا فالتعريف والتقسيم صحيحان فلا اشكال والمكرر

بين مقدمتي القياس التكرير اعادة الشيء واحدة كانت او كثيرة  
 والمقدمة معان كثيرة كما سبق لكن المراد ههنا ما جعلت جزء قياس  
 او حجة لا يقال الحد الاوسط ليس بمكرر بين المقدمتين بل بين  
 الموضوع والمحمول وبين المقدم والتالي فلا يصح قوله بين مقدمتي  
 القياس بظاهرة لانا نقول في الكلام مجاز حذف اي بين طرفي  
 مقدمتي القياس او مجاز مرسل بطريق ذكر الكل وارادة الجزء  
 بان يراد من المقدمتين الطرفين فصاعدا حال وان كان مع الفاء  
 اذهو في الحقيقة داخله على العامل المضمركافي قولهم اخذت بدرهم  
 فصاعدا الى ذهب الثمن صاعدا الى زائد اعلى الدرهم والتقدير  
 ههنا زائد اعلى المقدمتين صاعدا عليهما او يذهب المقدمتان صاعدا  
 فلا وجه لما في شرح الفرائض لابن بكال باشا من ان الفاء لا يناسب  
 المقام وقوله بين مقدمتي القياس اشارة الى القياس البسيط وقوله  
 فصاعدا اشارة الى القياس المركب كما عرفت وسيجيء تفصيلها  
 ان شاء الله تعالى يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المط فان  
 قلت التوسط ليس الا في الشكل الاول والرابع دون الثاني والثالث  
 قلت يكفي في وجه التسمية وجوده في البعض ولا يجب ان يكون  
 موجودا في الكل او نقول الاشكال الباقية راجعة الى الشكل  
 الاول فلا شكل الا هو في الحقيقة حتى قصر ابن الحاجب عليه  
 في مختصر المنتهى فلا اشكال واعلم ان الغرض من الحد الاوسط  
 ارتباط احدي المقدمتين بالآخرى فلولا مكرر بين المقدمتين  
 لم يكن بينهما ارتباط ولم يكن النسبة فيهما لشيء واحد فلاجل  
 ذلك كان اطراف مقدمتي القياس اربعة في اللفظ وثلاثة في المعنى  
 وموضوع المط يسمى حدا اصغر لانه في الغالب اقل افرادا من



المحمول فيكون اصغر ومحموله يسمى حدا كبيرا لانه في الغالب اكثر  
 افرادا فيكون اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لانها  
 صاحبة الاصغر والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لانها صاحبة الاكبر  
 واعلم ان هذه الاسامي مبنية على التشبيه بقليل الافراد لقليل الاجزاء  
 وكثيرا كثيرا فيكون استعمال الاصغر والاكبر والصغرى والكبرى على طريق الاستعارة المصروفة في الاصل ثم صار كل منها  
 حقيقة عرفية فان قلت بيان المص لا يشمل الاقتراض الشرطي  
 بل يخص الاقتراض الجملي فالاول ان يبدل الموضوع والمحمول  
 بالمحكوم عليه وبه ليتم الجملي والشرطي قلت بين الجملي واحال  
 الشرطي عليه ويمكن ان يعمم الموضوع والمحمول من الحقيقي  
 والاعتباري على ما سبق تذكر فان قلت هذه الاسامي صيغ تفضيل  
 وهي مشروطة بالاستعمال باخذ الاشياء الثلاثة الالف واللام ومن  
 والاضافة وهما التثنية والكل فكيف يصح استعمالها هنا قلت هذه  
 الاسامي ليست بصيغ تفضيل ههنا بل اعلام فلا ضمير في  
 تلك الشروط واوسلم فيجوز ان يكون كلمة من مقدرة كما في الله اكبر  
 لكن فيه ضعف تدبر وهيئة التأليف اي الهيئة الحاصلة من  
 التأليف فالاضافة من قبيل سجود السهو من الصغرى والكبرى  
 صلة التأليف ومن داخله على المادة تسمى شكلا يجوز تذكر ضمير  
 يسمى وتأنيده لانه بين المذكر والمؤنث والشكل في اللغة الهيئة التي  
 تحصل من احاطة الحد الواحد او الحدود المقدار وفي اصطلاح  
 المنطق هيئة تحصل من اقتران الصغرى للكبرى شبه الهيئة  
 المعنوية بالهيئة الحسية ثم استعمل ما وضع للهيئة الحسية في الهيئة  
 المعنوية على طريق الاستعارة المصروفة الاصلية كما في رأيت

اسدا في الحاتم ثم صار حقيقة عرفية والاشكال اربعة فان قلت لم قال  
 والاشكال ولم يقل وهو مع ان المقام مقام الضمير لسبق مرجعه  
 بلا فاصلة قلت تنبيهها على التعدد في الوهلة الاولى وهذا الحصر  
 عقلي لا يجوز العقل فسمما آخر كما سطلع عليه وقد حققنا الحصر  
 باقسامه فيما سبق لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى  
 وموضوعا في الكبرى فهو هذا الضمير اما راجع الى القياس الحاصل  
 من كون الحد الاوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى اذ  
 مرجع الضمير لا يجب ان يكون مصرحا بل يجوز ان يكون ضمنا او  
 راجع الى الحد الاوسط فيجب ان يكون المضاف مقدرا اما في طرف  
 المبتدأ اي قد وهو بمعنى صاحب الحد الاوسط او في طرف الخبر اي  
 فهو ذو الشكل الاول واعترض ابن سينا على الشكل الاول بان  
 المعتبر عندهم هو هذا الشكل مع ان الاوسط غير مكرر فيه لان الحد  
 الاوسط لما كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فصار  
 المراد بالمحمول المفهوم وبالموضوع الذات وما صدق عليه ولا يتكرر  
 الاوسط فيه فلا يتبع فاستصعب هذا الاشكال غاية الاستصعاب  
 واجيب بان التكرار في العنوان كاف في الانتاج فلا اشكال وفيه شيء ما  
 فاستخرج واجيب ايضا بحمله على مذهب المتقدمين لان المراد  
 بالموضوع ايضا المفهوم عندهم كما سبق في تكرار الاوسط وهذا الجواب  
 قريب الى الصواب واقول لو لاحظ معاني القضايا المحصورة  
 على الوجه الذي حقق في تحقيق المحصورات لم يرد هذا الاشكال  
 على مذهب المتأخرين فان معانيها ان الافراد التي يصدق عليها  
 عنوان الموضوع يصدق عليها عنوان المحمول فيكرر ولا اشكال  
 وان اردت كمال التوضيح فارجع الى شرح الشمسية للقطب وان كان



بالعكس أي ان كان الحد الاوسط ملائسا بعكس الشكل الاول  
 بان يكون موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فليس المراد  
 بالعكس المنطقي بل اللغوي وهو المعبر في الفارسية بسرنكون فهو  
 الشكل الرابع توجيه هذا الضمير وما بعده من الضميرين مثل  
 ما مر قدمه لطلب الاختصار وقدم الثالث لمناسبة الرابع كقولنا  
 كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق وان كان  
 موضوعا فيهما أي في الصغرى والكبرى فهو الثالث كقولنا كل انسان  
 حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق والشكل الثالث  
 لا يتبع الا جزئيا وان كان محمولا فيهما فهو الثاني كقولنا كل انسان  
 حيوان ولا شيء من الحجر بحجر فبعض الانسان بحجر فان قلت  
 هذه التعاريف الاربعة غير جامع لان من الشكل الاول ما يكون  
 متعلق بمحمول الصغرى موضوعا في الكبرى فتعرف الشكل الاول  
 لا يشمل اليه مثل كل انسان مساو للناطق والناطق بشر فيكل  
 انسان مساو للبشر وكذا لا يشمل تعريف الشكل الثاني ما يكون  
 متعلق بمحمول الصغرى محمولا في الكبرى مثل كل انسان مساو للناطق  
 ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بمساو للحجر وكذا  
 لا يشمل تعريف الشكل الثالث ما يكون متعلق بموضوع الصغرى  
 موضوعا في الكبرى مثل كل مساو للبشر ناطق وكل بشر انسان  
 فبعض المساوي للناطق انسان وكذا تعريف الشكل الرابع لا يشمل  
 ما يكون متعلق بموضوع الصغرى محمولا في الكبرى مثل كل مساو  
 للبشر ناطق وكل انسان بشر فبعض المساوي للناطق انسان  
 مع ان كلا منها من افراد المعرف فيكون التعريفات الاربعة باطلة  
 لكونها تعريفات بالاختصاص قلت نعم لكن يجب بتخصيص كل

من المعارف بالتعارف فان الاقيسة والاشكال قسمان متعارف  
 وغير متعارف فغرض المص تعرف التعارف وترك غير المتعارف  
 لعدم شهرته كما ينبغي عنه اسمه فيكون التعريفات جامعة ومساوية  
 المعارف وتفصيل غير المتعارف وما يطوي احدي مقدمته  
 من الاقيسة في الرسالة الموسوية وشرحنا عليه فارجع بالبصيرة  
 فان قلت لم ترتب الاشكال الاربعة على هذا الترتيب بان يجعل  
 ما يكون محمول الصغرى موضوعا في الكبرى اولا وما يكون محمول  
 الصغرى محمولا في الكبرى ثانيا وهكذا ولم لم يعكس الترتيب قلت  
 اشارة وتأييدها الى تفاوت الاشكال الاربعة في القوة والضعف  
 فالاول افضلها واقواها فجعل في المرتبة الاولى واقوويته عن  
 ماعداه من وجوه احدها انه ينتج المطالب الاربعة اعني الموجبة  
 الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية التي هي  
 اشرف القضايا وثانيها ان انتساجه قريب من الطبع بكاذهن  
 الصحيح يدركه باول وهلة من غير احتياج الى فكر وروية لانه على  
 النظم الطبيعي الذي هو الانتقال من موضوع المط الى الحد  
 الاوسط ثم منه الى محمول المطلوب فيلزم الانتقال من موضوع  
 المطلوب الى محموله وثالثها انه كثير الورد والاستعمال في السنة  
 من يعتد به وكلام من يوثق عليه ثم وضع الشكل الثاني لانه  
 قريب من الشكل الاول لمشاركته اياه في صفراء وهي اشرف  
 المقدماتين لانها مشتملة على الموضوع الذي هو الذات واما الكبرى  
 فهي مشتملة على المحمول الذي هو الصفة والذات اشرف من  
 الصفات والمشملة على الاشرف اشرف فلهذا كان هذا الشكل ثانيا  
 للاول ان قيل ان الثالث ينتج الايجاب بخلاف الثاني فانه لا ينتج



الا السلب قلنا فضل الكلية على الجزئية اكثر من فضل الايجاب على السلب لان من السوالب ما هو في قوة الايجاب كالسالبية السالبة المحمول وليس من الجزئي ما هو في قوة الكلي ثم وضع الشكل الثالث لان له قريبا ايضا لما ذكرناه اياه في كبراه وهي اخس من الصغرى ثم وضع الرابع لمخالفة الاول في مقدمته معا فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في كتب المنطق فان قلت لا حاجة الى هذا القول بل زائدة لا طائل تحته اخصوصا في المتن الموجز المختصر بعد قوله والاشكال اربعة قلت لما وقع الاختلاف في كون الاشكال ثلاثة ام اربعة حيث اسقط الفارابي وابن سينا والغزالي وجالينوس الشكل الرابع وعدوا الاشكال ثلاثة وذكر الامام الرازي ومن تبعه اياه وعدوا الاشكال اربعة كان المقام التأكيد فكذا كونها اربعة دفعنا لتوهم كونها ثلاثة وان كان هذا مذهب المتقدمين لان هذا المتن للتأخيرين ثم نبه المصنف على الخطا بترتيبه ونسفل درجته فقال والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا فاشار الى منشأ غلط المتقدمين في الانكار فنزلوا بعده عن الطبع منزلة الانكار الحقيقي وليس كذلك ولو حمل انكار المتقدمين على المبالغة لارتفع الخلاف وصار النزاع لفظيا وهو غير مناسب لانه يتساق الى تجهيل الطرفين وتحمية ههما ووجه بعده انه مخالف اقرب عن الطبع وكل مخالف له فهو بعيد فهذا الشكل بعيد ولهذا كانت الاشكال الثلاثة موجودة في القرآن دون الرابع اما وجود الشكل الاول فيه ففي احتجاج ابراهيم خليل الله على غرود اللعين بقوله تعالى فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فان هذا الدليل في قوة قوله ائت لا تقدر ان تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر

ان يأتي بالشمس من المغرب فليس برب ينتج من الاول فانت لست برب واما وجود الثاني فيه ففي استدلال الخليل ايضا بالافول على عدم الوهية النجم والقمر والشمس في قوله تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما افل قال لا احب الافلين فانه في قوة قوله هذا الكوكب افل وليس ربي بافل ينتج من الثاني وهذا الكوكب ليس بربي وقس عليه القمر والشمس في الايتين واما وجود الثالث فيه ففي رد الله تعالى على اليهود القائلين ما انزل الله على بشر من شيء وهو سلب كلي بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس فان نظمه من الثالث بان يقال موسى صلوات الله عليه بشر وموسى صلوات الله عليه انزل عليه الكتاب ينتج من الثالث بعض البشر انزل عليه الكتاب واصل النتيجة بشر انزل عليه الكتاب وهي مبهمة في قوة الجزئية ولذا قلنا في النتيجة بعض البشر انزل عليه الكتاب وهي تقيض قول الكفرة ما انزل الله على بشر من شيء والذي له طبع الطبع والطبيعة متحدان مستقيم اي خال عن الاعوجاج وعقل سليم عن شائبة الوهم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه لغاية قرينة من الاول بنقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع اعلم انهم اختلفوا في الشكل الثاني والثالث هل يحتاج في بيان انتاجهما الى الرد الى الاول ام لا فقل يحتاج لان الاول منتج بنفسه بخلافهما وقيل لا يحتاج بل يتبين بذاتهما من غير رد الى الاول وبه قال الشهروراري واخذ فخر الدين الرازي ويؤيده وجود الثلاثة في القرآن واما الفرق بين الثاني والثالث بان الثاني لا يحتاج بخلاف



الثالث فانه يحتاج الى الرد كما هو ظ كلام المص فتحكم محض  
لا قائل به اللهم الا ان يقال ان التخصيص المذكور لا يوجب الحصر  
الحقيقي فذكر المص عدم احتياج الثاني اليه واحال عدم احتياج  
الثالث اليه وطريق رد الثاني الى الاول عكس الكبرى وطريق رد  
الثالث اليه عكس الصغرى عند من قال بالاحتياج فيهما وطريق  
رد الرابع اليه مطلقا اما عكس الترتيب واما عكس المقدمتين  
في محل يقبله وانما يتبع الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالاجاب  
والسلب هذا شرطه باعتبار الكيف واما باعتبار الكم فكلية  
الكبرى اذ لو لم يوجد الشرط الاول لزم الاختلاف الموجب للعقم  
وهو صدق القياس الوارد على صورة واحدة مع اجاب النتيجة  
واخرى مع سلبها اما عند اجاب المقدمتين فكقولنا كل انسان  
حيوان وكل ناطق حيوان فالاجاب حق ولو قلنا وكل  
فرس حيوان فالسلب حق واما عند سلبهما فكقولنا لاشئ  
من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر فالحق السلب ولو قلنا  
ولاشئ من الناطق بحجر فالحق الاجاب وكذا لو لم يوجد  
الشرط الثاني لزم الاختلاف الموجب للعقم لان الكبرى لو لم تكن  
كلية كانت جزئية ولو كانت جزئية فاما ان تكون موجبة او سالبة  
وايا ما كان يتحقق الاختلاف الموجب للعقم اما عند الاجاب فله صدق  
قوله لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق  
الاجاب ولو قلنا بدل الكبرى بعض الصاهل فرس كان الصادق  
السلب واما عند السلب فله صدق قولنا كل انسان حيوان وبعض  
الجسم ليس بحيوان والصادق الاجاب ولو قلنا بدل الكبرى بعض  
الحجر ليس بحيوان فالحق السلب فذكر المص الشرط الاول والثاني

وترك الشرط الثاني له لان مقصوده انما هو بيان استيفاء اقسام  
الاول وشرائطه دون ما عداها وانما ذكره استطرادا واعتراض  
على الشرط الاول بان الشكل الثاني قد يتبع بدون الاختلاف  
كما بينه الساجي على المرعشي في اخر تقرير القوانين بان قوله تعالى  
ان خير من استأجرت القوى الامين اشارة الى قياس من الشكل  
الثاني احدى مقدمتيه مطوية تقريره موسى صلوات الله عليه  
هو القوى الامين وكل خير من استأجرت القوى الامين يتبع ان موسى  
صلوات الله عليه خير من استأجرت فيكون المقدمة المذكورة  
في الآية كبرى والمطوية صغرى فالقياس من الشكل الثاني مع  
ان شرطه مفقود وهو الاختلاف فاما وجهه واجيب بان ما ذكر  
في كتب المنطق من الشرط مطلقا انما هو شرط الاطراد لا شرط  
اصل الانتاج وضروب الشكل الثاني المنتجة اربعة كالاول الاول  
من كليتين والصغرى موجبة مثاله كل غائب مجهول الصفة وكل  
ما يصح ببعده ليس بمجهول الصفة يتبع كل غائب لا يصح ببعده  
الثاني من كليتين والكبرى موجبة مثاله كل غائب ليس بمعلوم  
الصفة وكل ما يصح ببعده فهو معلوم الصفة يتبع كل غائب ليس  
يصح ببعده الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى  
مثاله بعض الغائب مجهول الصفة وكل ما يصح ببعده ليس بمجهول  
الصفة فبعض الغائب لا يصح ببعده الرابع من سالبة جزئية صغرى  
وموجبة كلية كبرى مثاله بعض الغائب ليس بمعلوم الصفة وكل  
ما يصح ببعده معلوم الصفة فبعض الغائب لا يصح ببعده وهكذا  
مثل ابن الحساجب لكن انما يصح على مذهب الشافعي الذي يمنع  
بيع الغائب لا غير واما الشكل الثالث فيشترط في انتاجه امران



احدهما الجواب الصغرى والثاني كلية احدى المقدمتين لانه  
لو لم يوجد هذان الشرطان لزم الاختلاف الموجب للعقم كما بين  
في المطولات وضروبه النتيجة سنة الاول من موجبتين كليتين ينتج  
موجبة جزئية مثاله كل برمقات وكل برربوى ينتج بعض المققات ربوى  
الثاني من موجبتين والصغرى جزئية مثاله بعض البرمقات  
وكل برربوى ينتج بعض المققات ربوى وجعل هذا الضرب  
ثانيا هو طريق ابن الحاجب وجساعة وجعل الكتابي ومتبعوه  
ثاني ضروب هذا الشكل من كليتين والكبرى سالبة واختار  
بعض الفضلاء ما قاله ابن الحاجب وهو الظ الثالث من موجبة  
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى مثاله كل برمقات وبعض  
البرربوى ينتج بعض المققات ربوى الرابع من موجبة كلية  
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله كل برمقات  
وكل برربوى ينتج بعض المققات لا يباع بخنسه  
متفاضلا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى  
ينتج سالبة جزئية مثاله بعض البرمقات وكل برربوى ينتج بعض المققات  
لا يباع بخنسه متفاضلا يباع بخنسه متفاضلا يباع بخنسه متفاضلا  
ينتج بعض المققات لا يباع بخنسه متفاضلا السادس من موجبة  
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله كل  
برمقات وبعض البرربوى ينتج بعض المققات لا يباع بخنسه متفاضلا  
يباع بخنسه متفاضلا فاعلم من هذا ان الشكل الثالث لا ينتج الا جزئية  
لكن الثلاثة الاول موجبات جزئية والثلاثة الاخيرة سالبات جزئية  
واما الشكل الرابع فشروطه وضروبه ففروع عنه ومحال  
الى المطولات لعدمه عند البعض ولبعد عند بعض احوال الشكل  
الاول هو الذى جعل معيارا للعلوم اى آلة العيار والوزن الكونه

على النظم الطبيعى كما بين فنورده الفاء جواب شرط محذوف  
تقديره اذا جعل معيارا للعلوم فمن نورده ههنا اى في هذه  
الرسالة اوفى هذا المقام منها ليحتمل دستورا بضم الدال وهو  
الافصح والفتح جاز قال الا خستى بمعنى الاصل والقانون  
وقد يطلق على الوزير الاعظم والمراد ههنا المعنى الاول ويمكن  
ان يحمل على الثاني مجازا وما قاله الشراح في تفسيره اى مرجعا  
يكتفى به بيان حاصل المعنى ويستنتج منه المطلوب وفي بعض النسخ  
وينتج والمأل واحد واعترض عليه بان البيهيات لا تكون مسئلة  
من العلوم اذ المسئلة ما يبرهن عليها في العلم ولا شئ من البيهيات  
ما يبرهن عليها فيه فاننتج من الشكل الثاني لاشئ من المسئلة بيهيات  
ولا شئ من البيهيات بمسئلة ومسئلة انتاج الشكل الاول بيهيات  
فكيف يحتمل مسئلة فضلا عن ان يكون دستورا في العلم واجيب  
بان هذا مبنى على مذهب من جوز كون البيهيات مسئلة والتعريف  
السابق اما مبنى على مذهب من لم يجوز واما مبنى على تخصيص  
المعرف بالمسئلة النظرية واما مبنى على حذف القيد والشرط  
في التعريف فالجواب ان المسئلة ما يبرهن عليها في العلوم  
ان كانت نظرية ويمكن ان يحاط بان هذا ليس بمسئلة من العلم  
وانما ذكرتم هذا الماعدا لتوقف الاشكال الباقية عليه وتوضيحها  
لها واعترض عليه ايضا بان هذا الشكل لا ينتج فضلا عن ان يكون  
اصلا ومرجع لانه لو اتبع لزم الدور يسانه ان العلم بالنتيجة موقوف  
على العلم بالكبرى اذ المدلول موقوف على العلم بالدليل واجزائه  
والجبال ان العلم بالكبرى موقوف على العلم بالنتيجة لانه ما لم  
يعلم ان زيدا حيوان لم يعلم صحة كل انسان حيوان



واجب عنه ايضا بان تغاير جهتي التوقف يدفع الدور لان الموقوف  
على العلم بالكبرى وهو العلم بالنتيجة التي هي ثبوت الاكبر لذات  
الاصغر من حيث هو ذات الاصغر موقوف على ثبوت الاكبر لجميع افراد  
الايوسط من حيث انها افراد الاوسط وهذا موقوف على ثبوت الاكبر  
لذات الاصغر من حيث انها من افراد الاوسط لامن حيث انها ذات  
الاصغر والحاصل ان النتيجة من حيث ذاتها مع قطع النظر عن  
الدخول تحت وصف الاوسط موقوفة على الكبرى وهي موقوفة  
على الجزئيات الداخلة فيها من حيث الاوسط لامن حيث ذاتها  
فلا يلزم الدور لاختلاف جهتي التوقف بشرطه اي الشكل  
الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى  
وبحسب الجهة فعليه الصغرى بان لا تكون ممكنة بل من القضايا  
الاحدى عشر من الضرورية والدائمة والمشروطة العامة  
والخاصة الى غير ذلك مما بينت في المفصلات ولم يتعرض المص  
للشرط بحسب الجهة لان هذه الرسالة مختصة على بيان  
المطلقات فان قلت من شروط المطلقات ايضا تكرار الحد  
الايوسط اذا لم يتكرر لم يتعد الحكم من الاصغر الى الاكبر فلا يحصل  
الانتاج قلت نعم الا ان هذا الشرط مشترك بين جميع الاقبسة  
والاشكال ومنفهم من تعريف القياس ومن قوله والمكرر  
بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط ولهذا لم يتعرض له واراد  
بيان الشرائط الحاصلة لكل شكل فان قلت شريك الباري  
متصور في الذهن وكل متصور في الذهن موجود فيه فشريك  
الباري موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج لان النفس  
وجميع قواها من الموجودات الخارجية فينتج بعد اسقاط الحد الاوسط

ان شريك الباري موجود في الخارج وهو يطمع ان شرائط  
القياس موجودة فيه قلت لان ان جميع الشرائط موجودة فيه كيف  
ومن الشرائط تكرار الحد الاوسط كما عرفت ولم يوجد ههنا  
لان الموجود المذكور في الصغرى الموجود الذهني وفي الكبرى  
الموجود الخارجي وهما غيران فلم يتكرر الحد الاوسط فلذا لم ينتج  
وفيه ضعف اذا الموجود ليس بحد اوسط لكن دفعة سهل لمن هو  
اهل فان قلت الطلاق موقوف على النكاح والنكاح موقوف  
على اذن العاقدين فينتج بعد توسط المقدمة الاجنبية ان الطلاق  
موقوف على اذن العاقدين وهو يطمع لان الطلاق ليس بموقوف  
على اذن الزوجة بل الزوج مستقل فيه قلت اجيب عنه بوجوه  
احدها ان الحد الاوسط غير مكرر اذا المراد بالنكاح المذكور  
في الصغرى وجود النكاح وفي الكبرى صحة النكاح وهما متغايران  
فلم يتكرر الحد الاوسط وثانيها انه قياس مساواة وليس المقدمة  
الاجنبية فيه بصادقة فتأمل جدا وثالثها ان كبراهم والسند  
جواز نكاح الفضولي وفيه تأمل اما شرطية ايجاب الصغرى  
فلانها لو كانت سالبة لا يندرج الاصغر تحت الاوسط فلا يتجاوز  
الحكم بالاكبر عليه الى الاصغر فلا يحصل الانتاج نحو لاشئ  
من الانسان بفرس وكل فرس صهال واما شرطية كلية الكبرى  
فلانها لو كانت جزئية لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه  
بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر فلا يحصل الانتاج  
ايضا كقولنا لكل انسان حيوان وبعض الانسان فرس  
وضروبه النتيجة اربعة قيد بالنتيجة لان الضروب المطلقة  
مائة لان في صغرى الشكل الاول عشرة احتمال وهي الموجبة



الطبيعية والسالبة الطبيعية والموجبة المهمة والسالبة المهمة  
والموجبة الشخصية والسالبة الشخصية والموجبة الكلية والسالبة  
الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذا في كبراء عشرة  
احتمال هكذا لكن الطبيعية مطلقة غير معتبرة في العلوم والانتاجات  
فبقي في الصغرى والكبرى ثمانية والمهمتين راجعتان الى الجزئية  
فبقي فيهما ستة والشخصيتين راجعتان الى الكلية لاشاؤها  
في كبرى هذا الشكل نحو هذا زيد وزيد انسان يتبع هذا انسان  
فبقي فيهما اربعة ففرضنا الاربعة في الاربعة فحصل ستة  
عشر احتمالا لكن اشتراط ايجاب الصغرى اسقط الثمانية  
وهي ما يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى احدى المحصورات  
الاربعة وما يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى ايضا احدها  
واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى وهي ما يكون الكبرى  
موجبة جزئية والصغرى احدى الموجبتين وما يكون الكبرى  
سالبة جزئية والصغرى ايضا احدهما فبقي ضروب اربعة  
هي النتيجة الاولى هو المركب من موجبتين كلتين يتبع موجبة  
كلية والثاني من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى يتبع  
سالبة كلية لان النتيجة تابعة لآخرس المقدمتين والثالث  
هو المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى  
يتبع موجبة جزئية لما سبق والرابع هو المركب من موجبة  
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتبع سالبة جزئية لاجتماع  
الحسنيين وترتيب الضروب ناظر الى ترتيب النتائج في الشرافة  
ونتيجة الضرب الاول اشرف لاجتماع الشرفين فيها ونتيجة  
الضرب الثاني اشرف من نتيجة الثالث لان شرف الكلى من وجوه

وشرف

وشرف الايجاب من وجه واحد ونتيجة الضرب الثالث لهما  
شرف لا يجابها ولا شرف في نتيجة الضرب الرابع فقدم الاشرف  
والاشرف ويجوز في التقديم اعتبار شرف المقدمات والى  
هذا اشار المص بقوله الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل  
مؤلف محدث فكل جسم محدث الضرب الثاني كل جسم مؤلف  
ولاشئ من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم الضرب الثالث  
بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث  
الضرب الرابع بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم  
فبعض الجسم ليس بقديم فقد علم بهذا التقريران الطبيعية لا تتبع  
في كبرى هذا الشكل لكن قال بعض المحققين ان الشرطين  
انما يلزمان في الاقضية المعتبرة المركبة من المحصورات واما اذا كان  
القياس مركبا من الطبيعيات فالشرط انما هو ايجاب الصغرى فقط  
لا كلية الكبرى كقولنا الانسان نوع والنوع كلى فالانسان كلى  
وفيه نظر لانك قد عرفت ان الشروط المذكورة في جميع الباب  
انما هي لاطراد الانتاج لا لاصله فلا وجه لقوله اصلا هذا ثم لما فرغ  
من بيان الاشكال الاربعة شرع في بيان مامنه تركيبها فقال  
والقياس الاقتراني امام مركب من حيتين كما مر دمثاله وضروبه  
وشروطه فلا يرد عليه ان الاقتراني قد يتركب من اكثر من حيتين  
كما في الاقضية المركبة لان هذا امامني على المذهب التحقيقي  
من ان القياس لا يتركب من اكثر من مقدمتين وامامني على الاكتفاء  
بالاقل دون قوله وامامني متصلتين اي لزوميتين كما هو المتبادر  
لان الظاهر ان القياس المركب من الاتفاقيتين ليس بمتبع وكذا المركب  
من اللزومية والاتفاقية اذ لا فائدة في الاتفاقيات فان قلت اذا كان



الامر كذلك فالفائدة في البحث عنها وتطويل مباحثها بحيث  
لا تضيق قلت لان الاشياء تنكشف باضدادها والشركة بينهما  
اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما  
غير تام من الاخرى لكن القريب الى الطبع هو الاول ومعنى  
غير المطبوع انه يتبع مع الكراهة لانه لا يتبع اصلا فمثال الشركة  
في جزء تام منهما قول المص كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضبوطة ينتج كلما كانت  
الشمس طالعة فالارض مضبوطة لان ملزوم الملزوم ملزوم ومثال  
الشركة في جزء غير تام منهما كقولنا كلما كان ا ب فيج د وكلما كان  
د ه فوز ومثال الشركة في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى  
كقولنا كلما كان ج د فكلما كان ا ب فيج ط وكلما كان ج ط فوز  
ولا يستعمل في الكتب الا القسم الاول وينعقد فيه الاشكال الاربعة  
وان انكر البعض لان الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما  
في الكبرى فهو والشكل الاول كما ذكر مثاله في المتن وان كان تاليا فيهما  
فهو والشكل الثاني كقولنا كلما كان ا ب فيج د وليس البتة اذا كان ه ز  
فيج د وليس البتة اذا كان ا ب في ه ز وان كان مقدما فيهما فهو  
الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج د فاب وكلما كان ج د فقد يكون  
اذا كان ا ب في ه ز وان كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو  
الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د فاب وكلما كان ه ز فيج د فقد يكون  
اذا كان ا ب في ه ز وشرائط انتاج هذه الاشكال كما كان في الجمليات  
من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى  
وفي الثاني اختلاف مقدمته في الكيف وكلية الكبرى وفي الثالث  
ايجاب الصغرى وكلية احدي مقدمته وفي الرابع احد الامر بن

اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف  
مع كلية احديهما وكذلك عدد ضروريها الا في الشكل الرابع  
فان ضروريه ههنا خمسة بالاتفاق واعترض على القياس المركب  
من المتصلتين على هيئة الشكل الاول بان قوله تعالى واو علم الله  
فيهم خيرا لاسمهم واواسمهم لتولوا قياس شرطي مركب  
على هيئة الشكل الاول مع ان النتيجة فاسدة لان الله تعالى لو علم  
فيهم خيرا لم يتولوا بل يقبلون الحق واجيب عنه بوجوه الاول  
ان المقدمتين مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون  
كلية ففساده لانتفاء شرطه والثاني انه لو سلم انها كليتان  
لكن لانهم اتفقا لزميتان والاتفاقيات لا تتبع كما عرفت واوسلم  
انها لزميتان كليتان لكن لانهم اتفقا فاسدة بل صحيحة  
كالمقدمتين لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمخ حار  
ان يستلزم المخ فيكون مثل قولنا لو كان زيد حارا لكان ناهقا وهذا  
صحيح فكذا هذا وكل هذا غلط لانه كيف يصح ان يعتقد في كلام  
الحكيم انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج مع ان كلمة اول لا تستعمل  
في فصيح الكلام الا في الاستثنائي دون الافتراضي بل الصواب  
في الجواب لانهم انه قياس بل هو وارد على قاعدة اللغة من ان كلمة  
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول يعني او علم الله فيهم خيرا لاسمهم لكن  
لم يعلم خيرا في الاسماع فلم يسمع ثم ابتداء قوله ولو اسمهم لتولوا  
وهو كلام آخر على طريق اول لم يخف الله لم يعصه يعني ان اوفي الثاني  
وصليته يعني انهم يتولون اسمهم اول لم يسمعهم فلا يكون قياسا  
وان اوهم صورته فكلام الله يرى عن مثل هذا القياس فسبحان الله  
عما يقولون ونقض ايضا بقولنا كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة



وجوده وكل كانت الثلاثة موجودة فهي فرد ينتج كما كانت الاربعة  
موجودة فهي فرد فالنتيجة فالتسعة مع ان القياس صحيح بمادته  
وصورته فواجه ذلك واجيب بان ضمير هي في كبرى القياس راجع  
الى الثلاثة فيكون معنى الكبرى كلما كانت الثلاثة موجودة فالثلاثة  
فرد ينتج كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد وهذا حق ثابت  
واما من متفصلاتين اى عناديتين كلزوم للزوم في الاتصال وشرط  
انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وسدق منع الخلو عليها  
وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين  
المشاركين ويغير فيهما شرائط الانتاج المعبرة في الجمليتين واقسامه  
ايضا ثلثة لان الشراكة اما في جزء تام منهما اوفى جزء غير تام  
منهما اوفى جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع  
من هذه الاقسام ما يكون الشراكة في جزء غير تام منهما كقوله  
كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج اما زوج الزوج اوزوج  
الفرد لانه اما ان ينقسم الى المنقسم بمساو بين او لا ينقسم ينتج  
كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج الزوج الفرد لان  
الصادق من المنفصلة الاولى ان كان الفردية فهي احدى  
اقسام النتيجة وان كان الزوجية فهي منحصرة في قسمين  
فيصدق النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة واما من جملة  
ومتصلة وله اقسام اربعة لان المتصلة اما ان تكون صغرى  
او كبرى واياها كان فالشراكة اما مع مقدم المتصلة او نالها  
الاول كقولنا كلما كان اب فيج دوكل ب ه والثاني ما يكون المتصلة  
صغرى والجملة كبرى والشراكة مع التالي كقولنا كلما كان  
هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان

هذا الشيء انسانا فهو جسم والثالث نحو كل اب وكلما كان ب ج  
فكل د ه والرابع نحو كل اب وكلما كان د ج فكل د ب وشرط  
انتاجه ايجاب المتصلة وينعقد الاشكال الاربعة منه باعتبار  
مشاركة الجملة والتالي وتصويرها في هذا المثال ممكن والشرائط  
المعبرة في الجمليتين معتبرة فهما بين التالي والجملة مثلا يقال  
في الشكل الثاني كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان ولا شيء  
من الحجر بحوان ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فليس بحجر  
وقس علمية تصوير الباقي واما من جملة ومنفصلة هذا اقسام  
اربعة ايضا والمطبوع منها ما يكون المنفصلة صغرى والجملة  
كبرى والاشراك في جزء غير تام وهذا اقسام ثلثة الاول ما يكون  
عدد الجملة بعدد اجزاء الانفصال ويكون نتيجة التاليف متحدة  
مثلا كل ا اما ب واما ج واما د وكل ب ط وكل ج ط وكل د ط ينتج  
كل ط ويسمى هذا قياسا مقسما متحد النتيجة وشرطه ان يكون  
المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو او حقيقة والثاني ما يكون  
عدد الجملة بعدد اجزاء الانفصال ايضا ويكون نتيجة التاليف  
مختلفة مثلا كل ج اما ب واما د وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز  
ينتج كل ج اما ب واما ط واما ز ويسمى هذا قياسا مقسما مختلف النتيجة  
والشرط السابق شرط اهد القسم والثالث ما يكون عدد الجملة  
اقل من عدد اجزاء الانفصال وانغرض الجملة واحدة والمنفصلة  
ذات جزئين كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو  
منقسم بمساو بين ينتج كل عدد اما فرد واما منقسم بمساو بين  
وشرطه صدق منع الخلو بالمعنى الاعم على المنفصلة التي هي  
صغرى فان قلت الزوج عدد وكل عدد اما زوج واما فرد ويلزم



انقسام الزوج الى الزوج والفرد قلت انه من القسم الغير المطبوع  
فلا ضير لنا لان كلامنا في المطبوع مع ان فساد النتيجة ممنوع لانها  
منفصلة حقيقة فيكون احد جزئيه صادقا فقط وح لا يلزم ما ذكر  
وانما يلزم لو كان كل من جزئيه صادقا وبس كذلك وامان منفصلة  
ومن منفصلة وهذا ايضا اقسام اربعة والمطبوع ما يكون المتصلة  
صغرى والمنفصلة كبرى ويكون الشركة ايضا في جزء غير تام  
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان  
اما ابيض واما اسود ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو  
اما ابيض واما اسود وسكت القطب عن انعقاد الاشكال الاربعه  
في هذين القسمين فظاهره يشعر بعدم الانعقاد لكن العقل يجوز كما  
في الاقسام الباقية وان اردت تفصيل هذا المقام فارجع الى المطولات  
بالاهتمام التام والله هو المفضل المنعم واما القياس الاستثنائي  
قد مر تفسير القياس الاستثنائي وماله وما عليه ووجه التسمية  
فيه تذكرا لقياس الاستثنائي يكون مركبا دائما من مقدمتين احديهما  
شرطية والاخرى وضع احد جزئيه اي اثباته اورفعه ليلزم وضع  
الجزء الاخر اورفعه في المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع  
وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا  
القياس شرائط ثلاثة احديهما ان يكون الشرطية موجبة وثانيهما ان يكون  
هي لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وثالثهما احد  
الامر ين اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائية اي الواضحة او الراجعة  
فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم  
ينتج عين التالي والالزم انفكك الالزم عن الملزوم فيبطل الالزم  
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وهذا قياس

مركب من مقدمتين الاولى شرطية والثانية واضحة اي استثناء  
عين المقدم ينتج فهو حيوان وهو عين التالي في الصورة واستثناء  
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والالزم وجود الملزوم بدون  
الالزم فيبطل الالزم ايضا ولا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم  
ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لجواز ان يكون التالي اعم  
من المقدم ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص ولا من انتفاء  
الاخص انتفاء الاعم واعترض عليه بان هذا انما يصح في مادة  
عموم المحمول من الموضوع واما في مادة مساواته له فينتج صورة  
اربعه استثناء العين العين واستثناء النقيض النقيض مثلا كلما كان  
هذا الشيء انسانا فهو ناطق لكنه انسان فهو ناطق لكنه ناطق فهو  
انسان لكنه ليس بانسان فهو ليس بناطق لكنه ليس بناطق فهو  
ليس بانسان فقول المنطقيين على اطلاقه ليس بصحيح واجاب  
الفاضل الفناري بان انتاج الصور الاربعه مبني على تلازم التعاكس  
بمعنى ان هذه القضية وان كانت واحدة في الصورة لكنها اثنتان  
في الحقيقة لان كل واحد من الانسان والناطق لازم للآخر وملزوم له  
فالنتائج الاربعه اثنتان لطرده القضية واثنتان لعكس القضية  
لان هذه النتائج الاربعه لهذه القضية خاصة مع قطع النظر  
عن عكسها مثلا كلما كان هذا انسانا فهو ناطق ينتج فيه ايضا  
عين المقدم عين التالي ونقيض التالي نقيض المقدم وكذا  
في عكس هذا المثال اي كلما كان هذا ناطقا فهو انسان ينتج فيه ايضا  
عين المقدم عين التالي ونقيض التالي نقيض المقدم كما قال به  
الفناري وفيه نظر فتدبر واجاب الفاضل المحشي بان هذا مبني على  
خصوص المادة وهو اقرب الى الصواب كقولنا ان كان هذا



انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهذا قياس مركب  
 من مقدمة شرطية ومن مقدمة رافعة ينتج فلا يكون انسانا  
 وهذا القياس يسمى قياسا اتصاليا لكون الموضوع فيه اتصاليا  
 كما قال به ميرابو الفتح في عمدة التهذيب وان كانت منفصلة حقيقة  
 قد مر تفسيرها ووجه تسميتها فلا حاجة الى الاعداد فاستثناء عين  
 احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء  
 نقيض احدهما ينتج عين الاخر لامتناع الخلو بينهما فيكون لهذه  
 اربع نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنان باعتبار استثناء  
 النقيض كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فهو ليس  
 بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه  
 ليس بفرد فهو زوج وعلى هذا فانعسة الجمع ينتج فيها استثناء  
 العين النقيض لامتناع الجمع ولا ينتج استثناء النقيض العين  
 لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو ينتج فيها استثناء النقيض العين  
 لاستثناء العين النقيض وقد مر تفصيله في ضمن الامثلة فتذكر  
 ويسمى هذا قياسا انفصاليا كما في عمدة التهذيب اعلم ان القياس  
 اما افتراضي واما استثنائي متصل واما استثنائي منفصل والاستثنائي  
 المتصل اما ان يستثنى فيه عين المقدم واكثر استعماله ان يذكر  
 الشرطية بلفظة ان واما ان يستثنى فيه نقيض التالي واكثر استعماله  
 ان يذكر الشرطية بلفظة او واعلم ايضا ان طريق رد الاستثنائي  
 متصلا او منفصلا الى الافتراضي اذا كان المقدم والتالي متحدتي  
 الموضوع في الشرطية ان يجعل الاستثنائي صغيرا ويجعل الخلل  
 محمول المطر على محمول الاستثنائي كبري مثقال الاستثنائي المنفصل  
 الذي يستثنى فيه عين المقدم قولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا

لكنه انسان ينتج نه حيوان فيقال هذا انسان وكل انسان حيوان  
 ومثال الاستثنائي الذي يستثنى فيه نقيض التالي لو كان هذا انسانا  
 فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان فيقال هذا ليس  
 بحيوان وكل ما هو ليس بحيوان ليس بانسان ومثال آخر منه ان كان  
 هذا فرسا فهو ليس بجواد لكنه بجواد ينتج ان هذا ليس بفرس  
 فيقال هذا جواد وكل جواد ليس بفرس ومثال الاستثنائي المنفصل  
 الذي استثنى فيه عين احد الجزئين هذا العدد اما زوج واما فرد  
 لكنه زوج ينتج فهو ليس بفرد فيقال هذا زوج وكل زوج ليس  
 بفرد ومثال الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه نقيض احد  
 الجزئين العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد  
 فيقال هذا ليس بزوج وكل ما ليس بزوج فهو فرد هذا اذا كان  
 المقدم والتالي مشاركي الموضوع والا فارد عسير يحتاج الى عناية  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة  
 فالنهار موجود فيقال في رده هكذا وجود النهار لازم لطلوع  
 الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود فهو  
 متحقق ينتج ان وجود النهار متحقق وكقولنا اما ان يكون الشمس  
 طالعة واما ان يكون الليل موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان الليل  
 ليس بموجود فيقال في رده هكذا وجود الليل منافي لطلوع  
 الشمس الموجود وكل ما هو منافي لطلوع الشمس الموجود فهو  
 ليس بمحقق ينتج ان وجود الليل ليس بمحقق وهذا انما هو فيما  
 اذا استثنى عين المقدم واما اذا استثنى نقيض التالي كما اذا قيل  
 في المثال الاول لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست  
 بطالعة فيقال في رده طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار



المتنى وكل ما هو ملزوم او وجود النهار المتنى فهو متنى ينتج ان  
 طلوع الشمس متنى وكذا ذاقيل في المثال الثاني لكن الشمس  
 ليست بطالعة ينتج ان الليل موجود فيقال في رده عدم الليل  
 مناف لعدم طلوع الشمس المتحقق وكل ما هو مناف لعدم طلوع  
 الشمس المتحقق فهو ليس بمتحقق واما رد الاقتران الى الاستثنائي  
 المتصل فطريقه ان يجعل ثبوت الحد الاوسط لموضوع المط  
 مقدما والمط تاليا ويستثنى عين المقدم وهذا مطرد كقولك هذا  
 حيوان لانه انسان وكل انسان حيوان فيقال في رده اليه ان كان  
 هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان وكقولك هذا  
 جواد وكل جواد ليس بفرس ينتج ان هذا ليس بفرس فيقال في رده  
 اليه ان كان هذا جوادا فهو ليس بفرس لكنه جواد ينتج انه ليس بفرس  
 وكقولك هذا ليس بانسان لانه ليس بحيوان وكل ما هو ليس بحيوان  
 ليس بانسان فيقال في رده اليه ان كان هذا ليس بحيوان فهو ليس  
 بانسان لكنه ليس بحيوان واما رد الاقتران الى الاستثنائي المنفصل  
 فطريقه ان يردد بين الحد الاوسط وبين منافيه والمراد من منافى  
 الحد الاوسط نقيض الحد الاكبر ثم يستثنى عين الحد الاوسط مثاله  
 الانسان زوج وكل زوج فهو ليس بفرد فيساقى الزوج الذى هو  
 الوسط انما هو الفرد فنقول الانسان اما زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه  
 ليس بفرد ومثال آخر الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية  
 فيقال الوضوء اما عبادة واما صحيح بدون النية لكنه عبادة ينتج  
 انه لا يصح بدون النية وهذا الطريق مطرد في المنفصلة الحقيقية  
 ومما نعمة الجمع واما رد الاستثنائي المتصل الذى استثنى فيه عين  
 المقدم الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يردد بين عين المقدم

وبين نقيض التالى ثم يستثنى عين المقدم مثاله ان كان هذا انسانا  
 فهو حيوان لكنه انسان فيقال هذا اما انسان واما ليس بحيوان  
 لكنه انسان ينتج انه حيوان واما رد الاستثنائي المتصل الذى استثنى  
 فيه نقيض التالى الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يردد بين عين  
 المقدم وبين نقيض التالى ثم يستثنى نقيض التالى لينتج نقيض  
 المقدم والمثال ظاهر مما سبق واما رد الاستثنائي المنفصل الذى  
 استثنى فيه عين احد الجزئين الى الاستثنائي المتصل فطريقه  
 ان يجعل الجزء الذى استثنى عينه مقدما ويجعل نقيض الاخر تاليا  
 ثم يستثنى عين المقدم لينتج عين التالى وهو نقيض الجزء الاخر  
 مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد  
 فيقال ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس بفرد لكنه زوج ينتج انه  
 ليس بفرد واما رد الاستثنائي المنفصل الذى استثنى فيه نقيض احد  
 الجزئين الى الاستثنائي المتصل فطريقه ان يجعل نقيض الجزء الذى  
 استثنى نقيضه مقدما ويجعل عين الاخر تاليا ثم يستثنى عين  
 المقدم وهو نقيض احد الجزئين لينتج عين التالى مثاله هذا العدد  
 اما زوج واما فرد لكنه ليس بزواج ينتج انه فرد فيقال ان لم يكن هذا  
 العدد زوجا فهو فرد لكنه ليس بزواج ينتج انه فرد هذا المنص  
 ما فى تقرير القوانين للساجقلى المرعى نقلته بعينه تبركا وتينا واعلم  
 ايضا ان القياس اما اقترانى واما استثنائى وكل منهما اما مفرد واما  
 مركب والمركب اما موصول النتائج واما مفصول النتائج  
 فان صريح نتائج تلك القياسات يسمى موصول النتائج اوصل  
 تلك النتائج بالمقدّمات كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج  
 د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وان لم يصرح بها



يسمى مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت  
مرادة من جهة المعنى لان القياس لا ينفك عن النتيجة كقولنا كل ج  
ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه ويشال القياس  
الاستثنائي المركب كقولنا الارض مضيئة لانه ان كانت الشمس  
طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة واذا كان التهار موجودا  
فالارض مضيئة لكن التهار موجود فالارض مضيئة هذا مفصول  
النتائج وان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن الشمس  
طالعة فالتهار موجود واذا كان التهار موجودا فالارض مضيئة  
لكن التهار موجود فالارض مضيئة فم هذا مفصول النتائج ومن  
الاقبسة المركبة ما هو مركب من افتراضي واستثنائي كقولنا هذا  
متنفس لانه ان كان متحركا بالارادة فهو حيوان لكنه متحرك  
بالارادة وكل حيوان متنفس ينتج المدعى هذا مفصول النتائج  
واذا ذكرت النتيجة وضمت الكبرى اليها فهو مفصول النتائج ومن  
الاقبسة ايضا القياس الخلف وهو قياس يثبت المط بابطال نقيضه  
وانما يسمى خلفا اي باطلا لانه يثبت في نفسه بل لانه ينتج الباطل على  
تقدير عدم حقيقة المط روى عن ابي يوسف انه بقعد مع احد  
فاحدث فقال سكنت الفانطقت خلفا ففهم ابو يوسف وهو قياس  
مركب من قياسين احدهما افتراضي من متصلة وحلية والاخر  
استثنائي ولن فرض المط لبس كل ج ب فنقول لو لم يصدق هذا  
اصدق نقيضه وهو كل ج ب وكل ب ا ينتج لو لم يصدق لبس  
كل ج ب لكان كل ج ا لكن التالي بط والمقدم مثله فيثبت  
الدعوى اعني لبس كل ج ب وهو المط البرهان لما فرغ  
من القياس بحسب الصورة شرع في القياس بحسب المادة

والبرهان في اللغة مطلق الحجة وفي اصطلاح المنطق قياس  
مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين قد مر تفسير القياس  
واعترض على هذا التعريف بان قوله مؤلف من مقدمات  
مستدرك لانه داخل في تعريف القياس واجيب اما بالحمل على  
التجريد او على التأكيذ او على التصريح بما علم ضمنا ويجوز  
ان يكون ذكر المؤلف ليعلم به قوله من مقدمات وذكرها لتكون  
موصوفة بقوله يقينية فلا اشكال اصلا فان قيل لم قال هذا  
من مقدمات مع انه قال في تعريف القياس من اقوال فلم يغفل بقول  
في الموضعين من اقوال او من مقدمات قلت تنبيهها على ان ذكر  
المقدمات في تعريف القياس يستلزم الدور كما مردون ذكرها  
في تعريف البرهان وهو ظ واليقين اعتقاد جازم ثابت مطابق  
للواقع وبالقيد الاول خرج الظن والوهم لانه لا جزم فيهما وبالقيد  
الثاني خرج التقليد لانه غير ثابت يزول بتشكيك المشكك كما قيل  
اعتقاد الجاهل كذب الحمار وبالقيد الثالث خرج الجاهل المركب  
كاعتقاد الحكماء فانه وان كان جازما ثابتا لكنه غير مطابق  
للواقع والفرق بين الجاهل المركب والبسيط ان الجاهل  
بجاهل المركب من لا يعلم الشيء ويعتقد انه يعلم ولا يعلم انه لا يعلم  
فالجاهل في هذه الصورة اثنان لا يعلم ولا يعلم انه لا يعلم واما الجاهل  
بالبسيط من لا يعلم الشيء ويعلم انه لا يعلم فالجاهل في هذه  
الصورة واحد وقوله لانتاج اليقين علة غائبة ذكر لي شمل التعريف  
على العلل الاربع فيكون احسن التعاريف لان ما يشتمل على العلل  
الاربعة احسن مما يشتمل على الثلاثة وهو احسن مما دونه وهكذا  
فقوله مؤلف اشارة الى العلة الفاعلية والصورية بالالتزام لان



كل مؤلف لا بد له من فاعل مؤلف ومن هيئة تأليفية وما قيل ان دلالة على الفاعل بالمطابقة وعلى الهيئة بالالتزام فمحمول على المبالغة كأنه كالمطابقة في الوضوح وقوله من مقدّمات اشارة الى العلة المادية بالمطابقة وقوله لا تحتاج اليقين اشارة الى العلة الغائية بالمطابقة ايضا واعلم ان كل مركب صادر من المختار لا بد له من علة اربع وكل مركب صادر من الموجب فلا بد له من علة ثلاثة المادية والصورية والفاعلية وكل بسيط صادر من المختار فلا بد له من اثنين الفاعلية والغائية وكل بسيط صادر من الموجب فلا بد له من واحد وهو الفاعلية واعلم ايضا ان البرهان قسمان لمي وانى لانه ان استدل بالموثر على الاثر فهو لمي كقولنا هذا محموم لانه متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فلهذا محموم وكقولنا ههنا دخان لان ههنا نار وكل ما ههنا نار فلهذا دخان وان استدل بالاثّر على المؤثر فهو انى كقولنا هذا متعفن الاخلاط لانه محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فلهذا متعفن الاخلاط وكلّى عكس الثاني واعلم ايضا ان المراد باليقينية في تعريف البرهان اعم من ان تكون بديهية بالذات او بالواسطة بان تكون ممكنة نسبة منتهية اليها فقول صاحب الشمسية والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا فقيم مساهلة كما بينه القطب وبأله نقض التعريف بعدم الجامعية واليقينيات ستة احدها بديهي حلي وهو الاوليات وباقيها بديهي خفي يحتاج الى اثنيّة اوليات وهي ما يجزم العقل بالحكم بمجرد تصور الطرفين ولا يحتاج الى الدليل او التنبية كقولنا الواحد نصف الاثنين هذا كبراه وصغراه مطوية اى هذا واحد وكل واحد نصف الاثنين

فهذا

فهذا نصف الاثنين فان من تصور الواحد والاثنين يجزم بمجرد تصورهما انه نصف بلا احتياج الى شى آخر والكل اعظم من الجزء اى هذا كل وكل كل اعظم من الجزء فهذا اعظم منه وقوله اوليات اما خبر مبتدأ محذوف اى اولها او مبتدأ خبره محذوف اى منها او بدل والمق تقسيم المواد الاول لا اعم لانه زائد عليها وفي قوله والكل اعظم من الجزء فيه نظر لان لفظة كل يجب تجربته عن الالف واللام على ما قالوا فتدبر وهذا المثال حكمه بديهي اولى فان من تصور الكل والجزء يجزم بمجرد تصوره ان الكل اعظم من الجزء فن قال ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كداء الفيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء لان داء الفيل جزء والفيل مع داءه لا بمجرد البدن كل ولا شك انه اعظم منه ومشاهدات وهى قسمان احدهما حسابات وهى ما يحكم العقل به بواسطة الحواس الظاهرة كالبصر والسمع كقولنا الشمس مشرقة فان العقل يحكم بواسطة حس البصر ان الشمس مشرقة والنار محرقة فان العقل يحكم بواسطة قوة اللمس ان النار محرقة وثانيهما وجدانيات وهى ما يحكم العقل به بواسطة الحواس الباطنة كالحكم بان لنا خوفا وغضبا ولو تعرض المص لمثال هذا القسم لكان اولى ومجربات وهى ما يحكم العقل به بواسطة تكرار المشاهدة ويشتمل على قياس خفي كقولنا شرب السموميات يقتل السمين والقاف على ما في القاموس محمودى ديدكلى دوارد مسهل الصفراء فان وقوع الاسهال عقب الشرب كليا واكثر بايوجب اليقين على انه مسهل الصفراء وجدسيات ويقال له الفكر وهو الانتقال من المط المشعور به الى المبادى ثم الانتقال والحركة فيما بين المبادى لينتقل الى المط



المشهور به فالفكر عبارة عن مجموع الحركتين وقيل عبارة عن الحركة  
 الثانية بشرط الحركة الاولى وقيل عبارة عن الحركة الاولى  
 بشرط الحركة الثانية وقيل عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية  
 كما يشعر به التعريف المشهور للفكر وهو ترتيب امور معلومة للنأدى  
 الى مجهول نظري واما الخدس وهو سنوح المبادئ والمطالب  
 دفعة الى الذهن من غير حركة ولا انتقال وهو اقسام ثلاثة احدها  
 سنوح المبادئ والمطالب دفعة الى الذهن مركبة مرتبة وثانيها  
 سنوح المبادئ اليه مركبة غير مرتبة لكن الترتيب بدئى وثالثها  
 سنوح المبادئ اليه مرتبة غير مركبة لكن التركيب بدئى وسنح في  
 قلبي قسم رابع وهو ان توجد غير مركب ولا مرتب ولكن التركيب  
 والترتيب بدئيان والحاصل ان الخدس ظهور المبادئ والمطالب  
 من المبدأ الفياض للنفس الناطقة بلا تجشم اكتساب فهو دفعي  
 واما الفكر فتدريجى كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس وهذه  
 المقدمة مع مبادئها اعني اختلاف تشكيلاتها النورية قربا وبعدا  
 سبغت للنفس دفعة من غير حركة ويعبر عن هذا عند المتصوفة  
 بالمراقبة والظهورات الالهية ومتواترات وهى القضايا التي يحكم  
 العقل بها بواسطة السمع من جمع كثير استحصال العقل تواطئهم  
 على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد وشرطه ان يستند الى  
 الحسن اذ لا تواتر في الامور العقلية كقولنا العالم حادث وبلغ  
 الشهادات غير منحصرة في عدد بل الحاسم بكمال العدد حصول  
 اليقين ومن الناس من عين عدد التواتر فاختلفوا في ادناه فقبل  
 ادناه خمس وقيل اثني عشر وقيل عشرون وقيل اربعون وقيل  
 ستون وقيل ثمانون وقيل مائة وقيل غير ذلك ولكل دليل مذهبه

وتفصيل ذلك في كتب الاصول سيما في نخبة الفكر كقولنا محمد  
 عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واطهر المجزة على يده فان  
 هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى اقترن به انه كلام سمع من اشخاص  
 لا يتصور توافقه على الكذب وكل ما يكون شأنه هذا فمضمونه  
 حق يحصل به الحزم واليقين بلا ريب وقضايا قياساتها معها  
 ومعناها قضية يكون قياسها لمنصقة ومتصلة بطرفيها فان من  
 تصور طرفي هذه القضية يحصل في ذهنه القياس من غير تجشم  
 اكتساب واطلاق القياسات عليها بحاز من قبيل الاستعارة  
 المصرحة شبه التنبيه بالقياس في الصورة واطلاق القياس عليه  
 كما في رأيت اسدا في الحمام كقولنا الاربعه زوج نسب وسط  
 حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين والوسط ما يقترن  
 بقوانا لانه حين نقول لانه كذا فان الانقسام بمساويين جدا وسط  
 اشارة الى الصغرى وكبراه مطوية والتقدير الاربعه زوج لانه  
 منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فالاربعه زوج  
 وهذا القياس متصل بالدعوى اى مفهوم منها داخل فيها  
 فان من تصور الاربعه والزوج علم انه منقسم بمساويين من غير  
 ترتيب وكان القياس بعينه هو الدعوى وهذا يسمى في علم البديع  
 بالمذهب الكلامي والطريق البرهاني من قبيل هذا زنى آثم  
 اعلم ان التواتر والخدس والتجربة لا يكون حجة على الغير لجواز  
 ان لا يحصل له ذلك والجدل في اللغة القوة وفي الاصطلاح  
 قياس مؤلف من مقدمات مشهورة وما ذكر في تعريف البرهان  
 يجري ههنا تدكروا بسبب شهرتها قيايئهم اما اشتمالها على  
 مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم



من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة واما ما فيهم من الحمية  
كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من عاداتهم كقبض  
ذبح الحيوانات عند اهل يمن وعدم قبضه عند غيرهم او من شرايع  
وآداب كالامور الشرعية ورماتبلغ الشهرة بحيث تلبس بالاوليات  
ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم واكل اهل صناعة ايضا  
مشهورات بحسب صناعتهم والفرق بين الاوليات وبين  
المشهورات التي تلبس بالاوليات ان الانسان لو فرض نفسه  
خالية عن جميع الامور المغيرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات  
وان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف  
الاوليات فانها صادقة وفي تعريف الجدل نظر لانه لا يشمل  
ما يتركب من المسلمات وهي القضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها  
الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم  
كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على  
وجوب الزكاة بقوله عليه السلام في حلي النساء زكاة فلو قال الخصم  
هذا خبر واحد ولا نسلم انه حجة فنقول قد ثبت هذا في علم الاصول  
ولا بد ان يأخذه مسلما وصرح القطب بانها داخلة في الجدل  
فيكون التعريف اخص اللهم الا ان يعم المشهورات بالمسلمات  
او يراد من الجدل ما هو المشهور الكثير الوقوع والغرض من الجدل  
الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان  
والجدل انما يكون مقبولا اذا كان المقام جدليا لتحقيقيا والخطابة  
وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه  
او مظنونة وكلمة او تقسيم المحدود فالخطابة لها قسمان احدهما  
ما يقبل من شخص معتقد فيه اما الامر بماوى من المعجزات

والكرامات كما يفعله الانبياء والاولياء واما اختصاصه بمزيد  
عقل ودين كامل كاهل العلم والزهدي وثانيهما مظنونة وهي  
قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز تقيضه كقولنا فلان  
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ففلان سارق  
وقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل ما ينتشر منه التراب  
ينهدم فهذا الحائط ينهدم والغرض من الخطابة ترغيب الناس  
فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ  
وههنا بحث وهو ان خبر الرسول صلى الله عليه وسلم المؤيد  
بالمعجزات يوجب العلم الاستدلال المشابه للعلم الثابت بالضرورة  
في التيقن والثبات فكيف يعبد من الخطابة التي هي من غير  
اليقينات اقول وسيظهر ان شاء الله تعالى جوابه عن قريب والى  
هذه الثلاثة اشير بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة  
الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن لان المراد بالحكمة البرهان  
وبالموعظة الحسنة الخطابة وبالمجادلة الحسنة الجدل اذا كان  
المقام جدليا اقول فيه ان المفهوم من الآية ان يكون الخطابة  
اشرف من الجدل كما صرح به الشيخ في الشفاء فلو قدم المص  
الخطابة على الجدل لكان اولى لكونه موافقا لنظم الآية الا ان  
يقال اختلف في الاولوية في بعضهم عد الجدل اولى من الخطابة  
والمص تابع الى هذا البعض ويجوز ان يكون التقديم سهوا من  
الناسخ الاول والشعر لغة العلم وفي الاصطلاح قياس مؤلف  
من مقدمات والكلام فيه كالكلام فيما سبق تنبسط منها النفس  
او تنقبض اي تسر النفس بسبب هذه المقدمات فتلذذ وترغب  
او تنفر كما اذا قيل هذا خير وكل خير يا فتنة سيالة انبسطت



النفس وترغب في شربها واذا قيل هذا عسل وكل عسل مرة  
مهوعة انقبضت النفس وتنفرت من شربها والغرض منه  
انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في الترغيب والترهيب  
ان يكون الشعر على وزن لطيف وينشد بصوت طيب شريف  
لا سيما اذا كان صادرا عن المطرب وكان مقارنا بالآلات فهو واشترط  
في الشعر ان يكون صادرا على طريق القصد والارادة ولذا  
لم يحز اطلاق الشاعر على الله وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم  
مع انه صدر عن الله تعالى قوله لن تنالوا البر حتى تنفقوا وقوله تعالى  
ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف وعن النبي عليه السلام انا النبي  
لا كذب انا ابن عبد المطلب لان صدورهما بطريق الانفاق  
لا بطريق القصد وفي هذا التقسيم بحث لانه يلزم تداخل الاقسام  
لان مقدمات البرهان مع كونها يقينية قد تكون ايضا مشهورة  
ويجب كونها مسلمة ومقدمات الجدل مع كونها مشهورة او مسلمة  
قد تكون يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة مع كونها مضمونة  
قد تكون في الواقع يقينية ومقدمات الشعر مع كونها مؤثرة في النفس  
قد تكون مضمونة او مقبولة او يقينية فيتداخل الاقسام مع ان  
التمايز والتباين شرط فيه الا ان يقال ان هذا التقسيم اعتباري  
يجوز فيه التداخل وعدم الجواز فيما اذا كان التقسيم حقيقيا كما  
بين في الكتب الادبية والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات  
كاذبة شبيهة بالحق اما من حيث الصورة او من حيث المسادة  
مثال الاول قوالنا للصورة المنقوشة على الجدار انها فرس وكل  
فرس صهال فهذه الصورة صهالة وكذبه ناش من عدم تكرار  
الحمد الاوسط اذا المراد بالفرس في الصغرى صورى وفي الكبرى

حقيقي واما من حيث المادة فكاستعمال الطبيعية مكان الكلية مثل  
الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس فهذان  
القياسان فاسدان حقيقة وان كانا صحيحين من حيث الصورة  
ويسمى هذا القسم سفسطة او بالمشهورة كقولنا هذا ميت  
وكل ميت يخاف منه فهذا يخاف منه ويسمى هذا مشاغبة او من  
مقدمات وهمية كاذبة كقولنا ان وراء العالم فضاء لا ينهاه وهذا  
ان استعمال في مقابلة الحكيم يسمى سفسطة وان استعمال في  
مقابلة الجدل يسمى مشاغبة ولذا قال بعض الشيوخ فن تحلى  
بالمغالطة واوهم العوام انه حكيم وحلى نفسه بحلية الائمة المقتدى بهم  
يسمى عند القوم سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال والمناظرة  
وخداع اهل التحقيق والتسويش عليهم بهذا الطريق يسمى  
مشاغبة واقعد احسن الشيخ ابن سبنا حيث قال اما القياس  
السوفسطائي فيعلم ليحذر لا يستعمل كالسم وهو كلام هوأى يعلم  
لبسم الناس من شره انتهى وتشبيهه بالسم حسن اذ فيه هلاك  
الدين كما ان في السم هلاك البدن وقد تدعو الضرورة الى استعماله في  
الامراض الخبيثة او في دفع كافر قاهر لم يقدر عليه وخيف بأسه قال  
الشيرازي ومن منافعها ان يغالط المغالط وان يمتحن بها كما وقع للقاضي  
ابي بكر الباقلاني مع ابن المعلم احد ائمة الرافضة فان القاضي اتي  
يوما لمجلس المناظرة وكان ابن المعلم يباحث مع اصحابه فلما رآه قال لهم  
قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي كلامه من بعيد فلما جاء وجلس  
اقبل على ابن المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى الم تر انا ارسلنا  
الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا ففت ومثله كثير حكى ان ابن  
المعلم تكلم مع القاضي فلما انتهى الكلام والمباحثة رماه ابن المعلم



بكف باقلاء اعدده له تعر بضامنا نسب اليه ليخجله بذلك ويحصره  
فرد القاضي يده الى كفه وربما بذره اعدده له فتجب لفظته  
واعداده للامور اشباهها قبل وقتها والعمدة اي المعتمد عليه  
والمعنى به هو البرهان لا غير منوية بالاضافة بمعنى لا غير البرهان  
ويحتمل بعيدا لا غير العمدة والظ هو الاول وهذه العبارة تفيد  
الحصر من وجوه ثلثة وقد تقرر في علم المعاني ان المبتدأ اذا عرف  
بلام الجنس يكون مقصورا على الخبر وان الخبر اذا عرف بلام  
الجنس يكون مقصورا على المبتدأ وضمير الفصل يستعمل في  
المشهور لقصر المسند على المسند اليه وان استعمل الز محشري  
في عكسه لكن الظ ان المراد ههنا مذهب الز محشري فيكون المق  
حصر العمدة على البرهان من وجوه ثلثة من تعريف المسند اليه  
ومن ضمير الفصل ومن قوله لا غير على الاحتمال الاول وليكن هذا  
آخر الرسالة في المنطق بمعنى ختمت الرسالة فالانشاء مستعمل  
في الاخبار بطريق الاستعارة المصروفة الاصلية والتبعية  
والاشارة اما الى البرهان يعني نختم الرسالة بالبرهان لانه الموصل  
الى السعادة الدينية والدينية والمحي عن الرذائل الرديئة والفائز  
بالمطالب السنية واما الى لفظ البرهان يعني انقطع الرسالة وتم الكلام  
بلفظ البرهان وانما اطينا الكلام واوضحناه كمال التوضيح لان  
من كان سببا لهذا التأليف قد التمس مني على هذا الوجه اللطيف  
فلما لم يسعني مخالفته بالعنف العنيف بل لا بد لي من موافقته لكونه  
ولدا من عوفا بالخلق اللطيف ومتبنا موصوفا بحسن الاداب ورعاية  
صناعة التلميح اسعفته على موجب ملتسمه على نهج شريف وبينته  
على وجه لا يحرم منه الخسيس والشريف بل ينفع به الطالب

والمطلوب من الرفيع والخفيف وليكن هذا هدية مني الى المبتدئين  
الكرام ارشدهم الملك العلام الى فهم الكلام هذا ما تيسر لي  
في هذا المحل مستظهر بالملك العلام الوهاب  
الهادي الى سبيل الصواب وقد اتفق  
الفراغ عن نظمها في سلك التحرير  
وتصويرها على احسن  
التصوير بلطف  
القدير

م

وقد تم بعناية الله وتوفيقه طبع هذا الكتاب الذي هو من تعليقات  
الفاضل التوقادي السيد عمر بن صالح الفيضي الشهير  
بالدر الناجي على المتن المسمى بآيساغوجي فرجه الله  
وسائر المؤلفين وعامة العلماء والصالحين في محبة  
السلطنة العلية حياها الله من الفتن والبليّة  
على يد الحاج ابراهيم صائب جعل الله فعله  
موافقا لما يرضاه ويحب في خامس  
شهر ذي الحجة سنة اربعين  
وما نين والفاء من هجرة  
من له العز والشرف  
صلى الله عليه  
وعلى الهالف  
الف

م



